الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قســـــم: التـــــــاريخ

# السلطة التونسية القائمة ونظام الحماية الفرنسية 1881م-1956م

مذكرة مكملـــة لنيل شهـــادة المـــاستر في تـــاريخ المغرب العربي المعـــاصر

**إعـــداد الطالبتين:**
- إلهـــام شريط
- إخـلاص حيمور

إشراف الأستاذ:
أ. د.شـــايب قـــدادرة

**لجنـــة المنـــاقشـــة**

| الاسم واللقب | الرتبة العلمية | الصفة | الجامعة الأصلية |
|---|---|---|---|
| د.الحواس غربي | أستاذ محاضر -أ- | رئيسا | 8 ماي 1945_قالمة_ |
| أ.د.شايب قدادرة | أستاذ التعليم العالي | مشرفا ومقررا | 8 ماي 1945_قالمة_ |
| د.عبد الكريم قرين | أستاذ محاضر -أ- | ممتحنا | 8 ماي 1945_قالمة_ |

**السنة الجامعية: 2021م/2022م**

# شكر وتقدير

"إذا عجزت يداك عن المكافئة فلا يعجز لسانك عن الشكر"

بداية نشكر المولى عز وجل ونحمده ونستعينه على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل المتواضع

نتوجه بعد ذلك بالشكر والامتنان للأستاذ الدكتور المشرف على مذكرة "شايب قدادرة" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته النيرة التي كانت لنا عون في اتمام هذا البحث.

كما نتقدم بالشكر للجنة المناقشة:

"د. عبد الكريم قرين و د.الحواس غربي".

# إهـــداء

نهدي أنا وزميلتي ثمرة جهدنا إلى أملنا في الحياة وسر نجاحنا إلى من علمونا العطاء دون انتظار "الوالدين الكريمين" أطال الله في عمرهما **قال الله تعالى:**

**بسم الله الرحمان الرحيم**

**"وقضى ربك الا تعبد إلا اياه وبالوالدين إحسانا"**

**الآية 23 سورة الإسراء**

ولا ننسى إخوتنا الذين لمسنا فيهم التشجيع والتقدير إلى أولئك الذين يسعون ويتعبون من أجل العلم والمعرفة نهدي لهم هذا العمل المتواضع، ونتمنى من الله أن يوفقنا لما نحبه نرضاه.

# المقدمـــــة

**المقدمة:**

شهد القرن التاسع عشر تسابق الدول الأوربية على مناطق النفوذ في شمال إفريقيا، لتصفية ممتلكات "رجل أوربا المريض" بالأخص تونس التي كانت محطة تنافس بين إيطاليا وإنجلترا وفرنسا بفعل موقعها الجغرافي المميز وتعد البوابة الشرقية للقارة الإفريقية، في هذا الإطار فرض نظام الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881، وهي أول تجربة في تاريخ الاحتلال الفرنسي، وعلى هذا الأساس وقع الاختيار لدراسة "السلطة التونسية القائمة ونظام الحماية الفرنسية بفترة زمنية امتدت مابين 1881 إلى غاية الاستقلال 1956 نظرًا لتدرج الأحداث سواء داخل تونس أو خارجها.

1- حيث دعتنا جملة من الأسباب للاختيار هذا الموضوع وتنقسم إلى:

أ- أسباب ذاتية:

- الرغبة في دراسة المواضيع التي تشمل تاريخ المغربي العربي الحديث والمعاصر
- رغبتنا في التعرف على فترة هامة في تاريخ تونس ألا وهي فترة الحماية الفرنسية
- الرغبة الشخصية التي رسخت لنا من خلال التوجهات المتحصل عليها بعد مشاورات مع الأساتذة المختصين

ب-أسباب موضوعية:

- الرغبة في معرفة الأوضاع التونسية قبل فرض الحماية.
- الرغبة في التعرف على الأساليب والقوانين التي انتهجتها فرنسا في تونس أواخر القرن 19م والقرن 20م.
- الرغبة في معرفة رد فعل الشعب التونسي من الحماية الفرنسية التي سلطت على بلاده.
- التعرف على قادة الحركة الوطنية التونسية ونشاطهم أثناء فترة الحماية الفرنسية.

2- أهمية الموضوع:

تكمن في خوض أول تجربة إستعمارية لنظام الحماية في تونس وتعرف على تداعيات التي استند إليها فرنسا في تبرير مشروعها الإستعماري لأنها تعتبر أهم ظاهرة استعمارية في المغرب العربي والوقوف على تأثيراتها ونتائجها على الشعب التونسي ومعاناته من أجل نيل الحرية والاستقلال.

3- تحديد الاشكالية:

تتمحور إشكالية موضوعنا حول السلطة التونسية القائمة ونظام الحماية الفرنسية (1881-1956)، التي تتضمن أوضاع تونس العامة قبل نظام الحماية الفرنسية وكيف فرضت عليها الحماية الفرنسية تحت التهديدات وإبراز معانات تونس على غرار البلدان الأخرى، ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

**كيف كان تاثير نظام الحماية الفرنسية على السلطة القائمة في تونس؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية وضعنا جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

1/ كيف كانت الأوضاع العامة في تونس قبل فرض الحماية؟

2/ كيف كانت ردود الفعل الأولية لشعب تونس على نظام الحماية الفرنسية؟

3/ ما هي أهم ردود الأفعال التونسية اتجاه الحماية الفرنسية في تونس؟

4/ كيف كان رد فعل سلطة الحماية الفرنسية اتجاه الحركة الوطنية؟

5/ ما هي مظاهر تطور الحركة الوطنية بعد الحرب العالية الثانية؟

6/ ما هي الأسباب التي جعلت فرنسا تخضع للتفاوض؟

4- حدود الدراسة:

اخترنا الفترة الزمنية الممتدة من 1881 إلى 1956 لأنها الفترة المحددة لزمن الحماية الفرنسية على تونس التي طبق فيها الاستعمار الفرنسي كل أشكال الظلم والقمع والقتل في مختلف أنحاء البلاد التونسية التي تعتبر نموذج عن بلدان المغرب العربي.

5- المناهج الموضعة:

لقد فرضت علينا طبيعة الدراسة استخدام المناهج العلمية التي تتماشى وطبيعة الموضوع:

منهج تاريخي وصفي: الذي يعتمد على سرد الوقائع والأحداث، ووصفها وترتيبها زمنيا حسب تسلسلها التاريخي.

المنهج التحليلي: من خلال تحليل المواقف المختلفة وردود الفعل، كذلك تحليل النصوص بهدف الوصول إلى استنتاجات وحقائق موضوعية.

6- خطة الدراسة:

رسمنا خطة تشكلت من مقدمة ومدخل وأربع فصول مع مقدمة وخاتمة لكل فصل ثم خاتمة بالإضافة إلى الملاحق والفهارس كالتالي:

في البداية خصصنا **مدخل** تحدثنا فيه عن الحالة العامة في تونس قبل فرض الحماية الفرنسية، وقسمناه إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول الأزمة المالية في تونس وأثرها على المجتمع التونسي، وفي المبحث الثاني تحدثنا عنع الامتيازات الأجنبية في تونس، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى إصلاحات خير الدين باشا.

أما **الفصل الأول** بعنوان فرض الحماية وموقف السلطة التونسية في الفترة الممتدة ما بين 1881-1939، ويندرج ضمن أربع مباحث، المبحث الأول تحدثنا فيه عن المقاومة الشعبية، والمبحث الثاني تناول موقف الباي، ثم المبحث الثالث موقف الأعيان والشيوخ والقبائل، أما المبحث الرابع الأخيرة تضمن المقاومة السياسية.

بالنسبة **للفصل الثاني** عالج سياسة نظام الحماية في مواجهة الحركة التونسية في الفترة ما بين 1920-1939، كذلك تضمن أربع مباحث؛ المبحث الأول بعنوان نشاط الحركة الوطنية، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه الى رد فعل سلطة الحماية من تطور نشاط الحركة الوطنية، أما المبحث الثالث تناول فيه ازمة الحزب

الدستوري الحر واثارها على تونس ثم المبحث الرابع خصصناه لمظاهرات 9 أفريل 1938 وآثارها على الحركة الوطنية.

بعدها **الفصل الثالث** بعنوان سياسة نظام الحماية وردود الفعل التونسية 1939-1945 يندرج ضمن أربع مباحث؛ المبحث الأول تحدثنا فيه عن انهزام فرنسا وآثارها على تونس 1940، أما المبحث الثاني تناول الدعاية الألمانية، ثم المبحث الثالث بعنوان موقف منصف الباي، والمبحث الرابع تحدثنا فيه عن موقف الحركة الوطنية.

وأخيرا **الفصل الرابع** تضمن نظام الحماية وتطور الحركة الوطنية التونسية 1945-1956 تناولنا في ثلاث مباحث؛ المبحث الأول تمثل في نشاط الحزب الدستوري الجديد 1945-1956 والمبحث الثاني تحدثنا فيه عن الاتحاد العام للشغل التونسي 1946-1956، أما المبحث الثالث والأخير بعنوان المفاوضات والاستقلال 1952-1956.

وختمنا بحثنا هذا بخاتمة حاولنا من خلالها عرض أهم النتائج التي توصلنا إليها، كما أرفقنا عملنا هذا بمجموعة من الملاحق المتمثلة في صور والوثائق التي لها علاقة بنظام الحماية الفرنسية على تونس.

7- المصادر والمراجع المعتمدة:

لتحرير هذا البحث اعتمدنا على قائمة طويلة من مصادر والمراجع، التي ساهمت بشكل او بأخر في ثراء هذه الدراسة اهمها:

-انتصاب الحماية الفرنسية بتونس لعلي المحجوبي وهو مرجع قيم استعنت به في الحديث عن والحركة الوطنية التونسية، أيضا وما تعرض له المناضلين السياسيين والزعماء وحتى باقي عناوين الموضوع وتفرعاته، وأيضا كتاب الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة (1830 م -1956 م) للطاهر عبد الله والذي ساعدني كثيرا في شتى العناصر خصوصا ما تعلق بالحركة الوطنية وما تعرض له زعمائها. اضافة الى كتابة تونس الشهيدة لعبد العزيز الثعالبي وهم من المصادر التي اعتمدنا عليها وخاصة في تاسيس الحزب الدستوري التونسي.

وكذالك كتاب هذه تونس لحبيب تامر الذي يعد من اهم المصادر التي تحدثت على نشاط الحزب الدستوري الجديد خلال فترة الحلفاء.

8- الصعوبات:

لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات التي تشكل عقبة للباحث ولعل أبرز ما واجهنا هو:

- تشعب بعض جزئيات الموضوع في المصادر والمراجع مما جعل تتبع كل عنصر أمر صعب.

# مدخل:

# الحالة العامة في تونس قبل فرض الحماية الفرنسية

**المبحث الأول:** الأزمة المالية في تونس وأثرها على المجتمع التونسي

**المبحث الثاني:** الإمتيازات الأجنبية في تونس

**المبحث الثالث:** إصلاحات خير الدين باشا

## المبحث الأول: الأزمة المالية في تونس وأثرها على المجتمع التونسي

لقد تميز القرن التاسع عشر في البلاد التونسية بالتكالب على الحكم وكثرة الإنقلابات والاغتيالات التي جعلت البايات تقع في أزمة مالية خاصة أثناء فترة الحكم كل من أحمد باي (1837-1855)، محمد باي (1855-1859)، محمد الصادق الباي (1859-1882)

- بداية بأحمد باي الذي اقام بعدة اصلاحات مست كافة الجوانب منها[1]:

الجانب التعليمي حيث نظم التعليم في جامع الزيتونة وأسس مكتبة مهدية 1840[2].

الجانب العسكري فرض التجنيد الإجباري على رعيته الذي أثر سلبا على اليد العاملة بالإيالة، قام ببناء مدرسة عسكرية تدرس فيها الرياضيات التعبيئة الحربية والمدفعية والجغرافيا وحتى اللغة الفرنسية، شهرت هذه المدرسة باسم مدرسة باردو العسكرية أو مكتب المهندسين[3].

حيث قام الباي بزيارة رسمية إلى فرنسا اندهش لما رآه من مدن وعمران، وأعجب بقصر فرساي وحاول أن يبني قصرا مماثلا له الذي كلف الخزينة التونسية كثيرا[4].

كل هذه الإصلاحات ورطت أحمد باي إلى نفقات طائلة جعلت البلاد في أزمة إلا معاونيه كل من "مصطفى خزندار"[5] و "محمود عياد"[6] الذين اتفقا مع الأجانب من أجل كسب الأرباح وسلب الأموال.

---

[1] **أحمد باي:** هو أحمد بن مصطفى باي، ولد في: 02 سبتمبر 1806 بتونس، عاشر البايات حسينيين بتونس، وتولى الحكم في سنة 1837 إلى غاية 1855، وقام بالعديد من الإصلاحات في المجال العسكري والاجتماعي، والتي أكنت تعكس مدى تأثره بفرنسا من تقدم وإزدهار، توفي فس 30 ماي 1855 بحلق الوادي، أنظر: يونس درمونة، تونس بين الاتجاهات، د ط، دار الكتاب العربي، مصر، 1953، ص 35.

[2] ابن أبي الضياف أحمد، **اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، ج 4، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999، ص 114.

[3] حسن حسني عبد الوهاب، **خلاصة تاريخ تونس**، ط 3، دار الكتب العربية الشرقية، تونس، ب ت، ص 167.

[4] ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ج4، ص70.

[5] مصطفي خزندار: هو مملوك يوناني ولد سنة 1817 م، وقد تربى بقصر أحمد باي، ليعينه فيما بعد وزيرا للمالية، وقد اشتهر بمكره وسرقته الكثيرة، عزل عن السلطة عام 1873 م، انظر: الشيباني بنبلغيث، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق، تق عبد الحليل التميمي، طار، دار الغرب صفاقس، 1995 م، ص68.

[6] **محمود عياد:** ولد بتونس سنة 1810، دخل البلاط التونسي في عهد احمد باي سنة 1840، وبفضل شراكته مع خزندار، تمكن من الحصول على أموال طائلة، وفر بها إلى فرنسا في جوان 1852، بقي في خصام مع تونس إلى غاية 1876، استقر بالقسطنطينية، وتوفي سنة 1880، أنظر: جان غانياج، أصول الحماية الفرنسيةعلى تونس، ت ر، عادل بن يوسف، محمد حسن البواب، برق للنشر والتوزيع، د ن، 2009، ص 150.

مما أدى بالباي إلى زيادة الضرائب لتعويض الخزينة، إلا أنها أثقلت كهل الشعب التونسي وأصبحت الدول الأوربية لها فرصة التدخل الإيالة التونسية مستغلة الوضع.[1]

- فترة حكم محمد باي (1855-1859): اختلف اصلاحات محمد باي عن اصلاحات أحمد باشا، حيث ألقى التخفيف عن الجباية وعوضها بأداء واحد عن كل فرد بالغ.

كما أصدر محمد باي قانونا سياسيا لسائر البلاد على اختلاف مذاهيبهم، ينص على حرية التدين والمساوات في الحقوق العامة، ويسمى بـ "عهد الأمان" بني على إحدى عشر قاعدة أصولية[2].

كذلك ادخل الطباعة العربية، وأصدر عملة نحاسية سنة 1858 وخفض قيمتها إلى النصف وأصدر في النصف الآخر بأن يكون عبارة عن سندات تدفع خلال أربع سنوات[3].

- وبعد وفاته خلفه أخوه محمد الصادق الباي[4]، وكانت فترة حكمه ما بين 1859-1882:

كان محمد الصادق باي ضعيف الشخصية مما جعل السلطة بين الوزير الأكبر "خير الدين التونسي"[5] ومقربيه وبسبب سياسة خزندار المالية وإلتجائه إلى القروض الأجنبية دائما بدأ الخلاف يظهر بين مصطفى خزندار وخير الدين التونسي، فقدم خير الدين استقالته[6].

وبفعل هذه الأحداث وبالضغط من الدول الأجنبية أسس محمد الصادق لجنة مالية متكونة من تونسيين وأجانب على امتداد 25 سنة، وكانت تضم جهازين: اللجنة التنفيذية ولجنة المراقبة.

---

[1] خير الدين التونسي، **اقوام المسالك في معرفة أحوال الممالك**، ط2، الدار التونسية لنشر المؤسسة الوطنية لكتاب، تونس، دت، ص 3.

[2] حسن حسني عبد الوهاب، المصدر السابق، ص 171.

[3] بن خوجة محمد، **صفحات من تاريخ تونس**، تح حمادي ساحلي، جيلالي بلحاج يحي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص 166.

[4] **محمد الصادق ابن الحسن**: من بايات الأسرة الحسينية في تونس، نصب بايا يوم: 07 فيفري 1959، شهد عهده ثورة علي بن غذاهم 1864، وتوقيعه لمعاهدة الحماية، توفي في أكتوبر 1882، أنظر الجيش التونسي في عهد محمد الصادق: الشيباني بن بلغيث، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق، المرجع السابق، ص 65.

[5] **خير الدين باشا (1810-1915)**: شاركسي الأصل قدم إلى تونس وعين وزيرا في عهد احمد باي، قام بجملة من الإصلاحات التونسية عمل على مقاضاة خزندار في المحاكم الفرنسية، اشتهر بمِلفه "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك"، توفي بالأستانة، أنظر إلى عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج 2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص 637.

[6] عبد السلام أحمد، **مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية**، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1987، ص 12.

**اللجنة التنفيذية:**

تتألف من ثلاثة أعضاء كانت برئاسة الوزير الأكبر خير الدين تونسي ويساعده عضو تونسي له ومتفقد مالية فرنسي، وهذه اللجنة مكلفة بجباية الضرائب المخصصة لتسديد الديون التونسية، وتقوم ايضا بإعداد ميزانية الدولة، وهي المسؤول الوحيد عن الإدارة المالية[1].

**اللجنة المراقبة:**

تتألف من 06 أعضاء (02 من فرنسا و02 من انجلترا و02 من إيطاليا)، وكانت هذه اللجنة تقوم بمراقبة عمليات اللجنة التنفيذية، حيث كانت اللجنتان تعقيدان اجتماعات مشتركة لمناقشة المسائل التي تخص مداخيل تسديد الديون[2].

آثار الأزمة المالية على المجتمع التونسي:

- استلاء الجالية الأوربية على ممتلكات الشعب التونسي من مناجم وصناعات ووسائل النقل والتجارة، أي السيطرة الاقتصادية على البلاد[3].
- شراء فرنسا الأراضي التي كانت مملوكة للأفراد، الذين لا يستطيعون إثبات ملكيتهم لها[4].
- مع حدة الوضع انتشر وباء الكوليرا وحمى التيفوس في المدن الساحلية، ونتج عنها وفاة الكثير من الأشخاص، إذ عمت البلاد بالمجاعة، أصبح الناس يقتاتون بالحشائش والجذور ولحوم البشر، وصارت الجماهير تهرب أفواجا إلى طرابلس الغرب[5].

وبالتالي نستنتج أن الإصلاحات التي تعرضت لها تونس من طرف البايات أثرت عليها سلبا، بسبب صرف وبذخ الأموال على العمران والبناء وأعمال التهريب والسمسرة من طرف الشخصيات الفاسدة أمثال خزندار الذي استمد مشروعيته من علاقته من أحمد باي ومحمد باي ثم محمد الصادق، ومن منهم على رأس الوزارة الكبرى الذي دام 37 سنة، وراحت البلاد ضحيت الإصلاحات التي كانت نعمة في ظاهرها ونقمة كلفت البلاد إعدامها، جعلت تونس تحت سيطرة الدول الأوربية.

---

[1] جلال يحي، **العالم العربي الحديث والمعاصر**، ج1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1991، ص 695.

[2] علي المحجوبي، **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، دار سراس للنشر، تونس، 1986، ص 10.

[3] الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية**، ط 2، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، د س، ص 30.

[4] ياغي اسماعيل أحمد، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 1997، ص 153.

[5] لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديثة**، ط 8، الفرابي١، بيروت، 1958، ص 226.

## المبحث الثاني: الإمتيازات الأجنبية في تونس

تحتل تونس موقعا استراتيجيا هاما وأهمية اقتصادية بالغة وهو ما جعلته محل صراع وتنافس بين دول أوربا الغربية التي وهبت لها عدة امتيازات اقتصادية ويمكنا ذكر امتيازات كل دولة على حدى.

### 1-الامتيازات البريطانية:

تمكنت بريطانيا من الحصول سنة 1871 على امتياز إنشاء خط حديدي من تونس وحلق الوادي وباردو ولمدة 99 سنة وتم تدشين هذين الخطين في اكتوبر 1872، منحت أيضا في نفس السنة امتياز مد الخطوط الحديدية بين تونس ومدن: باجة والكاف وبنزرت وسوسة والقيروان[1].

سنة 1874 تحصلت شركة انجليزية على امتياز مد خط حديدي من تونس إلى الحدود الجزائرية.

وخلال سنة 1875 تم عقد معاهدة بين انجلترا وتونس تتطبق على التجارة الانجليز بصفة خاصة وعلى البضائع المستوردة من البلدان الاوربية بصفة عامة وكانت القوى العظمى تحترم هذه القاعدة في أغلب الأحيان[2].

لقد ضعف الاهتمام البريطاني بتونس خلال 1878 خاصة بعد حصولها على جزيرة قبرص تخلت عن امتيازها في المنطقة لصالح شركات فرنسية وإيطالية[3].

### 2-الامتيازات الإيطالية:

كانت مصالح إيطاليا وأعضائها في تونس لا تقل أهمية عن مصالح فرنسا وبريطانيا، حيث استطاع القنصل الإيطالي "بينا" من الحصول على الامتيازات في تونس منها امتياز استخراج الرصاص، إضافة إلى أنه تمكن من شراء امتياز مد الخط الحديدي بين تونس وحلق الوادي من انجلترا[4].

وتمكنت من عقد معاهدة مع الباي سنة 1868 تم بمقتضاها إعطاء الإيطاليين الحق في امتلاك الأراضي والعقارات واتسغلال المناجم.

وهذا ما أدى إلى زيادة عدد الجالية الإيطالية بشكل واضح وأصبحوا المستوطنين يعيشون في أملاكهم وأراضيهم[5].

---

[1] علي البلهوان، **تونس الثائرة**، مؤسسة هنداوي سي اي سي، المملكة المتحدة، 2018، ص120.

[2] جلال يحي، **المرجع سابق**، ص 259.

[3] **المرجع نفسه**، ص 259.

[4] الجمل شوقي عطا الله، **المغرب العربي الكبير في العصر (ليبيا تونس -الجزائر -المغرب)**، مكتبة الانجل ومصرية، مصر، 1988 م، ص 302.

[5] جلال يحي، **المرجع السابق**، ص 264.

**3-الامتيازات الفرنسية:**

تعود الأطماع الفرنسية إلى حقبة بعيدة من الزمن أي منذ معاهدة التي عقد بين سليمان القانوني فرونس الأول ملك فرنسا سنة 1535 التي منح بموجبها السلطات الفرنسية بعض الامتيازات التجارية مثل تخفيض جمروكي خاص لسفن الفرنسية التي تصل الى مياه العثمانية.[1]

ففرنسا كانت أول دول عينت لها مندوبا سياسيا في تونس خلال القرن (16م) في فترة الحكم العثماني فكان النفوذ الفرنسيين بطبيعة الحال أقوى نفوذ من أي دولة أوربية أخرى.

سعت فرنسا إلى الحصول على أكبر عدد ممكن من الامتيازات في تونس حيث عقد العديد من المعاهدات والاتفاقيات في الإيالة من أجل بسط نفوذها وتأمين أسواق خارجية لتصدير منتجاتها[2].

مر التدخل الفرنسي الرأسمالي بتونس بثلاث مراحل:

1. المرحلة الأولى كانت قبل 1870م عبر رؤوس أموال في شكل تجهيزات زودت بها حكومة الباي.
2. المرحلة الثانية فكانت ما ب ين1870 و1875 والتي ميزها دخول رؤوس أموال في شكل استثمارات اقتصادية.
3. المرحلة الثالثة فكانت بعد سنة 1975 والتي كانت حاسمة في الصراع مع القوى الأوربية الأخرى مع دخول القنصل "روسطان" 1874م وميلاد شركة عنابة قالمة لسكة الحديدية والتي ستدخل تونس[3].

اهتمت شركة بون قالمة وغيرها من الشركات الفرنسية بشراء الأراضي التونسية من أجل بسط النفوذ تغلغل في منطقة، ولقد تحصلت على امتياز مد الخطوط الحديدية وإقامة خطوط التلغراف وتجديد مجرى زغوان المائية[4].

---

[1] محمد حربي، **العثمانيون في تاريخ والحضارة**، المركز المصري لدرسات العثمانية وبحوث العالم التركي، القاهرة، 1994، ص 68.

[2] محمد محمود السروجي، **العلاقات الفرنسية التونسية من الحماية إلى الاستقلال، مكتب** الوطنية مطبعة مصر، مصر، د ت، ص 57.

[3] دهان سليمان، **الشركات الأجنبية بتونس خلال الحماية الفرنسية بين الهيمنة لاستعمارية ولاستثمار ل اقتصادي1881-1956**، رسالة لنيل اطروحة الدكتورة في تاريخ، جامعة الشلف، حسيبة بن بوعلي، 2019_2020، ص 75.

[4] شوقي عطاء الله الجمل، **المرجع السابق**، ص 301.

تلقت الشركات الرأسمالية الفرنسة الدعم من الحكومة الفرنسية والقنصل "تيو دور روستان" الذي شتى الوسائل التي أجبرت الحكومة التونسية على منح امتيازات للمؤسسات الفرنسية[1].

سعت فرنسا إلى الحصول على أكبر عدد ممكن من الإمتيازات في تونس وذلك من خلال تجديد المعاهدات والاتفاقيات منها معاهدة 23 فيفري 1802 ومعاهدة 15 نوفمبر 1824 ومعاهدة 04 جويلية 1825 ومعاهدة 08 أوت 1830، وفي هذه المعاهدة أصرت على إبقاء الامتيازات التي كانت تكتسبها من قبل، بلغ عدد الاتفاقيات المبرمة في تونس وفرنسا ما بين 1800 و1881 إحدى عشر اتفاقية[2].

كان نظام الامتيازات الوسيلة التي دعمت التواجد الأوربي في تونس، وحمت مصالح الأوربيين فيها وهذا راجع إلى الدولة العثمانية التي سبق وأن منحت العديد من الامتيازات للتجار ورعاية الأوربيين على اختلاف دولهم باعتبارها وجدت في هذا الأمر مصلحة لها، من خلال تنشيط تجارتها وتعزيز الصداقة مه الدول الأوربية[3].

إلا أن هذه الامتيازات التي كانت تتمتع بها الدول الأوربية، أثرت على الوضع في تونس وخاصة أثناء الأزمة المالية والأوضاع السيئة التي عاشتها البلاد في ذلك الوقت.

حيث كان هدف الدول الأوربية الإمبريالية استغلال الخيرات الفلاحية وبناء الموانئ والسكك الحديدية، من اجل خلق ظروف مناسبة لتعزيز الاستغلال الرأسمالي[4].

حصلت الشركات الأجنبية على ضمانات وامتيازات لتنفيذ مشاريعها ولكن لهذه الشركات الحق في عدم الخضوع للقوانين المحلية وطلب اللجوء القناصل.

إن العلاقات التجارية التونسية مع الدول الأوربية كانت ذات طابع رسمي من خلال معاهدات غير متكافئة تخدم مصالح الأوربين[5].

---

[1] ناهد إبراهيم الدسوقي، **دراسات في تاريخ افريقية الحديث والمعاصر**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 34.

[2] نور الدين صحراوي، **النفوذ الأوربي (الفرنسي_ الأنجليزي_~ الإيطالي)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ كلية العلوم الانسانية ولاجتماعية، جامعة ال جزائر2، 2012 – 2013، ص ص 51 – 52.

[3] علي المحجوبي، **العالم العربي الحديث والمعاصر «تخلف فاستعمار فمقاومة»**، دار محمد علي لنشر، تونس، 2009، ص 21.

[4] دهان سليمان، **المرجع السابق**، ص 74.

[5] اسماعيل أحمد ياغي، **المرجع السابق**، ص 140.

يمكننا القول بأن الصراع كان كبير بين انجلترا وإيطاليا وفرنسا على مشاريع الامتيازات، فكان الكيد والاحتيال بين قناصل هذه الدول ورجال الأعمال، واستغلال النفوذ من أجل الحصول على الامتيازات لإنجاز المشاريع الاستثمارية عن طريق شركات كل دولة كصراع شركة الإيطالية مع شركة عنابة قالمة الفرنسية، وكذلك صراع بين فرنسا وإيطاليا حول مشروع خطوط التيليغراف اذ سعت إيطاليا لتشويش على فرنسا، فتقدم قنصل إيطاليا "ماتسيو" إلى الباي بطلب مد خط كابل التلغراف بربط بين صقلية وحلق الواد فتدخل الفرنسيون بحجة اتفاقية 1861التي تمنح فرنسا امتياز مد خطوط التلغراف الذي صادق عليه باي إيالة تونس.

عارض الشعب التونسي منح الأجانب المزيد من الامتيازات، حيث أن الرعايا الأجانيب كانوا يرفضون أن يتساو مع الوطنين ولم يخضعوا للقوانين المدنية، وخاصة الرعاية الإيطاليين[1].

ومنه فإن كل هذه الامتيازات قد حدد من سلطة الباي خاصة والإيالة التونسية كلها عامة بل كانت من أسباب تدهور الأحوال الاقتصادية في تونس.

[1] دهان سليمان، **المرجع السابق**، ص 76.

**المبحث الثالث: اصلاحات خير الدين باشا**

بعدما أصبحت تونس غارقة في الفوضى السياسية والمالية لما تعرضت له من احتيال واختلاس ومؤامرات من وراء الوزراء والمسؤوليات الفاشلة وسقوط مصطفى خزندار الذي وجهت له التهم بالتلاعب بأموال الدول واستغلال السلطة. جاء خير الدين في ظروف صعبة واستطاع ترك بصمة واضحة لوزير مصلح تميزه عن غيره من رجال النهضة في القرن التاسع عشر.

قام بعدة إصلاحات منها:

**الإصلاحات الإقتصادية:** حيث أبطل الحملات العسكرية مما أحدث انتعاشا ملحوظا وضمن حقوق الفلاحين وألغى الضرائب السابقة وخفض من قيمتها والعمل على معاقبة الجباة المختلسين[1].

بالإضافة إلى أنه قام بخدمة الأرض وزرعها وغرسها بأنواع معينة من الأشجار المثمرة خاصة النخيل والزيتون أعفى هذا النوع من الزراعة من الضرائب، حيث حدد ضريبة الاستيراد بحوالي 5% فقط[2].

أصدر قانون الخماسة سنة 1874 والذي تم من خلاله تنظيم الحقوق والواجبات للخماس وعلاقته مع صاحب الأرض[3].

**الإصلاحات السياسية:**

من الأفكار الإصلاحية التي نادى بها خير الدين من خلال كتابه؛ هي القضاء على الاستبداد السياسي كحل للإصلاح نظام الحكم في الأمة الإسلامية، لان نتجته مجلب لظلم على اختلاف انواعه[4].

كانت سياسته تبحث عن سبل لنجاة عن طريق توثيق الصلات مع الدولة العثمانية، وذلك من خلال اقناع إسطنبول بإصدار فرمان يقرر أن تونس ولاية عثمانية، وأن لحكامها السيادة الداخلية[5].

**الإصلاحات الثقافية:**

قام خير الدين بإصلاح التعليم الزيتوني بجامع الزيتونة عن طريق سن القوانين التنظيمية، كان هدفه هو تشكيل نخبة مثقفة قادرة على المساهمة في حركة الإصلاح[6].

---

[1] علال الفاسي، **الحركة الاستقلالية في المغرب العربي**، ط 6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003، ص 44.

[2] علي سلطان، **تاريخ العرب الحديث، 1516-1918**، مكتبة طرابلس العالمية، د ت، ص 545.

[3] دوحة عبد القادر، **الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لخير الدين التونسي منتصف القرن 19 وعلاقتها بالحضارة الغربية**، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 14، ديسمبر 2016، ص 45.

[4] خير الدين التونسي، **المرجع السابق**، ص 10.

[5] شوقي جمل وآخرون، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، ط 2، دار الزهرة للنشر والتوزيع، الرياض، 2002، ص 286.

[6] محمد بن خوجة، **المصدر السابق**، ص 311.

كذلك أسس المدرسة الصادقية بهدف تحصيل العلوم التطبيقة، التي كانت مفقودة آنذاك، حيث أشاعوا أنها بذلك سيكون مثقفون بالثقافة الأوربية يكونون في المستقبل أعداء للبلاد[1].

أسس جمعية للإدارة الوقف وخصص رواتب منتظمة للشيوخ والأساتذة[2].

لقد بذل خير الدين باشا كل مجهوداته لإنقاذ البلاد الغارقة في الديون الغوص في تحقيق التوازن والتكامل في البلاد إلا أنه لقي محاربة على المستوى الداخلي والخارجي من طرف أعداء الإصلاح، لكن فترة وزارته تعتبر أهم فترة مزدهرة خلال فترة حكم محمد الصادق الباي وهذا ما ميزه عن غيره من رجال الإصلاح والنهضة في القرن التاسع عشر.

وبالرغم مما حققه خير الدين من نجاح في مختلف الميادين في أثناء رئاسته للوزارة الكبرى في تونس فإنه لم ينجو من الدسائس والمؤامرات التي حاكها الفرنسيون وخاصة قنصلهم "روسطان"[3] (Roustan) ضده لعدم رضاهم عن بقائه في الحكم، ولقد ساعدهم علة هذه المؤمرات "مصطفى بن اسماعيل" الذب نال حضه عند الباي حتى وصل إلى وزارة البحر ووزارة الشورى، فإستقال من الوزارة الكبرى ثم جاء بعده وزيرا أكبرا محمد "خزندار" لمدة سنة، وأخيرا أسندت الوزارة الكبرى ورئاسة اللجنة المالية إلى" مصطفى بن اسماعيل"[4].

وبالتالي كان لخير الدين أثر واسع في المجال السياسي والإداري، حيث كسر حاجز العزلة عن الحضارة الغربية الحديثة، وكان ضحية للمؤامرات والدسائس وهي من المشكلات التي مازالت قائمة إلى اليوم في سائر أقطار الأمة العربية الإسلامية.

---

[1] محمد بن خوجة، **المصدر السابق**، ص 312.

[2] خير الدين التونسي، **المرجع السابق**، ص 39.

[3] **ثيودور روستان:** الفنصل الفرنسي في تونس، تمت من خلاله عقد معاهدة الحماية في 1881 أنظر إلى: محمد سليمان عصفور، الحماية الفرنسية على تونس، 1881، والموقف العثماني والأوربي منها، مجلة دايلي، العدد 56، 2012، ص 10.

[4] محمد بن خوجة، **المصدر السابق**، ص 315.

# الفصل الأول:

# فرض الحماية وموقف السلطة التونسية 1881-1939

**المبحث الأول:** المقاومة الشعبية

**المبحث الثاني:** موقف الباي

**المبحث الثالث:** موقف الاعيان وشيوخ القبائل

**المبحث الرابع:** المقاومة السياسية

**تمهيد:**

تعرضت تونس لحالة من الضعف العام بداية من القرن التاغسع عشر بفعل تدخلات اجنبية، واستيطان عدد كبير من الجاليات الأوربية لا سيما الفرنسية والإيطالية، وفي 1881 فرضت فرنسا الحماية على تونس بتزكية من الدول الأوربية خلال مؤتمر برلين 1878 حيث أصبحت فرنسا تتحكم في البلاد التونسية.

ويسلط هذا الفصل الضوء على فرض الحماية وموقف السلطة التونسية منه في الفترة المنمتدة 1881-1939، وهذا من خلال التطرق إلى المقاومة الشعبية بالإضافة إلى موقف الباي وموقف الأعيان، شيوخ القبائل، وفي ختام الفصل تحدثنا عن المقاومة السياسية.

## المبحث الأول: المقاومة الشعبية

تونس أول تجربه لنظام الحماية[1] في تاريخ الاستعمار الفرنسي لم يكن الاحتلال تونس وليد الصدفة بل كان نتيجه تحرشات مقصودة ومؤامرات دوليه حيث كان مؤتمر برلين المنعقد في 1878 مسرحا لها. [2] سعى جون فيري[3] لإنجاح مشروع الحاق تونس الذي اعلم البرلمان فرنسي بيه في 4 أفريل 1881 وهذا من اجل تخصيص مبلغ مالي للقيام بالحملة العسكرية[4]

فيفري-مارس 1881 بدات فرنسا تحشد جيوشها على الحدود التونسيه داخل التراب الجزائري ويوم 24 افريل 1881 دخلت هذه الجيوش التي كان عددها35000 جندي إلى الاراضي التونسيه فزحفت على الكاف[5] وسوق الأربعاء وعين دراهم وفي نفس الوقت احتلت القوات البحرية طبرقه[6] بعد قصفها. [7]

رفض وقاوم الشعب التونسي القوات الفرنسية منذ دخولها التراب التونسي ولقد شجع التونسيون مجموعة من العوامل نذكر منها ما يلي:

- تأثر التونسيين بقيام المقاومة فيلاالجزائركمقاومة الحاج بوعمامة بالجنوب الوهراني في صائفة1881.
- رسوخ فكرة مساعدة القوات العثمانية المرابطة بطرابس "الغرب" للتونسيين في مقاومتهم ماديا ومعنويا أو الإحتماء والإلتجاء إلى الأراضي الليبية في الأوقات الحرجة أيام المقاومة.

---

[1] **الحماية:** هي شكل من اشكال الاستعمار وهو نظام الذي يوضع دوله بمقتضى معاهده تحت كنف دوله اخرى وتتعهد بحمايتها من الاعداء انظر: يحيى محمد نبهان، معجم المصطلحات التاريخية، دار يافا، الاردن، 2008 ص 124.

[2] عبد الرحمان ابراهيم العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر(1936-1945)، ج2، دط، المؤسسة الوطنية لكتاب الجزائر، د ت، ص520.

[3] **جون فيري:** زعيم التيار الاستعماري ورئيس الحكومة الفرنسية وصاحب فكره احتلال تونس وتأديب القبائل انظر: محمد عصفور سليمان، الحماية الفرنسية على تونس عام 1881 موقف العثماني والاوروبي منها، مجله ديالا، ع 56، كليه العلوم الإنسانية، العراق، 2012، ص5.

[4] علي محجوبي، **المرجع السابق**، ص 10.

[5] **الكاف:** تقع تونس وتشتهر بإنتاج الحبوب التي يعمل القمح أنظر: محمد السيد، تاريخ دول المغرب العربي ليبيا تونس الجزائر المغرب موريتانيا، مؤسسه الكتاب الجامعة، الإسكندرية، 2010، ص 93.

[6] **طبرقة:** تقع على شاطئ البحر بها مرسى كبير تدخله سفن الكبيرة وتعتبر مركز تجاري انظر: اسماعيل العربي، المدن المغربية، دط، المؤسسة الوطنية لكتاب، 1984، ص203.

[7] عبد المجيد كريم، **موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية 1881-1964**، جامعة منوبة معهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2008، ص 10.

- تنامي الشعور الدين لدى التونسيين الداعي للجهاد وقد تبنت مدينه القيروان ذلك وهذا يدل على الباعث الديني في الحركة المقاومة[1].

انتشرت مقاومات عديدة رافضة لإستعمار عبر البلاد منها: المقاومة بالشمال، المقاومة بالوسط والساحل التونسي المقاومة بالجنوب التونسي.

**1. المقاومة بالشمال**

ما إن دخلت القوات الفرنسية تونس حتى هبت القبائل لمقاومتها كانت قبائل خمير [2]وسكان الجبال عموما في طبيعة حركه المقاومة في الشمال.

إنه مجرد سماع نبا وصول السفن البحرية الفرنسية الى ميناء طبرقه هب المتطوعون من أولاد بوسعيد والحوامدة وأولاد عمر بقياده شيخوخيهما لمقاومة ومواجهه الاعداء ولم تتمكن قوات الاحتلال من الاستيلاء على المدينة إلا في26 ابريل 1881 بعد قصفيها، أما الفروع الاخرى من خمير فلم تغادر موقعها بل بقيت لقطع السبيل على القوات الفرنسية القادمة من الجزائر. [3]

اعترفت السلطات الفرنسية بأن افراد هذه القبائل قد استماتوا في الدفاع طول ساعات عديدة ولم يقفوا القتال إلابعد أن تكبدو خسائر فادحه[4].

ولم تنتهي المقاومة بعد ذلك بل زادت حدتها جهه جندوبة بمشاركه مجموعة من القبائل كل أولاد بوسالم والشياحية عمدون المدعمون من طرف الجنود الذين فروا بأسلحتهم من معسكر علي باي يوم29 ابريل 1881[5].

استمرت المقاومة بالشمال حتى شملت كل القبائل من بينها قبائل مقعد وهديل ماطر وبنزرت حيث اظهرت هذه القبائل شجاعتها في القتال، حيث استولى ابناء مقعد يوم28 ابريل 1881 على سفينة حربيه

---

[1] صلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر تونس المغرب الاقصى**، د ط، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، د ت، ص192.

[2] **قبائل بن خمير**: قبائل تونسية تقطن المنطقة الجبلية الخميرية الغابية في الشمال التونسي يطلق على سكانها اسم بني خمير وقد سميت باسمهم احتلت سنه 1881 أنظر: محمد الطالب دائرة المعارف التونسيه في تاريخ افريقيا، 1994، ص 91.

[3] قدادرة شايب، **الحزب الدستوري الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934-1954 دراسة مقارنة**، أطروحة مقدمة لميل درجة الدكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص 46.

[4] علي محجوبي، **المرجع السابق**، ص 46.

[5] **المرجع نفسه**، ص 48.

غرقت في عرض الساحل التونسي بين رأس سرت وميناء بنزرت فنهبوها وأسروا من فيها وبذلك لم تتمكن قوات الاحتلال من السيطرة النهائية على الوضع حتى شهر جوان[1].

كانت المراسلات مستمرة ومنظمة بين شيوخ القبائل إذ حاول ابن خليفه قايد نفات والحاج علي بن مسعي قائد اولاد بدير(جلاص) شيخ ولاد وزاز (فرانشيش) واحمد بن يوسف قايد أولاد رضوان (همامه) وعلي بن عمار القايد السابق اولاد عيار تنسيق جهودهم وتوحيد أعمالهم مكونين بذلك شبه مجلس قيادي لتسيير المقاومة فإتسعت رقعتها بسرعة مذهله.

وفي هذه الظروف قبلت القبائل قيادة علي بن خليفة قائد نفات على راس المقاومة متجاوزين خلافاتهم السابقة.

كانت استراتيجية المقاومة ترمي الى منع جيش الاحتلال من محاصرة صفاقس من جهه البحر ومنع تواغله داخل البلاد، توجه علي بن خليفه الى صفاقس لتنظيف صفوف المقاومة[2].

تعرض الجيش الفرنسي الى خيبات في الشمال الشرقي في الحمامات وذلك بين 26 و29 أوت. في حين أشعل المقاومون النار في محطة واد الزرقاء في 30 سبتمبر وهجمت فرقه عسكريه بتستور وتكبدت خسائر جسيم. [3]

وهكذا أكدت المقاومة التونسيه في الشمال رفضها للوجود الفرنسي.

**2. المقاومة بالوسط والساحل**

شملت المقاومة قبائل جلاص والهامة وسكان قرى الساحل الذين صبو في غمار الحماسة لمقاومة قوات الاحتلال وقد نشط هؤلاء الجنود أربعة مراكز للمقاومة بالقلعة الكبرى وحمان وبنان وقصور الساف يقودها الساسي سويلم والحاج على بن خديجة [4].

انضم اليها عدد كبير من الجنود النظامين الذين هربوا من جيش الباي للدفاع عن بلادهم لكن اختلفت المواقف في المدن الساحلية حول الانضمام للثورة أو البقاء على طاعة الحكومة الباي المستسلمة لذلك انقسمت المقاومة الى ثلاثة فئات:

---

[1] التليلي العجيلي، **الطرق للصوفية ولاستعمار الفرنسي في تونس 1881-1939**، منشورات كلية الادب، ط2، تونس، 1992، ص 125.

[2] شايب قدادرة، **المرجع السابق**، ص 32.

[3] أحمد قصاب، **تاريخ تونس المعاصر 2881-1956**، تع، حمادي الساحلي، شركة التونسية لتوزيع، 1986، ص 34.

[4] علي محجوبي، مرجع نفسه، ص 48.

- الفئة الأولى المدن التي انضمت بالكامل للثورة وهي جمال والمنزل وزواتةفنطاس حمام سوسة القلعة الكبرى قصر المنزل السلف سيدي علوان.
- الفئة الثانية المدن التي لم تشارك في الثورة لكنها لم تستطع ان تسيطر على ابنائها من الجنود الذين انضموا للثورة وعددها 19 بلدا.
- الفئة الثالثة المدن التي بقيت على ولائها الكامل وعددها 14 بلدا[1].

نذكر اهم وأبرز المقاومات التي انطلقت في المنطقة على سبيل المثال لا للحصر وهي:

**المقاومة بمدينه القيروان**

لقد كان الفرنسيون على دراية بأهمية مدينه القيروان[2] بالنسبة للسكان باعتبارها مدينه اسلاميه نادت للجهاد فقد اجل الفرنسيون الدخول إليها وذلك لإجرائهم خطط مسبقة لاحتلالها، دخلت ثلاثة فرق اليها من جهات مختلفة تمثلت في:

1- فرقة تحركت من زغوان بقياده الجنرال لوجور.

2- فرقه جاءت من سوسة بعد قمعها القلعه الصغرى بقيادة المقدم مولان.

3- فرقه جاءت من الغرب تجمعت وحدتها في الجزائر من بقياده الجنرال فورجمول[3].

لقد كانت المقاومة في المدينة مقاومة جهاديه حيث عمل المقاومون على مواجهه جيوش الاحتلال بكل قوه بعد ادراكهم مدى خسارة المقاومة في الشمال في مواقع كثيره منها مدينه زغوان في الساحل وصفاقس في الجنوب أمام القوات الفرنسية[4].

لكن رغم المقاومة الجهادية إلى أنه تم الاستيلاء على مدينه القيروان عن طريق الفيالق الثلاث وتم محاضراتها مما اجبر المقاومون على التفرق وفروا نحو الواحات الجنوبية وبعضهم رحل الى طرابلس عند الوصول القوات المحتل استسلم من بقي من أهلها بدون المقاومة بتاريخ 27 اكتوبر وبقيت المقاومة محدودة مقاربه بقوات الفيالق ثلاث مما جعل الثوار يسلمون القيروان لمحمد المرابط الذي سلمها هو الاخر لقوات الاحتلال وبعد الاستيلاء على المدينة قاموا بإخلائها لمنع اي حركة جهادية في المستقبل[5].

---

[1] الشيباني بنبلغيث، **المرجع السابق**، ص 221.

[2] **القيروان:** مدينة العضماء افتتحها عقبه بن نافع الفهري سنة 60 من هجري في الخلافة المعاوية وفيها اختلط الناس، وبها اصناف من العجم انظر: العربي اسماعيل، المدن المغاربية، المؤسسة الوطنيه للكتاب، الجزائر، د ت، ص 139.

[3] الشباني بنبلغيث، **المرجع السابق**، ص 222.

[4] صلاح العقاد، **المرجع السابق**، ص 193.

[5] أحمد القصاب، **المرجع السابق**، ص 39.

**معركه حيدرة**

قاد هذه المعركة مقاومين من ماجر والفراشيش والزغامة وقاد هؤلاء 2000 مقاتل جمعت من الخيالة واخرى من المشاة بقياده الحاج الحارث إلى جانب مجموعه من القادة الذين عملوا على مواجهة القوات الجنرال فورجيمول[1] استمرت المعركة يوم كاملا بالساحل الغربي التونسي وبتاريخ 17 اكتوبر 1881، كانت نتائج المعركة لصالح الجانب التونسي حيث أكدت القوات الفرنسية على خسائر بشرية قدرت حوالي 25 قتيل وعدد من جرحى[2].

**معركة الروحية**

وقعت يوم 23 اكتوبر 1881 وهي التي أبدى فيها الاهالي مقاومة مدهشة لقوات فورجيمول اذا شارك فيها أولاد مهنة بقيادة فرحات بن علي بن سبد، والفواید بقيادة الحاج علي ابن عبد الله الى جانب أولاد عيار وونيقة فرانشيش وجلاص ورتان وعشرين قتيلا وعدد كبير من جرحى **معركة كدية الحلفاء** وقعت 25 اكتوبر 1881 حيث قرر الأهالي ان يستخدموا فيها كل قوتهم في وجه قائد الفيلق الفرنسي مما كلفهم مائة وخمسين قتيلا[3].

رغم كل ذلك فإن قبائل المنطقةاكدو رفضهم لاحتلال الفرنسي واستمرو في المقاومة رغم اأالحكام القاسية التي سلطة عليهم.

**3. المقاومة بجنوب التونسي**

بعد فشل المقاومة في كل من الساحل والوسط انضم مقاوميها إلى الجنوب لتنظيم صفوف المقاومة بصفاقس.

أما عن المقاومة في الجنوب عاشت صفاقس خلال شهر جوان 1881 يوم من الاضطرابات قام بها عامه السكان بالاشتراك مع جمع من القبيلة الميثاليث وكانت الشائعات رائجة آنذاك حول تدخل الدولة العثمانية لطرد فرنسا من البلاد التونسيه زادت الاوضاع تعقيدا في الداخل، كما أصابع الفزع الجارية

[1] **فورجيمول:** ولد سنه 1821 أمضي مدة طويله من مهنته بالجزائر حيث شارك في الحملة على القبائل ثم تولى قياده مقاطعه تبسه وبسك ر4 مارس 1879 .... انظر: التليلي العجيلي، الطرق الصوفية، ص118.

[2] **المرجع نفسه،** ص 128.

[3] **المرجع نفسه،** ص 128.

الأوروبية واعيان مدينه خشيه من عمليات النهب التي يقوم بها الاعراب، ولجوء عائله نائب القنصل الفرنسي بصفاقس في شهر جوان الى الباخرة البشير [1]التونسيه.

لكن الثوار هاجم قائد حسونه الجلول لتوطئه مع الفرنسيين الى انه لتجاء إلى زاوية سيدي علي كراي ليلتحق سرا بإحدى سفن الاسطول الفرنسي التي بعث بها روستان لقمع المقاومة فتأسست لجنه الدفاع عن المدينة برئاسة محمد الشريف بجامعه صفاقس التي انضمت الى المقاومة مع قائد محمد كمون 40 و 10 أعضاء من المثاليث، كما عزز حركة المقاومة عدد كبير من الأعراب ووصل علي بن خليفة النفاتي الي صفاقس بداية شهر جويلية 1881 فجرت محادثات متواصلة بينه وبين القائد الفعلي للمدينة اعترف سكانها بقيادته وسلطته عليهم، كما طرحت عليه الدفاع على المسائل والأمور التي تخص المدينة بعدها، رأوه الرجل الوحيد القادر على حماية أملاكهم.

غير أن المقاومة لم تستطيع الصمود طويلا أمام الأسطول الفرنسي الذي يبلغ أوجه في 14جويلية حيث ضم 17 سفينة حربية و600جندية وذلك نظر لتفاوت التقني بين أسلحة الثوار التونسيين وأسلحة قوات الإحتلال.

سقطت مدينة صفاقس في 16 جويلية بعد قصف دام عدة أيام متواصلة، رغم ما أبداه رجال المقاومة من بسالة وشجاعة أدت الى هلاك عدد كبير منهم.

وعلى إثر هذا الخبر الموجع دفع المقاومين إلى رحيل من هذه المدينة وتوجه نحو قابس لتنظيم حركة المقاومة ومواصلة عملية الكفاح المسلح لصد العدوان الفرنسي في جنوب التونسي، وهذا بعد ان تم الاستلاء صفاقس وحصارها بريا وبحريا بعد تدميرها وظلت المنطقة الجنوبية تقاوم بزعامة القائد الكبير علي بن خليفة حتى عام 1910.

إن لاحتلال صفاقس لم يضع حد للوجود الفرنسي لم يضع حد للوجود الفرنسي، فالقوى لم تكن متكافئة مما جعل المقاومة تنسحب إلى قابس[2] بعد سقوط صفاقس فالمدينة كانت تتركب أنذاك من قريتين المنزل وجارة وكان سكان قابس يتوقعون قدوم الاسطول الفرنسي الى بلدهم وفعلا قد أرست في 21 من شهرة جويلية 1881 باخرة حربية فرنسية وبعث قائد السفينة برسالة يطالب فيها من الأهلي توضيح موقفهم اتجاه القوات الفرنسية، فوقع اجتماع حضره كل من قاضي ومفتي المدينة وجمع من أعيان (جارة) يتقدمهم وكيل

[1] **البشير:** هي باخرة قديمة من بقايا أسطول الباي أنظر: شيايب قدادرة، مرجع سابق، ص35.

[2] **قابس:** مدينة ببلاد التونسية تقع على ساحل الخليج المسمى بنفس الاسم على مسافة 404 كلم جنوبي مدينة تونس تتكون من بلدتين منزل وجارة أنظر: محمد الطالبي، مرجع سابق، ص 98.

جمعية الأحباس الحاج أحمد بن جراد الذي دعا الجماعة إلى الخضوع لقوات الاحتلال غير ان هذا غير أن هذا الاقتراح قد قبل بالسب والشتم والرفض من طرف جل الحاضرين واثناء الاجتماع نزل خبر مفاده أن الجيش العثماني قد نزل بطرابلس انه سيحل عن قريب جبس فزاد ذلك من عزيمه المقاومة الاحتلال[1].

يوم 24 جويلية 1881 شرع الاسطول الفرنسية بقصف منزل بالمدافع وهذا الهجوم لم يمنع الثوار من ان يفرض على الجارة والفرنسين ان يفرضوا معركة بسوق الجارة جعلت الفرنسيون يعودون ألى شواطئ ليجتمعوا بسفنهم وبعد يومين اعادوا الكرة على الجارة بقياده الكلونيل جامي ومع ذلك صمد الثوار يقاومون ويدافعون بشراسة عن المدينة لمده أكثر من اربعه أشهر حيث كبد العدو خسائر في العتاد والأرواح من جهه ومن جهه أخرى تم تحدي ميعاد في بسيطله[2] في 19 اوت 181 وتواصل العزم على الصمود[3].

[1] قدادرة شايب، **المرجع السابق**، ص 37.

[2] **بسيطلة:** لفظة بربرية كانت أول ملتقى للجيش الاسلامي توجد في مرتفع حول جبال عاليا يسكنها البربر انظر: محمد الطالبي، مرجع سابق، ص 90.

[3] علي محجوبي، **المرجع السابق**، ص 49.

## المبحث الثاني: موقف الباي

بعد أن تم فرض الحامية على تونس بتوقيع محمد الصادق معاهدة باردو، يوم 01 ماي 1831 وذلك لتضمن فرنسا وجودها بتونس مدعية الدولة من نفقات الاحتلال وجميع ما يترتب من إصلاحات إدارية واقتصادية التي من المفروض أن تدخلها بواسطة الدولة المحمية.

عند سماع الباي استعداد فرنسا قام بإرسال برقية لسلطان العثماني يناشده إعانة تونس، وكان موقفها عقد مجلس وزاري لمعاقبة الباي للجناة[1].

وافق الباي عقد على توقيع المعاهدة نتيجة الوضع الذي تعاني منه تونس، أما السكان رفضوا الحماية ولجِوا إلى المقاومة الشعبية أثناء الدخول الشعب الفرنسي سنة 1881[2].

حيث كان موقف الباي الاستسلام والخضوع لفرنسا من أجل تحقيق مصالحه الضيقة واعتبر أن معاهدة باردو تخدم مصلحة البلد التونسي[3].

وارتفع صوت الشعب التونسي ينادي إن الصادق باي باع الوطن للرومي فاحملوا السلاح في وجهه ووجه أعوانه واطردوا الرومي من البلاد[4].

والواقع ان حكومة الصادق باي لا تستطيع أن تفعل أكثر مما فعلت، فالباي رجل ضعيف الشخصية، كما عرفنا، وهو واقع تحت سيطرت وزير عرف بشرهه على المال، ولا يهمه من البلاد إلا ما يوفره لنفسه من الصفقات، ولو كانت صفقة البلاد نفسها[5].

بعد موت محمد الصادق الباي في أكتوبر 1882 أكد علي باي[6] لفرنسا لكي توافق على تعيينه بأنه سيعمل تحت نفوذ الوزير المقيم، وبهذه الوسيلة تكون الحكومة الفرنسية قد ضمنت وبدون مقاومة وصايتها الإدارية على الإيالة[7].

---

[1] الشيباني بن بلعيث، **المرجع السابق**، ص 214.

[2] قارة فاطمة، **موقف الطرق الصوفية التونسية من الحماية الفرنسية 1881-1939**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير إشراف يحياوي مسعودة، جامعة الجزائر 2، 2011-2012، ص 40.

[3] الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية رؤية شعبية قومية جديدة، 1830-1986**، ط 2، دار المعارف للنشر والتوزيع، تونس، 1990، ص 26.

[4] محمد المرزوق، **صراع مع الحماية**، د ت، دار الكتب الشرقية، تونس، 1973، ص 91.

[5] الشيباني بن بلغيث، **المرجع السابق**، ص 214.

[6] **علي باي**: هو من بايات الأسرة الحسينية في تونس، نصب بابا عام 1882، شهده عهده توقيعه لمعاهدة المرسى، توفي سنة 1888. أنظر: محمد خوجة، المصدر السابق، ص 133.

[7] علي المحجوبي، **المرجع السابق**، ص 78.

ثم أصبحت فرنسا توسع قاعدة نفوذها ولم تقتنع بها، سلبت من حقوق ووقعت اتفاقية المرسى بين الفرنسي بول كامبون[1] وعلي الباي، يوم 08 جوان 1883[2].

أعدت معاهدت المرسى في باريس وصادق عليها البرلمان الذي كان قد رفضها من قبل، ولم يشارك الباي في صياغة بنودها، وقد اكتف بالعمل على تطبيق بنودها، بتطبيق الإصلاحات الإدارية والقضائية وكذى المالية التي تراها الحكومة الفرنسية ضرورية وبذلك انتقلت الأمور في تونس من احتلال عسكري مؤقت أقرته معاهدة باردو، وإلى نظام الحماية غير محدود المدة أقرته نصوص اتفاقية المرسى[3].

كذلك فرضت فرنسا بنودا جديدة على الباي وجعلت أوامره العدلية غير نافذة ما لم يصادق عليها المقيم العام الفرنسي وكذا حلت محل الدولة المحمية وأصبحت تسيطر على كامل البلاد التونسية[4].

---

[1] **بول كامبون:** شغل منصب مقيم عام بتونس، ركز على نظام الحماية. أنظر إلى محمد بن خوجة، المصدر السابق، ص 129.

[2] حسن محمد جوهر، تونس، **شعوب العالم**، دار المعارف، مصر، 1981، ص 51.

[3] أحمد عبيد، **الفصائل والاختلاف في حركات التحرر المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)**، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 29.

[4] الحبيب تامر، **هذه تونس، ت ق: الرشيد إدريس، تع: حمادي الساحري**، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1988، ص 29.

## المبحث الثالث: موقف الاعيان وشيوخ القبائل

### موقف شيوخ القبائل

أدى استسلام الباي وتوقيع معاهده باردو 12 ماي 1881 ومعاهده المرسى 8 جوان 1883 إلى أحكام القوات الفرنسية قبضتها على تونس وتسيير شؤونها الداخليه والخارجية من جهة ومن جهة أخرى اتحدة القبائل التونسية[1].

تحولت المجموعات القبلية إلى سلطة مضادة وتحالف البدوين والحضريين للدفاع عن تونس، شهدت البلاد التونسيه بوادر الوحدة بين القبائل في كنف المقاومة تجاوزت القبائل خصوماتها وخلافاتها التقليدية المتوارثة وخلافات والعملت على التنسيق بين سكان شبه الرحل وانشطة القرى والمدن عن طريق الجيوش المشتركة[2].

وهذا نتيجة لموقف الذي قام به العربي زروق بإشعال شرارة الجهاد التي تلتهب شعلتها في قلب الشعب والجيش التونسي من خلال الموقف الذي ابده في مجلس المستشارين دعا الباي الى عدم الاستسلام الانتقال الى العاصمة واعلان المقاومة لكن الباي رفض موقفه قائلا "اتريد ان تخضب هذه اللحية بالدم"[3] تفجر شعور الوطنيه لدى زعماء القبائل والشعب التونسي الرافضين لتواجد الاستعمار والغاضبين من قرار أسرة الباي الخونة الذين باعوا البلاد لفرنسية[4].

فتفجرت المقاومة الشعبية ضدهما وانطلقت المقاومات من جبال خمير وعلى طول الساحل ومن الصحراء بالجنوب وهب الشعب يدافع ويقاوم وقد برز زعماء شعبيين في كل منطقه فقد كان في جهد الكاف علي بن عمارة قايد ولاد عيار وفي جهه القيروان كان القايد حسين بن مسعي وفي قابس كان الزعيم علي بن خليفه والذي يعتبر من أبرز وأشهر قادة المقاومة الشعبية التونسية[5].

---

[1] يونس درمونة، **بين الحماية ولاحتلال**، دار اليقضة العربية، دمشق، د س، ص 27.

[2] خليفة شاطر، **المقاومة التونسية في سنة 1881: مظاهر مختلفة**، بحوث الندوة الاولى لتاريخ الحركة الوطنية ردود الفعل على لاحتلال الفرنسي لبلاد التونسية في 1881، سيدي بوزيد، تونس، 1986، ص 37.

[3] طاهر عبد الله، **المرجع السابق**، ص 25.

[4] أحمد عبيد، **التماثل ولاختلاف في حركات التحرر المغاربية الجزائر تونس المغرب**، ابن النديم لنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 171.

[5] طاهر عبد الله، **المرجع نفسه**، ص 26.

**موقف الطرق الصوفية**

كان للشيوخ طرق والزوايا تأثيرا كبير في نفوس السكان وهذا ما يفسر مكانتهم التي كانوا يتمتعون بها دوما لدى النظام وبحكم الثراء الذي كانوا يتمتعون به من الضرائب التي يجمعونها من أنصارهم ونظرا لخضوعهم لسلطه الباي الذي له الحق في تعيينهم كان هؤلاء الشيوخ قليلي الميول للعصيان ولذلك كانت السلطة تعول عليهم في مساعدتها على استتاب الأمان بين القبائل وتسليم المتمردين العاصين كلما دعت الحاجة إلى ذلك[1].

مثلت الطرق الصوفية القاعدة الشعبية التي سعت السلطات الاستعمارية الى دراستها وتوظيفها في خدمة مصالحها لكنها كانت خائفة من تلك الطرق التي كانت متزعمة للجهاد.

ويمكن القول أن الطرق الصوفية آنذاك تعد القوه الوحيدة القادرة على تصدي القوات الفرنسية وإعلان التبعية العامة وتنظيم الجهاد[2].

ضمة البلاد التونسيه أربعة طرق مهمة وهي الطريقة القادرية[3] والطريقة الرحمانية في الشمال والطريقة التيجانية[4] والطريقة السنوسية[5] في الجنوب وكانت القادرية تهيمن على الجهات المحيطة بالكاف بينما كانت الرحمانية شديدة الحضور في أوساط الفراشيش وماجر أما الطريقه التيجانية فقد سيطرت على الجنوب الغربي للإيالة وتونس العاصمة وكانت العائلة الحاكمة من اتباعها.

ولكن يبدو أن الكثير من مشايخ تلك الطرق تسابقوا الى مد يد المساعدة والولاء وتقديم خدماتهم لتسهيل الحماية وهذا ما عبرت عنه الكثير من الزوايا منها:

---

[1] قارة فاطمة، **المرجع السابق**، ص 58.

[2] التليلي العجيلي، **المرجع السابق**، ص 115.

[3] **الطريقة القادرية**: تنتسب الى محمد محي الدين عبد القادر بن ابي صالح المولود في مدينة جيلان تأسست سنة 1078م انظر: عبد الله عبد رزاق، أضواء على الطرق الصوفية في القارة الافريقية، المطبعة الفنية، الجزائر، 1990، ص 25.

[4] **الطريقة التجانية**: أسس هذه الطريقة الشيخ ابو عباس بن أحمد بن محمد المختار التجاني الذي ولد في قرية عين ماضي في جنوب الجزائر عام 1727م أنظر: مرجع نفسه، ص 61.

[5] **الطريقة السنوسية**: تأسست الحركة السنوسية بجهد السيد محمد علي السنوسي الذي ولد بقرية الواسطة بالقرب من مستغانم بالجزائر 22ديسمبر1787م انظر: **المرجع النفسه**، ص 86.

**الزاوية التيجانية:** في الكاف ببوعرادة الممثلة في شخصيه شيخها المنوبي العمراني الذي استقبل الجيش الفرنسي وكان كان دليله في المنطقة وتجنب ارهاق الدماء كما أوصى القبائل بملازمه الهدوء والامتثال للنفوذ الفرنسين[1].

لقد لعبت الزوايا التيجانية في معظمها دورا مساندا حيث لم تتوقف عن ارسال الرسائل التوجيهية التي تنص على استقرار الاوضاع وتهدئه النفوس والتعايش مع الإدارة الفرنسية ويمكننا الاستشهاد بزاوية باب المنار بالحاضرة التي ساهمت على ما يبدوفي تهدئة الخواطر، حيث أن القائد سيون[2]، الذي هو مساعد ملحق عسكري لدى بول كمبون[3] المقيم العام انا ذاك كان يشارك في المائدة التي تنصب بالزاوية كل يوم جمعه.

وهذا لا يعني أنها لا توجد زوايا تيجانية أخرى لها موقف من الغزو الفرنسي حيث نشرت تقارير مدينه الكاف أن قبائل ورتان والخامسة التيجانيتين كانتا ثائرتين ضد الاحتلال الفرنسي وهذا ما دع العقيد دورلاروك إلى اخضاعهما فرض غرامات ماليه عليهما[4].

**الزاوية القادرية:** بالكاف لعب دورا هاما في تسهيل استيلاء الغازات الفرنسيين على المدينة من خلال الزاوية التي كان يمثلها سيدي قدور الذي كان طيلة شهر ابريل من سنه 1881، أي قبله معاهده باردو على اتصال وثيق بالقنصل راو[5] حيث ارسل له منذ دقائق الأولى لاقترابهم من الحدود التونسيه ويشهد على هذا التلغراف الأول لروا بتاريخ 23 ابريل 1881 "أن شيخ قدور مستعد الى ملاقاة الفيلق والجينيرال لوجيرو وأظن أن هذا المسعى ستكون له نتائج سعيدة وان ليس هناك رأي اصواب فسالم سي قدور كلمه السر مستفسيرا إياه عن الدور الذي يمكن أن يلعبه فأشار عليه بعمل ما في وسعه للحفاظ على تلك الصورة الحسنه لديه عنه" على حد قوله[6].

---

[1] أحمد دركوش، **موقف الطرق الصوفية من الاستعمار في جزائر وتونس 1830 1914 القادرية التجانية أنموذجا**، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2011، ص 64.

[2] **سيون أبال:** اشتغل بالمكاتب العربية بالجزائر في الفترة الممتدة من 1861-1881، ثم عين مساعد ملحق عسكري في تونس لدى المقيم العام هناك انظر: التليلي العجيلي، مرجع سابق، ص 119.

[3] **بول كمبون:** ولد بباريس سنة 1843 عين رئيس الديوان جبل فيري سنة 1870ثم مقيم عام على تونس 1882 وقع معاهدة المرسى توفي سنة 1924م انظر: خليفة الشاطر واخرون، تونس عبر تاريخ، مرجع سابق، ص 23.

[4] أحمد در كوشي، **المرجع السابق**، 65.

[5] **روا:** عسكري فرنسي جاسوس قبل الحماية أصبح كاتبا عاما للحكومة التونسيه المحمية كانت له اتصالات متبادلة مع شيوخ الزوايا بمدينه الكاف انظر: ابو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، جزء4، دار الغرب الاسلامي، 1978، ص 56.

[6] التليلي العجيلي، المرجع النفسه، ص 116.

تواصلت الرسائل بين سي قدور وروا، حيث أن الشعب لم يقاوم فرنسين في الكاف وهذا راجع إلى سي قدور الذي أقنعهم بانه رأى في منامه سيدي عبد القادر الجيلالي نفسه يقود فيلق الفرنسين نحو الكاف وبهذا أقنعهم بشرعية استسلامهم وهكذا سقطت مدينه الكاف في 26 ابريل 1881 وبهذا يكون سي قدور لعب دورا جوهريا في سقوط المدينة في يد الفرنسين مستغلا نفوذه المادي وروحي في المنطقة[1].

إن موقف الزاوية القادرية بمدينه الكاف لا يعني انها تمثل باقي طريقه القادرية في التراب التونسي الا انه يمكن أخذ هذا الموقف من المواقف التي تحسب للطريقة القادرية.

وإذا أشرنا إلى المواقف الطرق الصوفية فإننا نجد هناك موقيفين مشايخ قاوموا دخول الجيش الفرنسي وناضلوا بأتم المعنى الكلمة ونضمو صفوفهم واخذوا العدة لخوض في الجيهاد وهذا ما نجده في شخصية علي بن عيسى شيخ زاوية الطريقة الرحمانية[2] الذي سبق وأن قرر قتل عون القنصلي روا ووقف في وجه القوات الفرنسية المداهمة وكذلك أحمد بن عبد مالك شيخ الزاوية الرحمانية بأولاد عون قد برهن عن عداوته لاستعمار سنة 1881 حتى اقصاه الجنرال فيلبار ولم يعفى عنه الا سنه 1888[3].

إن الدارس لموقف الطرق الصوفية من الحماية الفرنسية بتونس يجد أن هناك مواقف متابينة ومختلفة داخل الطريقه الواحدة حيث هناك من الزوايا كانت مناهضة للوجود الفرنسي وهناك منها من كان لها دور في تقديم يد المساعدة رغم انتمائهم الى طريقه واحدة.

لقد عملت الإدارة الفرنسية على منح مشايخ الزوايا الطرق الموالية لها امتيازات واسعه ونفود مطلق وهذا ما ادى إلى صراع بين الطرق الصوفية وعلى سبيل المثال الطريقة التيجانية والقادرية اللتان صبحت يتنافسان على من يسيطر على أكبر قاعده شعبيه.

---

[1] قارة فاطمة، **المرجع السابق**، ص 60.

[2] **الطريقة الرحمانية:** نسبه الى العالم الجزائري محمد بن عبد الرحمن القشوطي الادريسي الحسن الازهري الذي جاء من المشرق حيث كان يدرس ولقد ظهرت هذه الطريقة في النصف الثاني من القرن الثاني عشر هجري وعرفت انتشار واسعا وكان لها دور كبير في مقاومة الاستعمار الفرنسي بفضل شيوخها واتباعها... انظر: مؤيد العقبي، صلاح الزوايا وطرق الصوفية بالجزائر تاريخها ونشاطها، دار البرق، بيروت، لبنان، 2002، ص 155.

[3] التليلي العجيلي، **المرجع النفسه**، ص 121.

## المبحث الرابع: المقاومة السياسية

عبر الشعب التونسي عن رفضه للحماية بكل وسائل الكفاح على الصعيد الثقافي والاجتماعي ومن خلال هذه المعارك الضارية بدأ الوعي لدى الشباب التونسي يتجه إلى العمل السياسي التنظيمي.

**حركة تونس الفتاة:**

وهي أول حركة سياسية منظمة لمقاومة الاستعمار في تونس بقيادة علي باشا حامبة[1] والشيخ "عبد العزيز الثعالبي"[2] و"محمد باشا حامبة"، وقد تأثرت هذه الحركة في نظامها وأهدافها بحركة "تركيا الفتاة"، وقد لعبت هذه الحركة دورا قويا بارزا في الفترة الواقعة بين 1907 وسنة 1912، وقد كانت تتمتع بتأييد شعبي قوي[3].

وبذلك تم قدر الخلافات على الصعيد الثقافي بين المثقفين ثقافة فرنسية، أي أن "الأنتلجنسيا"، المثقفة ثقافة زيتونية والمثقفة ثقافة فرنسية تضامنتا، وكان من أبرز وجوه هذا التضامن هو انضمام الشيخ عبد العزيز الثعالبي للعمل مع علي باشا حامية في حركة تونس الفتاة[4].

صدر عددها الأول في 07 فيفري 1907 في صحيفة ناطقة بالفرنسية تدافع عن مصالح التونسيين لدى الدولة الحامية، وتضمن العدد الأول افتتاحية بقلم علي باشا حامية بعنوان برنامجنا قدم فيها مطالب الحركة وتناول فيها معظم الوسائل المطروحة من خطاب البشير عديد من الإضافات، كجعل التعليم إجباريا ومجانيا في الابتدائي وبناء نظام قضائي عصري وعادل[5].

كما أصدر علي باشا حامية سنة 1909 نسخة من جريدة التونسي بالعربية ترأس تقريرها الشيخ عبد العزيز الثعالبي الذي تأثر بالغرب[6].

---

[1] **علي باشا حامبة (1876-1918):** صحفي ورجل سياسة، ولد في تونس، ينحدر من أسرة تركية عريقة، درس بالصادقية ليصبح بعدها مشرف على إدارتها، كان عضو بالخلدونية، أسس جريدة التونسي سنة 1907، توفي سنة 1918، أنظر إلى الصادق الزمري، أعلام التونسيون، ت ح حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986، ص 141-144.

[2] **عبد العزيز الثعالبي (1874-1944):** رجل سياسي ومفكر إسلامي تونسي، من أصل جزائري، ولد بتونس، أنظم إلى الجمعية الخلدونية، أشرف على جريدة التونسي، كما شارك في مظاهرات 1911، أسس الحزب الدستوري 1920، أنظر إلى: أبو عمران الشيخ، معجم مشاهير المغاربة، منشورات الدحلب، الجزائر، 2000، ص 108-110.

[3] الطاهر عبد الله، **المرجع السابق**، ص 39.

[4] **المرجع نفسه**، ص 40-41.

[5] خليفة شاطر وآخرون، **تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**، ج 3، د ط، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005، ص 41.

[6] الطاهر عبد الله، **المرجع السابق**، ص 41.

وقد خاض الشباب التونسي معركة أخرى سنة 1910 بسبب محاولة اليهود التونسيين اكتساب حق نصر نظر قضاياهم أمام المحاكم التونسية، وقد نظرت الحركة الوطنية إلى هذه المحاولة من جانب المواطنين التونسيين اليهود نظرة سياسية لأنها بداية حركة تجنيس بعض الكتاب الوطنية بالجنسية الفرنسية، وكان ذلك سببا في عقد أول مؤتمر شعبي، إذ دعت الحركة الوطنية لهذا المؤتمر جميع الشعب، وعرف هذا المؤتمر بمؤتمر البلماريوم الذي حضر فيه قادة الحركة الوطنية، وألحو على التمسك بجنسيتهم وقوميتهم وتفانيهم في الدفاع عنها واحتجوا على محاولة تجنيس اليهود التونسيين بالجنسية الفرنسية[1].

وسرعان ما قربهم الاعتداء الإيطالي على طرابلس العثمانية من اسطمبول وضاعف من نزعتهم الإسلامية، حيث التوتر الذيأحدثته حرب طرابلس قد تسبب في انتفاضة عامة للشعب بمدينة تونس يوم (الجالاز) نوفمبر 1911)، فحدثت اصطدامات دامية مع الجالية الأوربية وخاصة إيطاليا وتبعها قمع عنيف ولكن مسؤولية الشباب التونسي "لم تلبث قط"[2].

**حادثة الزلاج 1911:**

الزلاح[3] مقبرة إسلامية تقع في المدخل الجنوبي للعاصمة التونسية، وهذه المقبرة لها مكانة خاصة عند التونسيين نظرا لاحتوائها على جبل التوبة المعروف بجبل "سيدي أبي الحسن" ومغارة "ابي الحسن الشاذلي"، كان أرض المقبرة وقف، ولكن جمعية الأوقاف أوكلت شؤونها للبلدية بحجة أنها لا تتمتع بأي مركز يضمن لها ذلك ثابتا يكفي للقيام بشؤونها[4].

من أسباب معركة الزلاج هي التعصب الديني في القلوب والذي حركته في زعمهم الحرب الإيطالية الطرابلسية والدعاية الدينية التي بثها الأتراك آنذاك في العالم الإسلامي[5].

---

[1] الطاهر عبد الله، **المرجع السابق**، ص 41.

[2] محمد الهادي الشريف، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تع، محمد الشاوش ومحمد معينة**، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993، ص 114.

[3] **الزلاج:** تنسب إلى الشيخ محمد عمر الزلاح، من حوفية تونس وهو صاحب المقبرة ودفينها، ولد بتونس بالمنستير، تحتوي على عدد من قبور المرابطين والعلماء المشهورين، أنظر إلى محمد مرزوقي ويحي الجيلالي، معركة الزلاج، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1974، ص 18.

[4] الطاهر عبد الله، **المرجع السابق**، ص 45.

[5] الجيلالي بن الحاج يحي، المرزوق محمد، **المرجع السابق**، ص 11.

كذلك الحرب الطرابلسية في 29 سبتمبر 1911 الواقعة قبل حادثة الزلاج بأقل من شهرين هاجم الأسطول الإيطالي مدينة طرابلس الهادئة وسلخها من الخلافة العثمانية، فكان لها التأثير العميق في نفوس التونسيين[1].

احتلال مدينة فاس بعد وجدة ومدن أخرى من طرف القوات الفرنسية معتذرة حسب عادتها بحماية الجالية الفرنسية بينما الواقع أن ذلك الاختلال كان تمهيدا لجبر سلطان المغرب على قبول الحماية وهذا كان له تأثير في إضرام نار الحقد على الفرنسيين[2].

اندلعت أحداث الزلاج أثناء طلب تقدمت به بلدية العاصمة لدى إدارة الملكية العقارية لتسجيل مقبرة الزلاج بإسمها، وذلك من أجل حمايتها من محاولات الاغتصاب التي يقوم بها جبران إيطاليون من مستغلي مقاطع الحجارة[3].

حيث أن البلدية قد كلفت سنة 1884 وبأمر من الباي بصيانة المقبرة وحراستها لذلك فإن طلب التسجيل كما جاء أحدث ضجة لدى سكان العاصمة لأنه لم يصدر عن جمعية الأوقاف ولا عن شيخ المدينة وهو اونسي ومسلم، بل صدر عن نائب رئيس البلدية وعن مدير الأشغال فيها وهما فرنسا مما زاد حيرة الأهالي الذين يخشون أن يكون وضع علامة التسجيل لم تحصل.

فكانت المجابهة مع رجال الشرطة الفرنسية ثم مع الجيش كما انتقلت المجابهة إلى نهج سيدي البشير المجاور، حيث انتشر مقتل طفل تونسي على يد أحد الإيطاليين القاطنين بذلك الحي المسمى "الصقلية الصغيرة"[4].

حيث حصلت مجاهدات في مساء ذلك اليوم أدت إلى سقوط عشرات القتلى ومئات الجرحى في صفوف المنتفضين وكذلك 10 قتلى من الأوربيين وأغلبهم يحملون الجنسية الإيطالية[5].

أهملت الصحف والدوائر الرسمية ذكر عدد القتلى والجرحى، إخفاء منها الحقيقة وتجنبا الفضيحة أمام الرأي العام، حيث كانت المحاكمة مهزلة تجلى فيها تنكر السلطات الاستعمارية التام لكل القيم الإنسانية المتمثلة في العدالة والحرية[6].

---

[1] الجيلالي بن الحاج يحي، المرزوق محمد، **المرجع السابق**، ص 12.

[2] **المرجع نفسه**، ص 14.

[3] خليفة شاطر وآخرون، **تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، المرجع السابق**، ص 76.

[4] **المرجع نفسه**، ص 77.

[5] **المرجع نفسه**، ص 79.

[6] الطاهر عبد الله، **المرجع السابق**، ص 48.

وقد أصدر الحكم بالإعدام في حق سبعة من المتهمين والباقون تراوحت الأحكام في حقهم بين الأشغال الشاقة والمؤبدة والبراءة.

وفي يوم 26 أكتوبر تم تنفيذ حكم الإعدام بالمقصلة في ساحة باب سعدون في الشهيدين الشاذلي القطاري المنوبي الجرجار بعد أن رفضت السلطات طلبا بالعفو عليهما[1].

**مقاطعة الترامواي 1912:**

انطلقت أحداث الترامواي في 8 فيفري 1912 أي بعد ثلاثة أشهر من اندلاع انتفاضة الزلاج وذلك كما داست عربة ترامواي يقودها سائق إيطالي طفلا تونسيا بالنهج الرابط بين باب سويقة وباب سعدون فأدى ذلك استياء التونسيين خاصة أن شركة الترامواي كانت تستخدم كثيرا من الإيطاليين مقارنة مع كثير من الجنسيات، كما كانت تعتمد سياسة التمييز على حساب العملة التونسية[2].

مما أدى إلى مقاطعة الركوب في عربات الشركة مهددة بالإفلاس مما أدى بالسلطات الاستعمارية إلى التدخل لحل الوضع باللين أو بالإرهاب فكان لدى قادة الحركة الوطنية انهاء المقاطعة مقابل مطالب تقبلها الشركة[3].

حيث تم تأسيس لجنة مقاطعة برئاسة "علي باشا حامبة" قصد الإشراف على هذه الحركة والتوسط بين شركة الترامواي وأهالي مدينة تونس، وقد ضمت هذه اللجنة عدة مطالب منها:

- إلزام عمال الشركة باحترام الركاب من التونسيين؛
- المساواة في الأجور والمنح والترقية بين جميع موظفي الشركة دون أي تمييز؛
- تنظيم مصلحة لمراقبة – السرعة بالأحياء العربية؛
- إلتزام شركة الترامواي توظيف الفرنسيين والتونسيين والاقتصار على نسبة من الأجانب يقع تحديدها[4].

إلا أن شركة الترامواي رفضت مطالب الشعب التونسي وقرر المقيم العام في 13 مارس 1912 بإيقاف سبعة عناصر ونفي أربعة منهم وهم: علي باشا حامبة وعبد العزيز الثعالبي ومحمد نعمان و"**حسن**

[1] الطاهر عبد الله، **المرجع السابق**، ص 48.

[2] خليفة شاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ، **المرجع السابق**، ص 80.

[3] الطاهر عبد الله، **المرجع السابق**، ص 50.

[4] علي المحجوبي، **المرجع السابق**، ص 37.

**القلاتي**"[1]، كذلك قاموا بتعطيل جريدة "Le Tunisien"، بعدها حاولت فرنسا امتصاص غضب التونسيين من بينها إلغاء ضريبة المجبي وتقديم جملة من التراضيات لصالح العملة التونسية بشركة تراموای، إضافة إلى إعلان العفو عن القياديين المسجونين[2].

كانت هذه الأحداث القاسية التي مر بها الشعب التونسي تعبر عن الظلم الذي عانت منه من طرف الاستعمار الفرنسي والتضامن التونسي الذي أظهرته المقاومة من خلال وحدته وشموليته.

عندما بلغ نبأ اعتقال الشيخ عبد العزيز الثعالبي –بعد موقفه في باريس ونشره كتاب "تونس الشهيدة" لدفاعه عن القضية التونسية في المحافل الدولية أذان الجماهير قاموا بمظاهرات وإضرابات مما اضطرت فرنسا بإخلاء سبيله، إلتف الشعب حوله من الطلائع المثقفة والمناضلون ودعوا إلى تأسيس حركة سياسية وطنية تنظم النضال والطني وهو الحزب الحر الدستوري التونسي، وانتخب عبد العزيز الثعالبي رئيسا للحزب والمحامي "**أحمد صافي**"[3] أمينا عاما له[4].

حيث أسلوا مذكرة إلى الرئيس الأمريكي ولسون في مارس 1919م يهيبون فيها به أن يطبق مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير إلا أن هذا الحزب فشل في كسب تأييد الرئيس الأمريكي إلا أنه كان يراها مسألة فرنسية داخلية[5].

في جويلية 1919 التحق الثعالبي بباريس، واستطاع هذا الحزب أن يكسب القضية التونسية متعاطفين ولاسيما في أوساط اليسار الفرنسي، إلى درجة أن الحزب الاشتراكي الفرنسي اعتزم النظر في القضية التونسية وعرضها على مجلس النواب، لكن فشل في انتخابات أكتوبر 1919، كان ضربة موجعة للنخبة التونسية[6].

---

[1] **حسن القلاتي (1880-1966)**: هو مفكر سياسي وكذلك محامي أصله جزائري، درس بالزيتونة في معهد سان لويس، وتخرج منها عام 1902، متحصل على جائزة في الحقوق، أنظر إلى الصادق زمولي، المرجع السابق، ص 335.

[2] خليفة الشاطر وآخرون، **المرجع السابق**، ص 81.

[3] **أحمد صافي**: من مواليد 1890، ينتمي إلى عائلة تونسية اشتهرت بالقضاء، انضم إلى حزب الشباب التونسي وهو لايزال طالبا وبرز مع الحزب الدستوري وانتخب أمينا عاما له، أنظر، السعيد عقيب، المؤتمر أفغاريستي بقرطاج، ماي 1830، مجلة البحوث والدراسات، العدد 22، جامعة الشهيد حامة لخضر، الوادي، 2016، ص 32.

[4] الطاهر عبد الله، **المرجع السابق**، ص 54 – 55.

[5] مجموعة من الباحثين، **موجز من التاريخ الحركة الوطنية التونسية (مقاربة 1881-1964)**، د ط، المعهد الأول لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2008، ص 61.

[6] قدادرة شايب، **المرجع السابق**، ص 61.

مما أدى إلى ضرورة الدخول في معركة هذا الاتجاه الثوري الذي يدعو إلى الاستقلال الكامل ومعادات الفرنسيين الذي يمثله أحمد حامية، والاتجاه الإصلاحي الذي ينادي بالمساواة بين الفرنسيين والتونسيين يمثله حسن القلاتي، الاتجاه المعتدل يسعى بالنهوض بالتونسيين في إطار سلطة الحماية يمثله فرحات بن عياد وعلي الكاهية[1].

في 14 مارس 1920 عقد أول اجتماع للحزب في منزل علي الكاهية بنهج الباشا، وأقسم المؤسسون على يمين الإخلاص، وانتخبوا هيئة مديرة للحزب أطلق عليها اسم اللجنة التنفيذية التي ضمت كل من: الشيخ عبد العزيز الثعالبي رئيسا، وأحمد صافي أمين عام، صالح فرحات أمين عام مساعد، حمودة المستيري أمين المال، محمد الصالح ختاش أمين المال المساعد، المنصف المستيري عضو، الطيب الجميل عضو، أحمد توفيق المدين عضو، محي الدين لقليبي عضو، علي كاهية عضو، الشاذلي خزندار عضو[2].

وتضمن برنامج الحزب المطالبة باستعادة تونس لحقوقها وسيادتها ويطالب بتطبيقها دستور 1871 وبتشكيل حكومة وطنية، ونقل السلطة التشريعية إلى المجلس الأعلى التونسي، كما طالب بالمساواة في الحقوق بين الفرنسيين والتونسيين وإشاعة الديمقراطية والحريات العامة وشرعية النقابات، أيضا جيش قومي واستعادة الأراضي التي استعمرت، وفتح جميع الوظائف للإدارة التونسية[3].

---

[1] يوسف مناصرية، **دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين**، د ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 78.

[2] البشير بن الحاج عثمان الشرف، **أضواء على تاريخ تونس الحديث 1881-1924م**، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، د س، ص 197.

[3] أحمد اسماعيل راشد، **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث وزالمعاصر (ليبيا، التونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)**، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ص 101.

**خلاصة:**

ومما سبق ذكره يمكننا القول بأن فرنسا استطاعت تحقيق أهدافها الاستعمارية في تونس من خلال إخضاع الباي والبلاد تحت سياستها التي قبلت بالرفض، حينها ظهرت المقامة الوطنية المحلية الشعبية التي أكدت على وحدتها وشموليتها تحت قيادة علي بن خليفة النفاتي وبعض الثوار التونسيين، لكنها حققت انتصارا إلى حد ما عموما في البداية، في حين كشفت أحداث الزلاج والترامواي عند تلاحم الشباب التونسي من خلال حركة تونس الفتاة والحزب الدستوري الحر.

## الفصل الثاني:

## سياسة نظام الحماية في مواجهة الحركة التونسية 1920-1939

**المبحث الأول:** نشاط الحركة الوطنية

**المبحث الثاني:** رد فعل سلطة الحماية من تطور نشاط الحركة الوطنية التونسية

**المبحث الثالث:** أزمة الحزب الدستوري الحر وآثارها على تونس

**المبحث الرابع:** مظاهلرات 9 أفريل 1938 وأثارها على الحركة الوطنية

**تمهيد:**

انتشر الوعي السياسي لدى الشعب التونسي وذلك في شكل حركات سياسية وأحزاب اتخذت من الاحتجاجات والمظاهرات وسيلة لعملها والتي كانت رد فعل الاستعمار عنيفة عليه من خلال تعرضها لحل ونفي والسجن قادتها، وبذلك خصصنا هذا الفصل لدراسة نشاط الحركة الوطنية خلال الفترة ما بين 1920-1939 (الحزب الدستوري الحر 1920 وجامعة عموم العملة التونسية 1924) مما جعل السلطات الحماية تصدر قرارات تعطل نشاط الحركة الوطنية وتساهم في ظهور خلفات أزمات داخل الأحزاب.

## المبحث الأول: نشاط الحركة الوطنية

### 1 الحزب الدستوري الحر

- **تأسيس الحزب**

تعود فكره تأسيس الحزب الدستوري الى النضج الذي عرفته الحركة الوطنيه التونسيه خلال الحرب العالمية الأولى اين كانت النقاشات حول مجريات الحرب وخصوصا ما تعلق بمبادئ ويلسون، وكان نادي غرناطة بباب المنارة، ونادي باب بنات من اهم النوادي التي احتضنت النقاشات حول الاوضاع السياسية العامة[1].

في شهر مارس 1919 عقد اجتماع برئاسة خير الله بن مصطفى في صالون مقهى فرنسا سابقا من هذا الاجتماع هو وضع برنامج انشطه لاستعاده مطالب جريدة التونسي والتكيف مع الظروف الجديدة الناجمة عن الحرب, قد انقسم المشاركون خلال المناقشات الى قسمين غير أن النزعة السائدة التي يتزعمها عبد العزيز الثعالبي قد اكدت على وجوب سان دستور يضمن حقوق الاهالي وكذلك عزمها على تعديل نظام الحماية إلى غايه تحرير البلاد في مرحله لاحقه وعلى هذا الاساس تأسس الحزب الدستوري الذي يضم إلى جانب الثعالب من أحمد الصافي وحسن قلاتي علاوة على قدماء حركه شباب التونسي ولكن هذا الحزب لم يكن حركه وطنيه منظمه مهيكلة بل كان عباره عن حركه نخبويه[2].

وفي مارس 1920 عقد اول اجتماع تأسيسي للحزب في منزل على الكاهية الباشا بنهج الباشا واقسم المؤسسون على يمين الاخلاص وانتخبوا هيئه مديره للحزب أطلق عليها اسم اللجنة التنفيذية.

وقد أعلن المؤسسون عن هدفهم من بعث الحزب الدستوري الحر في بيان جاء فيه ما يلي:

- الغاية التي يهدف اليها الحزب وهي الاستقلال.
- الغاية من تأسيس الحزب تبليغ الوطن رشده هو تحريره من الاستعباد كي يصبح الشعب التونسي متمتعا بكل حقوقه التي تمتعت بها الشعوب الحر.
- كما اقر على تحقيق المطالب الدستورية المتعارف عليه.

---

[1] الهادي التميمي وآخرون، **المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي**، المجتمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، 1999، ص 667.

[2] حسن محمد الجوهر، **شعوب العالم تونس**، ج 5، ص 53.

هكذا ظهرت الحركة بوجه جديد وتحت اسم جديد وهو الحزب الدستوري التونسي الذي كان منذ تأسيسه 1920 حزبا وطنيا سياسيا اعتمد الاصلاح والسلفيه بالإضافه إلى أنه سار سنه 1934 بعد صراع بائس مع سلطه الحماية حزبا مناديا بالاستقلال مع التطرف في موقفه[1].

- **برنامج الحزب ومطالبه:**

قام الحزب على مطالب ومبادئ تقضي لإنقاذ تونس من العبودية وبإنهاء هذا الوضع شعب التونسي ومن أجل تكريس حقه في تحريره مثل ما عليه كل الشعوب كان برنامج الحزب العام يطالب باستعادة تونس لحقوقها وسيادتها ويطالب بتطبيق دستور 1871. حيث ان مؤسس الحزب قرروا الالتزام بالبرنامج المستمد من روح الكتاب التونس الشهيدة[2].

انقسمت مطالب الحزب الى مطالب بعيدة مطالب قريبة ومن المطالب بعيدة هي:

- الاستقلال الذاتي: حيث كان برنامجه يهدف مبدئيا الى الغاء نظام الحماية وتحقيق الاستقلال التام للبلاد غير ان هذا الهدف صعب المنال في العشرينيات للميزان القوى والظروف السائدة بتونس وفي فرنسا انا ذاك ومن اجل ذلك وقع استبعاد الامر على ارساء نظام دستوري[3].

أما المطالب القريبة فهي:

- **الحكومة:** تتألف الحكومة من وزراء الذين يختارهم من يعينه الامير لتأليف وزارة ويتولى رئاستها وتكون الوزارة مسؤوله امام مجلس الأمه التونسي ويجب ببقائها في الحكم ان تتمتع بثقة الأغلبية.

مجلس الأمه التونسي: يتكون من اعضاء ينتخبهم التونسيون خاصه ظروف الراهنة يمكن للجالية الأجنبية انت نيبا عليها ممثلين لا يمكن أن يتجاوز عددهم ثلث المجموع أعضاء المجلس، وفيما يخص الحقوق المدنية فإن كل تونسي له من العمر واحد وعشرون سنه له الحق في انتخاب الأعضاء التونسيون بمجلس الأمه.

- مجلس تفاوض المشترك بين تونسيون والفرنسيين يملكون حق وضع مناهج عمله.

---

[1] يوسف مناصريه، **دراسات وابحاث في المقاومة والحركة الوطنيه الجزائرية 1830 1962**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 142.

[2] أحمد اسماعيل الراشد، **تاريخ اقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر ليبيا تونس الجزائر المغرب موريتانيا**، النهضة العربية، بيروت، 2004، ص 101.

[3] علي محجوبي، **جذور الحركة الوطنية**، ص 60.

- الفصل بين بين السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية.
- قبول التونسيين في جميع الوظائف العام إذا استوت الكفاءة.
- التساوي المطلق في المرات بين التونسيين والفرنسيين.
- فن مجلس بلدي في جميع المراكز التونسيه يكون انتخابها بالاقتراع.
- مشاركه التونسيين في أراضي الدولة المخصصة للمستعمرين.
- حريه الصحافة والاجتماع والتجمع.

التعليم الاجباري العام[1].

**هياكل الحزب ونظامه**

القانون الأساسي للحزب هو:

- يشترط في كل منخرط أن يكون تونسيا مسلما او يهوديا وأن يلتزم بمبادئ الحزب.
- أن تكون تونس العاصمة مركزا للحزب الحر الدستوري مع إمكانيه تأسيس شعب في كامل أرجاء البلاد.
- أن تكون على رأس كل شعبه دستوريه هيئه قادرة تشتمل على كاتب وكاتب مساعد وأمين مال ومساعده.
- أن يؤدي كل تونسي اليمين على الكتاب المقدس عندما يود الانخرط في حزب وأن يلتزم بمبادئه ونظامه، وأن يدفع اشتراكا سنويا قدره 12 فرنكا يسدد حسب أقساط شهرية.

هذا القانون فيه 21 فصلا حدد فيها النظام الاداري العام كالتالي:

- الشعب المحلي؛
- اللجنة التنفيذية المحلية؛
- شعب الجهات؛
- اللجنة المركزية للجهات؛
- مؤتمرات الجهات؛
- المؤتمر العام.

[1] زهية قدورة، **تاريخ العرب الحديث**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص 276.

**اللجنة المركزية الرئيسية وتعرف ايضا باللجنة التنفيذية**[1]

لقد ضمت لجنه التنفيذية كل من:

| | |
|---|---|
| – الشيخ عبد العزيز الثعالبي. | رئيس. |
| – أحمد الصافي | أمين عام. |
| – صالح فرحات | أمين عام مساعد. |
| – حمودة المستيري | أمين مال. |
| – محمد صالح خناش | أمين المال مساعد. |
| – المنصف المستيري. | عضو. |
| – طيب جميل | عضو. |
| – محي الدين الفيلبي | عضو. ض |
| – علي الكيه | عضو. |
| – أحمد توفيق المدني. | عضو. |
| –شاد لي خزندار. | عضو. [2] |

وبذلك كان مجموع اللجنة التنفيذية بين رجال المكتب والاعضاء 27 رجلا كما تقرر تشكيل لجنه الدعوة من السادة:

صادق النفير، الشاذلي االمورالي، الطيب بن عيسى، سليمان الجادوي، محمد العجائبي، صالح بن يحيى، أحمد جعيط، المنوي درغوث، عبد العزيز الثعالبي، شاذلي خزندار[3].

**نشاط الحزب:**

قام الحزب الدستوري الحر التونسي منذ تأسيسه 1920 على تكثيف نشاطه ولم يقتصر نشاطه داخل تونس فقط بل تعدي ذلك إلى خارجها وهذا بإرسال الوفود للتعرف بالمطالب الدستورية وتحقيق أهدافه، إعتمد الحزب على صحافة بالدرجة الأولى في نشر أرئه ومبادئه بين صفوف الشعب لكسب عضويتهم بالإضافة إلى الخطب التي كانت تلقى في المساجد والنوادي و الساحات العامة، هناك الصحافة العربية

[1] علي محجوبي، **انتصاب الحماية الفرنسية**، ص ص 59 60.

[2] البشير بن الحاج عثمان الشريف، **أضوء على تاريخ تونس الحديث 1881 1924**، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، التونس، 1974، ص 197.

[3] أحمد توفيق المدني، **المصدر السابق**، ج1، 267.

والفرنسية التي كانت ثبتت الدعاية للحزب بكامل أرجاء الوطن ومن الصحافة العربية التونسية نذكر جريدة "الصواب" التي تبنت أراء الحزب رسميا واهتمت بالدعاية له ثم "**الأمة**" "**المبشر**"[1].

**أ-نشاط الحزب داخليا:**

عملت قيادة الحزب في هذه الفترة على تقديم مطالبها والتعريف بقضيتها عن طريق إرسال الوفود من أهمها ما يلي:

- وفد الأربيعين لمقابلة الباي وكان أول ما قام به أعضاء الحزب هو إرسال وفد محمد الناصر[2] وكان هذا الوفد يتألف من ممثلين من مختلف طبقات الشعب التونسي (علماء، مدرسين، قضاة، تجار، صناع...) وكان الحزب منذ البداية متعاونا مع الباي محمد الناصر فتوجه إليه هذا الوفد من أهم أعضائه الشيخ الصادق النفير يحمل عريضة مطالب وذلك 18 جوان 1930.
- وفد الحزب الى الإقامة العامة وكان ذلك يوم 21 جانفي 1921 حيث تشكل وفد آخر من الأعيان تونس برئاسة احمد الصافي وقابل الوزير الفرنسي المفوض المقيم العام في تونس"**لوسيان**" وكلمه في مطالب البلادالتونسية[3].
- ولقد أجابهم المقيم العام أنه مستعد للتفاهم معهم في تحقيق بعض الاصلاحات التي لا تتنافى مع النظام الحماية أما الباقي فهو من اختصاص الخارجية الفرنسية وكان يرمي بذلك الى تنفيذ الاصلاحات الجزئية التي لا تقر تكوين دستور[4].

ثم سافر الثعالبي إلى المشرق سنه 1923 ولم يرجع إلا سنه 1937 رغم هذا استمر الحزب سائرا في خطته تحت إشراف الأمين العام السيد أحمد الصافي وعين مديرا لتشكيلاته السيد محي الدين القلبي واستمر في التوجيهات التي ترد من الشيخ ورغم انشقاق أحد أقطابه السيد حسن قلاتي 1921 لم يؤثر على مصير الحركة الوطنيه ولا على إلتفاف الأمه التونسيه حول مطالب الدستورية ورجالها وأصبح أكثر تنظيم وتكثير

---

[1] شايب قدادرة، **المرجع السابق**، ص 123.

[2] محمد الناصر باي: ابن المرحوم محمد بن الحسن الثاني، افتحت ولايته أصدر مجلة العقود والإلتزمات وهي أول عهد للقانون المدني التونسي الحديث، كما أدخل لأمرة نواب تونسيون في مجلس الشورى في عهد رئس الجمهورية الفرنسية مليران توفي 11 جويلية 1922 انظر حسن عبد الوهاب، **المرجع السابق**، ص 180.

[3] محمود شاكر، **التاريخ الاسلامي التاريخ المعاصر بلاد المغرب**، ج، 14 ط،2، مكتب الاسلامي، بيروت 1996، ص 133.

[4] علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط6، مطبعه النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003، ص 63.

لشعبه حتى أصبح في العاصمة سبعه شعب كبرى وخارج العاصمة 83 شعبه كما تم تأسيس العديد من الجمعيات والفرق الرياضية الكشافية[1].

**ب-نشاط الحزب خارجيا:**

عملت قياده الحزب الدستوري في هذه الفترة على التعريف بقضيتها عن طريق إرسال وفود خاصة لباريس والمشاركة في المؤتمرات حيث تم إرسال ثلاث وفود الى باريس.

الوفد الدستوري الأول لدى الحكومة الفرنسية 3 جوان-جويلية 1920 يتركب هذا الوفد الذي التحق بعبد العزيز الثعالبي من ثلاثة محامين وهم احمد الصافي صالح بالعجوزة بشير عكاشة وأيضا كل من بشير البكري مصطفى الباهي[2].

استقبل هذا الوفد من طرف رئيس البرلمان الفرنسي واللجنة الجزائر والمستعمرات وبلاد الحماية واللجنة الفرنسية الإسلامية التي كان يترأسها ادوارد هيري وقررت هذه اللجنة اقتراحا أرسلت به الى الوزارة الخارجية بواسطة ايريو نفسه[3].

قدموا مذكره ينجد بالاستبداد الناجم عن نظام الحماية مذكرين في نفس الوقت بتضحيات الشعب التونسي خلال الحرب العالمية الاولى لصالح فرنسا ومطالبين بضمانات دستوريه التي ينص عليها الحزب الدستوري[4].

الوفد الدستوري الثاني باريس ديسمبر 1920 بعد فشل الوفد الأول في تحقيق ماسعى اليه تم إرسال وفد إلى باريس برئاسة الطاهر بن عمار يساعده مواطن إسرائيلي تونسي يتركب هذا الوفد أيضا من حسونة العياشي بصفته سكريتيرا ونائب المجلس الشورى وعبد الرحمن اللزام حمودة المستيري وسيقوم شخص آخر بدور كبير ولو أنه لا ينتمي بصورة رسميه إلى الوفد وهو فرحات بن عياده المقيم بباريس والذي سيظهر براعة فائقة في مساعده الوفد والقيام بمهمته على أكمل وجه فهو على صله بشخصيات بارزة في العاصمة الفرنسية وبعدد كبير من رجال البرلمان الفرنسي[5].

---

[1] علال الفاسي، **المصدر السابق**، ص 68.

[2] أحمد توفيق المدني، **المصدر السابق**، ص 246.

[3] البشير بن حاج عثمان الشريف، **المصدر السابق**، ص 202.

[4] علي محجوبي، **المرجع السابق**، ص 64.

[5] أحمد القصاب، **المرجع السابق**، ص 507.

تمكن هذا الوفد من مقابله الرئيس الفرنسي في جانفي في 1921 والمدير الشؤون السياسية والتجارية بوزارة الشؤون الخارجية اللذان وعد بقيام بإصلاحات فان المقيم العام الجديد لوسيان سان رفض مباشره بعد تنصيبه النقطتين الأولتين من برنامج الحزب المتعلقتين ببناء مجلس استشاري وحكومة مسؤوله أمامه[1].

الوفد الدستوري الثالث إلى باريس كان في أواخر نوفمبر 1924 يضم القادة الرئيسيين للحزب وهم أحمد صافي صالح فرحات أحمد توفيق المدني الطيب جميل ومع الوفد رسالة تحمل توقيع الآلاف التونسيين لمساندة هذا البرنامج لدى أعضاء الحكومة والبرلمان الفرنسي، وبعد عوده الوفد إلى تونس تم تعيين الشاذلي خير الله بن مصطفى ليكون نائبا للحزب في باريس[2].

لقد شارك الحزب الدستوري في المؤتمر الإسلامي بالقدس 1931 حيث مثل عبد العزيز الثعالبي الحزب في هذا المؤتمر وقد كتب السيد أحمد الحسني رسالة إلى أعضاء الحزب الحر الدستوري التونسي أكد فيها إنشاء الصلة الإسلامية الوطيدة الأركان بين تونس وشمال إفريقيا والأقطار العربية من ب سوريا العراق باتت ضرورة مبرمة في هذه الأيام[3].

### 2- جامعة العوم العملة التونسية (C. G. T. T)

تعتبر تونس البلاد السباقة في المغرب العربي في مجال النقابي ففي مطلع القرن العشرين قام المناضل محمد علي الحامي[4] بتأسيس جامعه العلوم العمالة التونسيه وتعد الحركة النقابية المنبر الأساسي التي يعتمد عليها الطبقات العمالية للدفاع عن حقوقهم ومطالبهم الشرعية خلال الفترة الاستعمارية.

تأسست جامعه العلوم العمالة التونسيه بتاريخ 19 جانفي 1925 في خضم الاضرابات التي عرفتها الحركات العمالية التونسيه منها اضراب عمال ميناء بتونس العاصمة وبنزرت بتاريخ 14 أوت 1924 وظلت تلك الإضرابات العمالية متواصلة ففي شهر سبتمبر 1924 فقدت الحركة العمالية ببنزرت مجموعه من العمال بسبب الاضراب الذي استطاعت من خلاله الحركة العمالية تحقيق جزء من مطالبها مما أنجر عنه تأسيس مجموعه من النقابات.

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون، **المرجع السابق**، ص 88.

[2] علي محجوبي، **المرجع السابق**، ص 391.

[3] عبد العزيز الثعالبي، **خلفيات المؤتمر الاسلامي القدس 1350 هـ 1931** م، نق وتح حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988، ص 235.

[4] **محمد علي الحامي:** مؤسس أول منظمه نقبيه بتونس 1894 1928 جاء محمد من برلين أوئل مارس 1924 إلى تونس يتكلم بأشهر اللغات الأوروبية والتركية والعربية كان شديد التأثر، البؤس انظر: طاهر حداد العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية، دار صامد للنشر والطباعة، صفاقس، تونس، 1997، ص 117.

ومن أشهر قياده جامعه العلوم العملة التونسية محمد علي الحامي والمختاري العياري والبشير بودمغة والفرنسي فيندوري[1].

عقدت الجامعة اجتماع في الثالث من تشرين الثاني 1924 المندوبين النقابيين وتمت خلاله المصادقة على النظام الداخلي للجامعة النقابية وقد (سميت بجامعه عموم العمالة التونسيه) وشكل مكتبها التنفيذي كما يأتي محمد علي الكاتب العام ابراهيم عمر مساعد ومحمد بن قدور لجنه الدعاية محمد الغنوشي والطاهر بن علي والبشير بن محمد الفاتح أما لجنه الرقابة فقد تكونت من احمد بن عبد الرحمان ومحمد الخياري والطاهر عجم ومحمد الدخلاوي.

وقد حرروا قانون جماعة النقابية الأساسي المتكون من 30 فصل إذا حددت أهدافها وضبطت اختصاصاتها، ثم صممت بطاقة الانخراط في الجامعة على شكل عامل يحطم القيود وهو يرتدي البرنس تأكيدا على الهوية الوطنية[2].

وكان الهدف من إنشاء الجامعة هو جمع الأجراء في دائرة إقتصادية واحد بصرف عن جنسياتهم ودياناتهم ولدفاع عن مصالحهم المادية والأدبية وتنظيمها بجميع الطرق الممكنة.

رغم النشاط الحثيث الذي قامت به العناصر القيادية للجماعة النقابات بالعديد من الجهات البلاد وتأطير بعض الاضرابات خلال فتره القصيرة من حياتها فإنها واجهت مصاعب عديده منذ انبعاثها وتتمثل خاصه في:

– معارضه اتحاد النقابات الفرنسية C.G.T لتكوين النقابات التونسيه معتبرا إياها "شروعا مليا" سيضعف قوه العمال في تونس وقد كان الاتحاد يخشى انحياز جامعه عموم العمالة التونسيه إلى صف الشيوعيين.

– تأثير موقف الاشتراكيين الرافدين لتكوين نقابة تونسية على موقف الدستوريين الذين تغير من دعمهم لهذه التجربة الى محرض للعمال على الانسلاخ عنها[3].

إن استمرار الاضرابات في البلاد دفع بالسلطات الفرنسية بإلقاء القبض على قائدها 25 مارس 1925 ونفيه هي خارج البلاد مده 10 سنوات كامله بعد ادانتهم في محكمه الجرائم تهمه التآمر ضد أمن

---

[1] محمد بوطيبي، **تطور النظام النقابي في تونس ما بين 1924 1956 من خلال النشاط جامعه عموم العملة التونسيه والاتحاد العام التونسي للشغل**، مجله تاريخ المغرب العربي، ع، 8 جامعه يحيى فاس المدية، 2017، ص 191.

[2] سعد توفيق البزار، **الحركة العمالية في تونس 1924-1956 نشأتها وتطورها السياسي والاقتصاد والاجتماعي**، دار زهران للنشر، تونس، 2013، ص 66.

[3] مجموعة من الباحثين، **المرجع السابق**، ص 70.

الدولة بمعية خمسه من المناضلين آخرين الفرنسي فين دوري المختار العياري محمد الكبادي محمد الشمومي علي القروي.

وبعد فتره زمنيه وبموجب المرسوم الفرنسي المرخص لتأسيس الحركة النقدية تم بعث جامعه عموم العمالة التونسيه من طرف بلقاسم الفتاوي أحد رفقاء محمد علي الحامي وهذا الأخير لم يكن محل قبول من طرف الحزب الدستوري التونسي الجديد لأنه حاول فرض المناضل الهادي نويرة في الحزب والجماعة الموظفين التي أسسها الحزب سنه 1936لكن دون جدوة بسبب ميل المناضلين من العمال لصالح النقابي بلقاسم فتاوي[1].

وهكذا لم ينجح التونسيين في المحافظة على جامعة عموم العملة التونسية التي اندثرت قبل تحقيق نشاطها النقبابي.

[1] محمد بوطيبي، **المرجع السابق**، ص 192.

## المبحث الثاني: رد فعل سلطة الحماية من تطور نشاط الحركة الوطنية التونسية

تمثل رد فعل الحماية الفرنسية هي العمل على إنقسام الحركة الوطنية التونسية من خلال تعطيل الجرائد ومحاولة القضاء على الحزب الدستوري من أجل تضييق الخناق على الشعب التونسي.

**أ/ الحد من حرية الصحافة:**

كان قانون الصحافة في بداية 1922 متساهلا حتى مع الجرائد الناطقة بالعربية والعبرية وإن كان يخول للوزير الاول باتفاق مع المقيم العام منعها من الصدور، فإنه يكفي لكل جريدة وقع تعطيلها أن تغير اسمها لتبرز من جديد، وفي 04 جانفي 1922 سنت سلطات الحماية قانون آخر يلزم لصاحب كل صحيفة جديدة ابلاغ السلطة كتابيا وعدم اصدارها مادام لم يتحصل على موافقة الدوائر المختصة وزيادة على هذه الاجراءات التي تحد من الدعاية الدستورية فقد حرصت سلطات الحماية على انقسام الحزب الحر الدستوري وذلك بتشجيع نزعته المعتدلة على الانشقاق على النزعة المتطرفة[1].

**ب/ تأسيس الحزب الاصلاحي وانشقاق الحزب الحر الدستوري:**

كانت النزعة المعتدلة التي برزت بين أعيان قرية سيدي بوسعيد بضاحيو العاصمة، إثر فشل الوفد الدستوري الأول واعتقال عبد العزيز الثعالبي تعتبر أن مطالب الحزب الدستوري لا سبيل إلى تحقيقها وأنه بامكان الحركة الوطنية التونسية الحصول على اصلاحات لفائدة الشعب التونسي إذ تجنب التطرف واتسمت بالاعتقال، وقد تم الانشقاق عندما انظم اليها المحامان حسن الفلاتي ومحمد نعمان لتأسيس حزب جديد عرف بالحزب الإصلاحي بتشجيع المقيم العام الذي يرمي من وراء ذلك إلى ارساء حزب منافس للحزب الدستوري إلا أنه لا يتناف مع طموجات الشعب ولم يدم طويلا[2].

وبقى الحزب الدستوري في نهاية الأمر الممثل الوحيد للشعب التونسي والذي كان يعمل على حمل الباي إلى تبني برنامجه وطرح قضية النظام الدستوري على رئيس الجمهورية الفرنسي الذي عقد زيارته لتونس في أواخر أفريل 1922، وولاحباط على المشروع لجأت سلطات الحماية إلى إحداث الشغب بين الحزب الحر على أزمة سياسية زادت في حدة الحركة الوطنية[3].

**أحداث أفريل 1922:** بسبب الحيث الذي أجراه الملحق الصحافي لدى المقيم العام قستون دي ميزيا (Gaston De Maizieres) مع محمد الناصر باي، صدر يوم 22 مارس 1922 بجريدة لبتي جورنال

---

[1] علي المحجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية، 1904-1934، المرجع السابق**، ص 70-71.

[2] **المرجع نفسه**، ص 71.

[3] **المرجع نفسه**، ص 72.

(Le Petit Journal) الباريسية، تحت عنوان "مقابلة مع جلالة باي تونس، برز فيه عداء العاهل التونسي لا للشيوعيين فحسب بل كذلك الدستوريين، حسب حديثه يرفض فكرة النظام الدستوري معتبرا أن البلاد التونسية في حاجة إلى بعض الاصلاحات لا غير، وما إن علم الباي يضحوى التصريح الذي نسب إليه حتى ثار ثأره وقرر التخلي عن العرسة للاستقلال قاستون دميزيار جهله اللغة الفرنسية وتشويه الأفكار[1].

ولهذا الغرض وقع في الخامس من أفريل اضراب علم بتونس مشفوعا بمظاهرات الاحتجاج بتونس على المكيدة التي دبرتها السلطات الاستعمارية قصد مقاومة الشعب باسم الباي[2].

قامت الحماية بتسليط ضغط شديد على الباي محمد الناصر بسبب موافقة الوطنية فحوصر قصره بالجيش والدبابات، لكن تظاهر الشعب وتضامنه مع الملك أجبر المقيم العام أن يفك الحصار على الباي، بل حتى أن قام بوعده بتنفيذ بعض المطالب الوطنية بعد زيارة رئيس الجمهورية الفرنسي لتونس، وبمجرد مغادرة الرئيس الفرنسي أرض الوطن، متجها نحو بلاده، حتى أعاد لوسيان سان القمع من جديد فصدار الحريات العامة، وعطل الصحف، وأغلق النوادي والجمعيات، وفرض جوا من الرعب من خلال القيام بمظارهة عسكرية كبيرة أجبرت الباي على الرضوخ وإقصاء الوطنيين من قصره[3].

إصلاحات جويلية 1922: على إثر تلك التطورات قررت السلطات الفرنسية ان تقدم بعض التنازلات إحساسا منها بالقلق من إتساع نطاق الحركة الوكنية التونيبة في أفريل 1922 أصدرت مراسيم إصلاحات[4].

تمثلت هذه الإصلاحات في تأسيس المجلس الكبير، وهو هيئة عمانية استشارية تقدم تقارير عن الميزانية والنسائل الإقتصادية ولا يحق لها مناقئة القضايا السياسية ويتشكل من قسمين أحدهما تونسي يتكون من 41 عضو، والأخر فرنسي يتكون من 56 عضو بالإضافة إلى تأسيس مجالس محلية استشارية والأن هذه الإصلاحات كانت شكلية وتستجيب لكامل المطالب الوطنية قد رفضها حزب الدستور[5] كذلك قامت فرنسا على فض أول حركة نقابية في المهد وإتهمت أصحابها ورئيسها بشتى التهم منها إستخدام الدين وأيات القران الإثارة والحماس للعمال[6].

---

[1] علي المحجوبي، **المرجع السابق**، ص 72.

[2] **المرجع نفسه**، ص 73.

[3] غيلان سمير طه التكريتي، **الحركة الوطنية التونسية في سنوات ما بين الحربين 1918-1939**، مجلة الآداب الفراهيدي، العدد 13، ديسمبر 2012، ص 188.

[4] **المرجع نفسه**، ص 190.

[5] عبد الله مقلاتي، **الأفكار الوحدوية في المغرب العربي**، مطبوعة الأفكار، جامعة المسيلة، 2018، ص 13.

[6] بن جراد محمد بلقاسم، **قابس عبر التاريخ**، د ط، مطبعةالسريعة، تونس، د س، ص 246.

حيث اعتقلت السلطات زعماء الحركة العمالية في مقدمتهم محمد على الحامي 1925 وحكم بالنفي وإنتقل إلى منفاه حتى وصل مصر ثم توفي في حادث سيارة في الحجاز.[1]

## المبحث الثالث: أزمة الحزب الدستوري الحر وآثارها على تونس

أدت التحولات الناجمة عن الحرب العالمية الأولى إلى إنعاش الروح الوطنيه وخاصه بعد انتصار الحلفاء ساهمت في إرساء دعائم الحركة الوطنية التونسية، حيث عرف الحزب الدستوري التونسي توسعا ملحوظا في هياكله وانتشار خلال فترة الثلاثينيات وتجسد هذا على المستوى السياسي ببروز عناصر قياديه شابة في صفوف الحزب، سرعان ما تفاعلت وتخلت عن الآليات العمل السياسي النخبوي الضيق[2].

وهكذا انبعثت الحركة الوطنيه التونسيه انبعاثا جديدا وأخذ الحزب يعمل لرص رفوف الحزب وجمع كلمة العناصر القديمة والعناصر الشابة الجديدة، ورأى أن الوقت حان لإعادة تنظيم جديد على أساس متين فشرع في وضع خطة ملائمه لظروف تلك المرحلة مستغلا ما اكتسبه الشعب التونسي من وعي وطني وتعبئه واسعه.

ولذلك رات اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري ماحرزه هؤلاء الشباب من نجاح فقررت عقد مؤتمر وطني عام يومي 12 13 ماي 1933 وتم هذا مؤتمر في نهج الجبل بتونس العاصمة[3].

### 1. مؤتمر نهج الجبل:

انعقاد المؤتمر نهج الجبل في ظل نشاط جريدة العمل التونسي التي تأسست سنه 1932 الناطقة باللغة الفرنسية التي ساندة الحزب الدستوري وكان على رأسها محمد الماطري الحبيب بورقيبة وشقيقه محمد بورقيبة كان هؤلاء من طلب تونسيون متخرجون من المعاهد والجامعات الفرنسية دخلوا في النظام السياسي بقوة، وقد برزت هذه المجموعة في المجتمع التونسي واصبح لها شعبية، وهذا راجع لموقفها المعارض للتجنس

[1] عبد الكريم غلاب، **التعريب واقعة ومستقبلية في المغرب العربي، مجلة الأصالة**، العدد 36، منشورات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، د س، ص 320.

[2] حسن حسن عبد الوهاب، **المرجع السابق**، ص 167.

[3] الحبيب تامر، **المصدر السابق**، ص 149.

الذي أصدرته الإدارة الاستعمارية بتونس وذلك لتجنيس التونسيون بالجنسية الفرنسية الذي وافق عليه المجلس النواب ومجلس الشيوخ سنه 1923[1].

قاومت مجموعه العمل التونسيه هذا القانون وخاصه الطاهر الصفر بحجة أنه يهدف إلى القضاء على دين الإسلام وتنصير التونسيون وفرنستهم وكذلك من أجل القضاء على الشخصية الوطنية التونسية[2].

وسنه 1933 عقد الحزب الدستوري مؤتمر استثنائيا على أيام 12 و 13 ماي فألقى في المؤتمر الحبيب بورقيبة خطابا منهجيا شرح فيه الأسباب الدعاية لهذا التجمع واهدافه ولقد لخص الخطاب في مقال أصدره في جريدة العمل التونسي[3].

لقد بلغ العدد الإجمالي للممثلين الحاضرين للمؤتمر عن الشعب تسعين نائبا مثلوا كل الشعب من مختلف البلاد كما القى الامين العام للحزب الدستوري احمد صافي خطابا تعرض فيه لمسيره الحزب طول 13 سنه منذ تأسيسه وتطور خطه السياسي مع التغيرات التي عرفتها البلاد كذلك طموح الشعب.

انتخب في هذا المؤتمر جماعه جريدة العمل التونسي أعضاء في اللجنة التنفيذية وهم: الدكتور محمد المطري، المحامي طاهر صفر، المحامي البحري رقيقة، ومحمد بورقيبة، الحبيب بورقيبة[4].

كما صادق المؤتمر في يومه الأخير من الأشغال على ميثاقا بين في ديباجته" أن سياسة التفاهم مع فرنسا قد فشلت فشلا ذريعا بعد تجربة دامت سنوات طويله وأن الغاية التي يرمي إليها الحزب هي تحرير البلاد ومنحها دستورا يحفظ شخصياتها ويحقق لها سيادتها بواسطة:

- برلمان تونسي منتخب بالاقتراع العام يملك الحق وضع جداول اعماله كامل التصرف في السلطة التشريعية.

حكومة مسؤولة أمام هذا البرلمان وفصل السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وتعميم العدالة التونسية على كل المقيمين بقطر التونسي.

- الاعتراف بالحريات العامة لكافة التونسيون دون تمييز.

التعليم الاجباري للجميع.

---

[1] عز الدين معزة، **فرحات عباس والحبيب بورقيبة تاريخيه وفكريه**، أطروحة دكتورة، التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعه منتوري، قسنطينة، 2009 2008، ص 168.

[2] **المرجع النفسه**، ص 169.

[3] شايب قدادة، **المرجع السابق**، ص 110.

[4] عز الدين معزة، **المرجع السابق**، ص 171.

- حماية الحياه الاقتصادية للبلاد[1].

**2. مؤتمر قصر الهلال تأسيس الحزب الدستوري الحر الجديد 1934**

عقد مؤتمر قصر الهلال[2] في مارس 1934 حضر المؤتمر 48 عضو من الحزب الدستوري التونسي وكان وزن الساحل ثقيلا جدا كان هناك 18 عضوا من المنستير والمهدية وقصر الهلال والى جانبهم تسعة أعضاء من تونس العاصمة وعشرون عضوا من باقي الإيالة التونسيه ولم ترسل اللجنة التنفيذية أي عضو لتمثيلها في هذا المؤتمر إذ أرسل أحمد عياد الذي أشرف على تنظيم ذلك المؤتمر إلى قياده الحزب في تونس للحضور فانه لم يفعل ذلك إلا متأخرا لأن لاحدا مع تلك القيادة التي أصبحت جامدة في نظرهم[3].

وهذا يعود إلى الخلافات التي كانت ناشبة بين جماعه العمل التونسي واللجنة التنفذية والتي تعود اسبابها إلى ما يلي:

اللجنة التنفيذية للحزب بعد غياب الثعالبي لم تعد قادرة على قياده الحزب انتهزت جماعه العمل التونسي الفرصة محاولين السيطرة عليه دعا المقيم العام الفرنسي أعضاء اللجنة التنفيذية للحوار معهم حول اصلاحات يزعم اعطائها للحركة الوطنيه وطلب أن يكون الحديث سرا خصيه من أن يسمع حزب المستوطنين الفرنسيين به بما أن اللجنة التنفيذية للحزب اعتبرت هذه المقابلة السرية فقد طلبت بعدم افشائها بما أن المحامي البحري قيقه عضو في اللجنة التنفيذية فقد بلغ صديقه الشاذلي خير الله بهذه المحادثة هذا الأخير إتصل بمدير جريدة تونس الاشتراكية التي نشرت مضمون تلك المحادثة فدع المقيم العام أعضاء اللجنة التنفيذية وآلامهم على ذلك.[4]

فاتخذت قيادة الحزب قرار بفصل بحري قيقه الذي أفشى السر واستقالة معه جماعة جريدة العمل التونسي وبدأ الصراع يشتد أكثر بينهم وبين لجنة التنفيذية للحزب الدستوري الحر[5].

---

[1] علي محجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية**، ص ص 544 545.

[2] **قصر الهلال:** هي مدينة تونسية تعق في منطقة الساحل وملحقة إداريا بولاية المنستير، احتضنت هذه المدينة مؤتمر البعث، أو ما يعترف تاريخيا بمؤتمر قصر الهلال الذي أعلن خلاله عن تأسيس الحزب الدستوري الحر الجديد، أنظر: الخلافات الإيديولوجية الفكرية للحركة الوطنية التونسية 1933-1937، مجلة تكريت، ع 04، مج 23، نيسان 2016، ص 45.

[3] سعيد الصافي، **بورقيبة سيرة شبه محرمة**، رياض الرياس للكتاب والنشر، بيروت، 2000، ص 93.

[4] عز الدين معزة، **المرجع السابق**، ص 172.

[5] طاهر عبد الله، المرجع السباق، ص 59.

وهذا الصراع وخلاف بدء يظهر ويشدد حيث أن الشق الملتف حول الثعالبي والمتمسك بمطالب الواردة في كتاب تونس الشهيدة والشق الآخر الذي يتزعمه حسن قلاتي والذي يدعو إلى قبول الاصلاحات الهزيلة التي أعلنها المقيم العام لوسيان[1].

انتهى المؤتمر الذي عرف أيضا بمؤتمر"**البعث**" حزب جديد سمي بالحزب الدستوري الجديد وقد اتفق الجميع على لاحتفاظ بالاسم نفسه للخزب على إضافة كلمة جديد حتى لا تتعرض لهم سلطة الحماية ولا قواعد الحزب القديم كما أعلنوا عن مقاطعتهم للحزب القديم (اللجنة التنفيذية[2].

وكان كذالك من نتائج المؤتمر هو حل اللجنة التنفيذية للحزب وتعويضها بهيئة أخرى وهي الديوان السياسي وانتخب لها سادة:

- محمد الماطري [3] رئيسا
- لحبيب بورقيبة كاتبا عاما
- الطاهر صفر. نائب كاتب العام
- محمد بورقيبة. امينا للمال

كما تقرر كذالك طرد أعضاء اللجنة التنفيذية إعلامهم بذلك، ومصادقة على مسودة القانون الداخلي للحزب الدستوري الجديد وعرض على نواب فقبل المؤتمر إجماعا[4].

ولقد اعتمد الحزب الدستوي الجديد استراتيجية مختلفة في التعامل. مع الحماية الفرنسية وتقوم على المطالبة الواضحة بالاستقلال عن فرنسا وليس مجرد المطالبة باصلاحات.

ولقد وضع الحزب الدستوري الجديد مطالب خاصة به وهي كتالي:

- تأسيس مجلس استشاري يتكون من أعضاء تونسيين فرنسين ومنتخبين بالاقتراع العام له سيادة الكاملة في وضع برنامج أعماله وله اختصاصات واسعه فيما يخص الميزانية.
- تأسيس حكومة مسؤولة أمام هذا المجلس.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 57.

[2] عز دين معزة، **المرجع السابق**، ص 176.

[3] **محمود الماطري**: ولد بمدينة تونس 1887 من أصول يونانية، متحصل على شهادة ختم الدروس بالمدرسة الصادقية، عين في أكتوبر 1916 معلما بناحية المرسى ثم انخرط في كلية العلوم والمدرسة الطلابية بفرنسا، كما تم تعينه وزيرا للداخلية في الحكومة الوطنية التي شكلها المكنصف باي في جانفي 1943 وغادر الحكومة بعد خلع الملك 14 ماي 1943، أنظر: أعلام تونس، ص ص 335-339.

[4] سعيد صافي، **المرجع السابق**، ص 93.

- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- دخول تونسيين في جميع الوظائف الإدارية بشرط ان تتوفر فيهم الضمانات الثقافية والأخلاقية المتوفرة في المترشحين الفرنسيين.
- المساواة في الأجور الموظفين ذوي القدرات المتساوية في الوظائف المتشابهة دون تمييز لصالح الأوروبيين على حساب المترشحين التونسيين.
- حريه الصحافة والإجتماع وتأسيس الجمعيات.
- المشاركة التونسيون في شراء أسهم الاراضي الزراعية واملاك الدولة[1].

إنما مطالب الحزب الدستوري جديد ترتكز أساسا على إبعاد نفوذ السلطة الحماية الحماية خاصة في الجانب التنفيذي والتشريعي المالي، وهذه المطالب والأساليب كانت تختلف تماما عن استراتيجية الحزب الحر الدستوري القديم، الذي تقوقع على نفسه ولم يستطع تطوير أليات نضاله ومشاريعه بينما استطاع الحزب الجديد ان يثبت خلاياه عبر كامل البلاد التونسية، وذلك بالرغم من سياسه التعسفية التي لجأ إليها المقيم العام بيروطون المعروف بكراهيته لقياده الحركة الوطنيه فهذا النشاط النضالي الوطني هو ما أقلق المقيم العام الفرنسي فلجأ إلى استعمال القوه و الترهيب[2].

وسرعان ما شرع الفريق في العمل فعقد اجتماعات عديدة في كامل أنحاء البلاد وبذل مساعي كبيرة لاستقطاب ما أمكن من المنخرطين ففي بضعه أشهر استطاع الحزب أن يكون له فروع في كل مكان تقريبا وينظم اجتماعات شعبيه حتى أصبح بالنسبة إلى السلطة الاستعمارية قوه تبعث على القلق والانشغال[3].

وفي يوم 03 سبتمبر 1934 أمر المقيم العام الفرنسي بإلقاء القبض على سبعة زعماء من الحزب الدستوري الحر الجديد ومنه الحبيب بورقيبة ومحمود الماطري ومحمد بورقيبة الذين ابعدو إلى الجنوب التونسي تم تعطيل جريدة "العمل" ومنع الاجتماعات في الطريق العام[4].

---

[1] عز دين معزة، **المرجع السابق**، ص 181.

[2] قدادرة شايب، **المرجع السابق**، ص 93.

[3] محمد الهادي، شريف، **المرجع السابق**، ص 122.

[4] أحمد القصاب، **المرجع السابق**، ص 551.

**المبحث الرابع: مظاهلرات 9 أفريل 1938 وأثارها على الحركة الوطنية**

في أوائل سنة 1938 وعلى إثر الإظطرابات وموجة الإظطهاد الإستعماري التي وصلت تأثيرها ‘لى تونس، وقعت أول مواجهة بين الجيش الفرنسي والجماهير في مدينة بنزرت استشهد وجرح فيها العديد من المواطنين، حيث دعت قيادة الحزب الدستوري الجديد في مارس 1938 إلى دعم الخضوع، حيث تفرق أعضاء المكتب السياسي داخل البلاد لتهيئة الشعب للكفاح، وقد جال بورقيبة في عدة جهات من البلاد محرضا الشعب التونسي على مواجهة السياسة الاستعمارية[1].

بعد أن اعتقل زعيمين من الحرب الدكتور بن سليمان وصالح بن يوسف، وفي يوم الجمعة صباحا 8 أفريل 1938 توجه إطارات الحزب الجديد إلى المقيم العام بمضاهرات أخرى أكثر حدة في اليوم الموالي 9 أفريل 1938 وقعت أحداث دامية أطلق فيها الجنود الفرنسيون الرصاص على المدنيين العزل، وقد جاءت هذه في سياق تصاعدي باتجاه المواجهة بين الحزب الجديد وسلطة الحماية، ولقد اعتقلت فرنسا الآلاف من مناضلين حزب الدستور الجديد على رأس الحبيب بورقيبة بتهمة التآمر على أمن الدولة[2].

وقد أسفرت هذه الأحداث التي دامت ثلاث ساعات إلى 22 قتيلا وما يزيد عن المائة وخمسين جريحا[3].

فهل يمكن اعتبار أحداث 9 أفريل 1938 مكيدة بوليسية أو مؤامرة دستورية، ذلك أن القيادة العسكرية كانت متهيئة للأحداث 10 أفريل المرتقبة معيبة على المقيم العام تساهله اتجاه الدستوريين الجدد وكان الوضع مناسبا لجره إلى اتخاذ إجراءات أكثر حزما بعد سقوط حكومة ليون بلوم الثانية (مارس، أفريل)[4].

وقد قرر الشعب التونسي ةإثر حدوات أفريل 1938 الداخلية أن يقابل العنف بالعنف، فدخلت الحركة الوطنية التونسية بزعامة الحزب الجديد في طور من المقاومة وبعد ما حل بالحزب الدستوري الجديد الاضطهاد والسجون والتصفيات، عاد الدكتور تامر من فرنسا لتولي الحركة الوطنية بعد فترة المحن التي عانت منها، وكان الدكتور تامر بما يتصف به من حركة دائمة وتضحية صامتة لا تعلن عن نفسها بالقوال

---

[1] عز الدين معزة، **فرحات عباس والحبيب بورقيبة 1899-2000 دراسة تاريخية وفكرية مقارنة**، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف عبد الكريم بوصفصاف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص 187.

[2] **المرجع نفسه**، ص 190.

[3] علي المحجوبي، **المرجع السابق**، ص 114.

[4] مجموعة من الباحثين، **المرجع السابق**، ص 105-106.

بل بالعمال، أعطت الحركة الوطنية دما جديدا واستمرارية في النضال فكان العقل المسير للحركة فهو الذي قام بإعادة تنظيم الحركة وتشكيل خلاياها السرية وبعث فيها الحياة من جديد[1].

كذلك المظاهرات التي نظمها الحزب بمناسبة قدوم إيرك ليبون واستقباله بالورود طالبين منه إطلاق سراح بورقيبة أعجب المقيم العام بذلك ووعدهم بتخفيض القمع وسمح لبعض الجرائد بالصدور مثل: جريدة تونس الفتاة، وفي نفس الوقت أظهرت إيطاليا مطامعها في تونس، وأرسلت فرنسا إدوارد دلادييه في جانفي 1939 للإظهار تمسكها بتونس فلجأت فرنسا إلى سياسة القمع من جديد[2].

حيث أثرت هذه الأحداث على الحركة الوطنية من خلال طرد سلطات الحماية لعديد من النازحين إلى بلدانهم وإعلان حالة الحصار وحل الحزب وتعطيل الصحف الوطنية[3].

كذلك كانت هذه الأحداث ضربة موجعة للحزب الدستوري الجديد حيث حل الحزب واعتقل طاهر صفر والحبيب بورقيبة، أما الحزب الدستوري القديم قد ابتهج كثيرا ما حل بخصمه واعتبر ذلك جزاء الخائن، وإثر هذا أصبح موقف الحزب الدستوري ضعيف خاصة أن الحرب العالمية الثانية على الأبواب[4].

---

[1] الطاهر عبد الله، **المرجع السابق**، ص 67.

[2] عز الدين معزة، **المرجع السابق**، ص 190.

[3] قدادرة شايب، **المرجع السابق**، ص 144.

[4] قدادرة شايب، **المرجع السابق**، ص 169.

**خلاصة**

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل تبين لنا ان ظهور النشاط السياسي في تونس كان مبكرا وهذا راجع للسياسة الاستعمارية في حد ذاتها التي كانت أقل حدة في البداية على ما كانت عليه في الجزائر، فقد ظهرت في البداية من خلال جمعيات ونقابات ليتطور نشاطها بعد الحرب العالمية الاولى الى احزاب سياسيه لها مقراتها الخاصة وبرامجها الواضحة التي تطالب بسترجاع الحرية وحقوق التونسيين التي سلبت منهم إلا أن الاستعمار الفرنسي كعادته وقف ضد هذه النشاطات السياسية منها مظاهرات 9 افريل 1938 التي قابلها بالقمع والقتل ولاعتقال وحل الأحزاب ونفي القادة الوطنيين.

## الفصل الثالث:

# سياسة نظام الحماية وردود الفعل التونسية (1939-1945)

**المبحث الأول:** إنهزام فرنسا وأثرها على تونس

**المبحث الثاني:** الدعاية الألمانية

**المبحث الثالث:** موقف منصف باي

**المبحث الرابع:** موقف الحركة الوطنية

**تمهيد**

سنحاول في هذا الفصل الوقوف على الظروف العالمية التي ساعدت الحركة الوطنية التونسية على تطورها خاصه بعد انهزام فرنسا أمام الألمان وتغير الموازين والقوى التي كان لها أثر إيجابي على قادة الحركة الوطنيه من خلال قدرة التونسيين على الصمود والوقوف في صف واحد من اجل مجابهة الاستعمار.

## المبحث الأول: إنهزام فرنسا وأثرها على تونس

تعد الحرب العالمية الثانية 1939-1945 من أكبر الأحداث التي ميزت نهاية النصف الأول من القرن 20 لما ترتب عليها من تغيرات بدريه على النظام الاستعماري.

بدأت الحرب في سبتمبر 1939 بغزو الجيش الألماني الأراضي البولندية ثم سيطرت على عاصمتها وارسو في 28 سبتمبر 1940، حيث كانت ألمانيا أنذاك تملك أحدث جيش في العالم تمكنت من خلاله من إحداث انتصارات مدهشه في جبهات القتال[1].

أطلق "**هتلر**" هجومه الكبير في الغرب على كل من؛ هولندا وبلجيكا وفرنسا في العاشر ماي 1940 وأنهاه في العاشر من شهر جوان باحتلاله الأجزاء الكبرى من فرنسا. وقد خططت قيادة الأركان الألمانية لهذا الهجوم منذ شهر أوت من سنة 1938، وقد أطلقت عليه اسم "**المخطط الأصفر**" "Le Plan jaune"، مرت هذه الحملة بمراحل متميزة جعلت الهزيمة الفرنسية مؤكدة.

غادرت الحكومة الفرنسية العاصمة باريس في العاشر من جوان سنة 1940، باتجاه مدينة "**تور**" Tours التي لم تمكث بها طويلا أمام التهديدات الألمانية التي رمت بها باتجاه مدينة "**بوردو**" Bordeaux هذا التراجع جرف معه المدنيين الذين تدفقوا في الطرقات هروبا من الحرب أخذين معهم عائلات بأكملها حملت معها كل ما تملكه من أشياء ثمينة. إنه النزوح بكل مأساته. فسقطت باريس في 14 جوان ودخلتها الجيوش الألمانية بعد الاستسلام المخزي لجيشها والذي تفاوض بشأنه الجنرال الألماني "**دنتز**" Dentz فتأكدت حتمية الهزيمة الفرنسية[2].

التي كانت منذ صيف 1939 ضعيفة بلا حكومة قوية ولا جيش قوي ورغم كل لتحصيناتها وإجراءاتها على الحدود الشرقية الى انها لم تستطع الصمود امام تقدم قوات هتلر الخاطفة[3].

---

[1] عمر عبد العزيز عمر محمد علي القوزي، **دراسات في تاريخ اوروبا الحديث والمعاصر 1815-1950**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت،1999، ص ص 391 401.

[2] عز الدين زايدي، **نزول قوات الحلفاء واثاره على منطقه شمال افريقيا**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوارة في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعه الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2014 2015، ص 119.

[3] عبد النور أحمد سعيد، **تاريخ أوروبا المعاصر**، دار الفكر ناشرون موزعون، عمان، 2010، ص ص 127 128.

وضعت فرنسا مع ألمانيا اتفاقيه هدنه 22 جويلية 1940 احتلت المانيا شمال فرنسا بينما ظل جنوب فرنسا غير محتل واعلنت الحكومة الفرنسية الجديدة الموجودة في فيتشي الحياد في الحرب ولكنها وعدت بالتعاون مع ألمانيا[1].

بفضل إبرامها للهدنة مع ألمانيا، بقيت مناطق الإمبراطورية في أمان، خاصة منها مناطق شمال إفريقيا غير أن الألمان في كل ذلك، اشترطوا تحديد جيوش إفريقيا ب 30000 جندي فقط بإمكانهم الدفاع عن هذا الجزء من الإمبراطورية من أي خطر خارجي. وفي النهاية تمكن الجنرال "**هنتزيغر**"، رئيس البعثة الفرنسية في "**فيسبادن**"، من انتزاع عدد 115000 جندي من السلطات الألمانية، مع الحق في استعمال جزء من الأسلحة التي منعها الألمان في فرنسا.

بعد توقيع الهدنة، تحولت الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية إلى ميدان صراع بين قوات "**فيشي**" و "**ديغول**"، حيث اعتبر هذا الأخير أن الإمبراطورية التي كانت رمزا لعظمة المتروبول لا بد أن تعود هي السبيل لاسترجاع هذه العظمة. وكما قال: "على الإمبراطورية أن تنقذ فرنسا أو تهوي معها، لأنها هي الأخرى محل أطماع الألمان".

في 15 جويلية 1940 قدم "**هتلر**"[2] لائحة من الشروط الألمانية إلى اللجنة الفرنسية المكلفة بالهدنة جاء فيها على وجه الخصوص:

- وضع تحت تصرف القوات الجوية الألمانية 8 مطارات في المغرب.
- حق مراقبة الدخول إلى الموانئ.
- حق استعمال خط السكة الحديدية تونس –الجزائر –الدار البيضاء.

سوف تقدم حكومة " **فيشي**" على قبول هذه المطالب بتوقيعها لاتفاقيات "**باريس**"، أو ما عرف "بروتوكولات 28 جويلية 1941". وزيادة على ذلك، تحصل الألمان على حرية استعمال القاعدة البحرية في " بنزرت " بالإضافة إلى استغلال خط السكة الحديدية بنزرت –قابس " إلى جانب تسهيلات أخرى،"

---

[1] الحرب العالمية الثانية في اوروبا، موسوعة هولوكوست الأمريكية، تاريخ زيارة 19 ماي 22، ساعة الزيارة 14:00.

[2] **أدولف هتلر Adolf Hitler**: ولد يوم 20 أفريل 1889 بقرية برونو النمساوية، ينتمي إلى عائلة برجوازية نمساوية صغيرة، انضم إلى صفوف الجيش كمحارب خلال الحرب العالمية الأولى وبعد نهاية الحرب انضم إلى الحزب العمالي الألماني 1919، وفي سنة 1933 اعتلى السلطة وأصبح مستشارا ألمانيا وكانت له أطماع توسعية في كل من النمسا، تشيكوسلوفاكيا، بولونيا مما أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية 1939، وانتحر هتلر في 30 أفريل 1945 في برلين بعد هزيمة الجيوش الألمانية.. ، انظر: ادولف هتلر، كفاحي، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت، ص ص 5 6.

لم يعد هناك مجال للشك بأن هزيمة فرنسا أمام ألمانيا قد قضت على أسطورة القوة الفرنسية التي لا تقهر و في نفس الوقت أوجدت عند المسلمين في شمال إفريقيا مواقف وطنية.

تزامنت الهزيمة الفرنسية في جوان 1940 مع فراغ شبه كلي للحركية السياسية داخل تونس جراء إقدام السلطات الاستعمارية على سحن غالبية أفراد الحزب الدستوري الجديد ونقلهم من سجن تونس إلى سجن "**تبر سوق**" Tchourouk مع نهاية شهر نوفمبر 1939، وبعدها حولوا إلى المقاطعة العسكرية لمدينة "مرسيليا" للنظر في محاكمتهم غير أن تلك المحاكمات لم تتم أبدا.

وبالرجوع قليلا إلى الوراء، بحد أن "**بورقيبة**" قد التزم بموقفه المعتدل طيلة المدة التي كان يمني النفس فيها على أن حكومة بلوم "سوف تنتهج سياسة الإصلاحات التي وعدت بها التونسيين، وقد مد يده للجميع بما فيهم اليهود من أجل بناء شراكة حقيقية تخدم مصالح الجميع و بدرجة أكثر المصالح التونسية أصبح موقف المناضلين الدستوريين محل مخاوف الإدارة الفرنسية التي كانت ترى بأن أمن البلاد مهدد بالرغم من أنهم لم يظهروا أي حماسة تجاه الهزيمة الفرنسية، ولعل خوفهم من استبدال الاستعمار الفرنسي بالاستعمار الإيطالي بقي قائما[1].

خاصة إذا رجعنا إلى ظروف الحرب العالمية الأولى والموقف الإيطالي المتذبذب، لكن هذه المرة الأمر يختلف تماما باعتبار أن إيطاليا قد كشفت عن نواياها الحقيقية حتى قبل اندلاع الحرب.

وعليه فأن التونسيين يعلمون جيدا بأن طموحات "**موسوليني**"[2] تتحاور بلادهم وقد تحدد مستقبل الحركة الوطنية برمتها.

لكن هذا لم يمنع بعض سكان جزيرة "**جربه**" من التظاهر وتقديم الدعم للجيوش الألمانية وقيامهم ببعض الأعمال التخريبية، أضف إلى ذلك بعض المشادات في مدينة "**القيروان**" والتي قام بها بعض جنود الاحتياط ولكن دون أي أضرار تذكر.

---

[1] عزالدين زايدي، **المرجع السابق**، ص ص 124 125.

[2] **بينيتو أندريا موسوليني**: ولد في 29 يوليو / تموز 1883 في قرية " دوفيا دي بريدابيو " بإقليم إميليا رومانيا شمال إيطاليا، لأسرة إيطالية فقيرة يعمل أبوها بالحدادة في مدرسة كاثوليكية، حين دخلت إيطاليا الحرب العالمية الأولى انفصل عن الاشتراكيين عمليا ودخل الجيش وأمضى سنتين مقاتلا فيه، وعندما انتهت الحرب كانت إيطاليا تعاني من مشاكل اقتصادية عديدة، كالغلاء وانعدام فرص العمل والإضرابات. استغل موسوليني الوضع فأسس جماعة متشددة في ميلانو عرفت بالفاشية تصاعد نفوذها وأصبحت حركة سياسية منظمة استطاعت إيصاله إلى البرلمان عام 1921 ثم شكل فرقا مسلحة من المحاربين القدامى سميت "**سكوادريستي**" لإرهاب الاشتراكيين والشيوعين. انظر: بوسي دي لونا، موسو ليني، تر عادل دمر داش، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997، ص ص 10 15.

إلا أن المصادر الفرنسية قد أجمعت على أن الأمور بقيت هادئة في تونس غداة الهزيمة أمام الألمان، على الأقل في البداية، إلا أن الأمور أخذت تتأزم بفعل ظروف الحرب المتردية والتي نتجت عن عملية التقنين التي طالت المواد الغذائية وارتفاع الأسعار إلى جانب الدعاية النشطة التي كانت تقوم بها ألمانيا وإيطاليا.

دفعت هذه الهزيمة ببعض العناصر الوطنية من الدستور الجديد إلى الانحياز لألمانيا، رغم أن "**الحبيب بورقيبة**" كان قد حذر من ذلك. واتحمت مجلة "**العالم العربي**" في عددها الصادر في شهر أكتوبر اليهود باحتكارهم المواد الغذائية، مما أدى إلى حدوث عدة اضطرابات وحوادث جمعت التونسيين واليهود بداية من شهر أوت 1940، واستمرت هذه الحوادث طيلة شهر أوت، خاصة بعدما تم تسريح المجندين العائدين من الجزائر.

وكانت مدن الكاف والقصور وسليانة مسرحا لهذه الحوادث، بقية الأوضاع مرتبكة داخل الدستور الجديد والغموض يكتنف الزعماء الذين كانوا طلقاء ومنهم الدكتور الحبيب "**ثامر**" الذي حاول منذ 12 جويلية 1940 التقرب من الباي "منصف أحمد" ليتوسط لهم لدى الإدارة الاستعمارية حتى تطلق سراح الزعماء المعتقلين في السجون الفرنسية، وواصل "**ثامر**" دعايته الحزبية محاولا توزيع بعض المناشير تصب كلها في خانة إطلاق سراح المساحين السياسيين التونسية.

شكلت الحرب العالمية الثانية منعطفا حاسما في دعم الحركة الوطنية التونسية باعتبارها اقترنت بالهزيمة العسكرية الفرنسية أمام الجيوش الألمانية في جوان 1940. الأمر الذي ساعد على توفر المناخ السياسي والعسكري لدفع حركية تصفية الوجود الاستعماري من منطقة شمال إفريقيا.

كما ساهم في هذا التحول الذي طرأ على مسار الحركة الوطنية التونسية، الارتباك الكبير الذي أحاط بالسلطة الاستعمارية في البلاد بعد هزيمة جوان 1940، حيث تشجع الوطنيون التونسيون وانقسموا إلى مؤيد للتعاون مع دول المحور عن طريق دعمه للمارشال "**بيتان**" وحكومة "**فيشي**"، وبين أنصار فكرة المقاومة التي نادى بها الجنرال " ديغول "، كل ذلك وسط الضعف الذي أصاب هيبة فرنسا الاستعمارية.[1]

كما ساهمت حرب "**محطات الإرسال الإذاعية**" بين الأطراف المتنازعة Guerre des Ondes في تحفيز الوطنيين التونسيين ضد الوجود الاستعماري الفرنسي[2].

[1] خليفة شاطر، **المرجع السابق**، ص 113.

[2] **المرجع نفسه**، ص 114.

## المبحث الثاني: الدعاية الألمانية

عملت الدول المحور من بينهم ألمانيا على تطور وسائل دعائمه قادة على التأثير على التونسيين، في ظل التواجد الفرنسي في المنطقة، حيث كانت البلاد مكانا لتصادم الأطراف المتصارعة من خلال انفتاحها على دعاية استخدم فيها وسائل مختلفة منها الجرائد، المناشير، الإذاعات، الجواسيس، البعثات الدبلوكاسية...إلخ، إذ تركزت أول قنصلية عامة بالبلاد التونسية في 18 جانفي 1871، كان مقرها بنهج رقوط، وكان آنذاك شارل ثولان أول قنصللها[1].

ومع مطلع سنة 1938 تكثفت الدعاية الألمانية اتجاه المغرب العربي، فقد أظهر تقرير المدير العام المؤرخ في 26 جويلية 1939 الذي بعث به إلى الكاتب العام للحكومة التونسية، أن ألمانيا كونت 30 شابا من شمال إفريقيا، تكوينا خاصا كي تستعملهم في صنع المتفجرات[2].

ومن الوسائل التي استعملتها ألمانيا في الدعاية راديو برلين الناطق باللغة العربية الذي افتتح بثه في 25 أفريل 1939، ويقع البحث على موجات قصيرة تمكنت بفضلها الدعاية الألمانية من الولوج لبلجان شمال إفؤيقيا إستخدم من خلالها الألمان لذب بعض المثقفين السياسيين[3].

بعد هزيمة فرنسا سنة 1940 وإمضائها معاهدة الهند مع ألمانيا إستحوطت ألمانيا على المحطة الفرنسية باريس موندیال في 20 جويلية 1940 وعملت على بث الدعاية، حيث إتجهت محطة راديو باري على تحريض الأهالي ضد اليهود وتحميلهم المسؤولية عن قيام الحرب ودروهم في تخريب إقتصاد البلاد وإستغلال ظروف الحرب، إذا جعل التوقيع على إتفاقية الهدنة بين فرنسا ودول المحور سبب في جعل شمال إفريقيا تحت رحمة لجان تقرعت بين الجيش وايزيادن وثوران، فكان لها زيارات متعددة لمراقبة تطبيق مقررات الاتفاقيات فيما يخص البلاد التونسية[4].

كذلك إستغل الألمان الغارات التي كانت تقوم بها الحلفاء على الأحياء السكنية والمدن ذات الرمزية الدينية، للدلالة على الوحشية حتى يقف التونسيين في صفهم، وتحرك الألمان للحصول على مسانجة

---

[1] العجيلي التليلي، **المصالح اللمانية ومصير الرعايا الألمان في بلاد المغرب العربي أثناء الحرب العالمية الأولى**، روافد، العدد 4، 1998، ص 1497.

[2] محمد زروق، **تأثير الدعاية المتضاربة على تونس خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945)**، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الجامعي علي كافي تندوف، العدد 4، 2018، ص 217.

[3] **المرجع نفسه**، ص 218.

[4] **المرجع نفسه**، ص 219.

المنصف بايفقد قام الوزير الإيطالي بزيارة للباي عقب قصف مجينة القيروان من قبل الحلفاء وقدم القنصل الألماني التعازي محاولا إستغلال إمتعاض التونسيين مما حدث[1].

كان رد فعل فرنسا ضد الدعاية الألمانية إنتهاج سياسة جديدة للحفاظ على مستعمراتها ذلك لتفويض روح العداء والسخط ضدها[2].

حيث عملت على مراقبة الصحف المخلية والأجنبية المتداولة داخل تونس لعدم قدرتها على منافسة .... دول المحور الدعائية، وأصدرت قرار في شهر مارس 1939 بمنع توزيع الصحف الأجنبية[3].

يصعب التعرف على مواقف قادة الحزب الدستوري الجديد من الدعاية، فإن موقف الحبيب بورقيبة المعادي للمحور واضحا، فإن موقف بقية القيادة في الحزبتميزت بعدم الوضوح، بل تراوحت بين التأثر بالدعاية والإيديولوجية التي تظهر عليها الإنتهاوية وإستغلال الفرص فقد حذر الحبيب بورقيبة من سجنه إلى تحذير التونسيين، وقادة الديوان السياسي للحزب حتلى قبل وصول قوات المحور لتونس، ففي مقابلته لعبد الرحمان الجزيري في أوت 1941 أكد بورقيبة عن عدائه للفاشية[4].

لكن رغم ذلك تختلف الدعاية الألمانية عن دعوة العرب إلى الوحدة وإعلان الإستقلال «أيها العرب توحدوا وناضلوا من أجل الإستقلال .... ليحيا العرب» وهي عبارة لطالما رددتها الدعاية الألمانية حتى قبل نشةب الحرب العالمية الثانية.

---

[1] محمد زروق، **المرجع السابق**، ص 220.

[2] فريزر لندلي، **الدعاية السياسية وأثرها على مستقبل العالم، تر: عبد السلام شحاتة**، دار الطباعة والنشر والإعلام، القاهرة، 1960، ص 12.

[3] محمد زروق، **المرجع السابق**، ص 222.

[4] **المرجع نفسه**، ص 228.

## المبحث الثالث: موقف منصف باي

19 جوان 1942 اعتلى عرش تونس أمير ذو نزعة وطنية وهو "**المنصف باي**" حيث مثل اعتلاءه سندا ثمينا للحركة الوطنية التونسية لأنه عرف منذ صغره بتعاطفه مع الحزب الدستوري الذي كان عضوا فيه منذ 1922، وقد تزامن اعتلاءه وجود تأزم تعاني منه البلاد في شتى المجالات خاصة المجال السياسي والاقتصادي والتي كانت نتيجة لأحداث 09 أفريل 1939[1].

ومنذ شهر جويلية 1942 قام "**المنصف باي**" بالتحري حول مواقف وتصرفات موظفيه وأعوانه وأصحاب القرار من التونسيين فأدى ذلك إلى قيام "**ثورة**" في البلاط تمثلت في إعفاء العديد منهم من مهامهم وطرد البعض الآخر، وهنا تراء لبعض الوطنيين ضرورة القيام بإصلاحات سياسية عميقة وعلى رأسهم أعضاء من الحزب الدستوري القديم " الشاذلي خزندار، محي الدين القليبي، صالح فرحات، الشاذلي الخلادي " الذين بقيت علاقتهم متواصلة مع الباي فاقترح عليه أن يطالب السلطات الفرنسية بتطبيق معاهدة باردو التي لم يقع احترامها أصلا منذ 1881.[2]

وقد استوحي "**المنصف باي**" من هذه المقترحات جملة من الإصلاحات التي قدمها في مذكرة في ثلاثة صفحات إلى الحكومة الفرنسية بقيادة الماريشال "**بيتان**" في 04 أوت 1942 تضمنت 16 نقطة[3] وإذ تمعنا في المحتوى العام لهذه المطالب التي إن طبقت فعلا فإنها ستقود حتما إلى الاستقلال الداخلي للإدارة التونسية وأولوية قرار الباي على حساب المقيم العام الفرنسي، لأن شؤون البلاد التونسية آنذاك كانت تسير من قبل **الإقامة العامة أما سلطة الباي فقد كانت صورية شكلية فقط وهذا يتنافى مع نظام الحماية.**

**أهم ما جاء في مذكرة 04 أوت 1942:**

1. إنشاء برلمان تشريعي واستشاري حيث يكون التمثيل التونسي مشرفا.
2. إرتقاء التونسيين إلى الوظائف الإدارية مع دفع نفس المستحقات التي يتمتع بها الفرنسيون وتحسين أوضاع الموظفين التونسيين عامة [4].
3. مراجعة الإدارة المركزية وتنظيمها من جديد في نطاق التونسي بالإضافة لتعليم لكافة التونسيين مع تعليم في المعاهد وانتزاع الملكية لفائدة الدولة.

---

[1] محمد الهادي شريف، **المرجع السابق**، ص124.

[2] مجموعة من الباحثين، **المرجع السابق**، ص ص 112 111.

[3] خليفة الشاطر واخرون، **المرجع السابق**، ص 115.

[4] مجموعة من الباحثين، **المرجع النفسه**، ص 113.

4. إطلاق سراح المساجين السياسيين وإلغاء أمر 1898 الذي يحول للمعمرين على الامتحان على أراضي الأوقاف.[1]

وبالتالي فهذه المطالب مثلت تقريبا بعض أفكار الاتجاهات السياسية ومطالب الأحزاب السياسية الوطنية في الكثير من النقاط ويتضح لنا هنا بأن هذه الأخيرة تتسم بنوع من التجديد على غرار مطالب البايات السابقة[2].

وهذا راجع إلى عدة عوامل أبرزها ظروف البلاد التونسية، وكتلك الضغط العسكري والدبلوماسي لفرنسا منذ هزيمتها، ضف إلى ذلك حداثة عهد "**المنصف باي**" على سلطة البلاد الذي حاول من خلال هذه المذكرة استرجاع هيبة وسلطة العائلة الصينية المالكة التي فقدت ثقة الشعب فيها، لكن " المنصف باي " لم يستطع تمرير المذكرة للسلطات الفرنسية بسبب تصدي المقيم العام "**سان لوسيان**"[3] له ومحاصرته للقصر الملكي بقوة عسكرية محكمة[4].

ومن الطبيعي أن السلطات الفرنسية المنتصبة بتونس لم يرق لها كثيرا المنعرج الذي اتخذته الأحداث لكنها وجدت نفسها عاجزة عن القيام بأي رد فعل أنذاك بسبب احتلال إيطاليا وألمانيا لتونس بتاريخ 09 نوفمبر 1942 وبذلك تدخل البلاد التونسية الحرب وتصبح ساحة للقتال بين جيوش المحور وجيوش الحلفاء[5].

وعلى إثر ذلك بادر "**المنصف باي**" بإرسال رسالة بتاريخ 12 نوفمبر 1942 الرئيس " روزفلت عن طريق قنصل امريكي Doolittle Hooker عبر فيها عن تفهمه لدخول الحلفاء الحرب ضد المحور قائلا: "إنه ما من شك أن يتهم الأخذ بيد الشعوب المستضعفة وإعطائها الحق في المطالبة بتقرير مصيرها ومنها تونس وذلك طبقا للميثاق الأطلسي لتعمل على تحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية".

---

[1] شار اندري جوليان، **افريقيا الشمالية تسيير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر المنجلي سليم المهيري وآخرون**، الدار التونسيه للنشر، 1976، ص 119.

[2] عبد الكريم عزيز، نضال **الشعب ابي تونس 1881-1956**، مركز النشر الجامعي، تونس، 2001، ص 330.

[3] **سان لوسيان (1867-1938)**، وهو مقيم عام فرنسي بتونس سنة 1921 ، وقد عهدت الفترة الأولى من وجوده حراكا وطنيا تمثل في نشاط الحزب الحر الدستوري التونسي حيث لجأ إلى مختلف الأساليب للقضاء على ذلك الحراك فقام بعزل الكثير من القوى السياسية 1925 ثم أصدر سنة 1926 قوانين صارمة سميت بالأوامر الفاجرة وانتقل بعد ذلك إلى المغرب وحاول هناك استكمال ما شرع فيه الماريشال ليوتي إلى غاية 1933 ثم بعد ذلك انتقل إلى فرنسا وأصبح شيخا لمدينة مارينياك، وفي عام 1938 توفي ودفن بها، ولتفاصيل أكثر حول سان لوسيان، ينظر: موسوعة كشاف، جوان 2020.

[4] مجموعه من الباحثين، **المرجع السابق**، ص 113.

[5] محمد الهادي شريف، **المرجع السابق**، ص 126.

وقد اتخذ الباي موقفا محايدا إزاء الحلفاء والمحور رغم الضغوطات المسلطة عليه من كلا الطرفين من خلال الرسائل التي كانت ترسل إليه حيث تلقى "**المنصف باي**" يوم 07 نوفمبر 1942 رسالتين عن طريق المقيم العام الأميرال "**استيفا**" فالأولى من "**روزفلت**" كانت تعبر عن تعاطف الولايات المتحدة مع مطالب الوطنيين التونسيين يعلمه فيها بقرب دخول جيوش الحلفاء إلى تونس ويطلب منه تسهيل تحرك الجيش الأمريكي، أما الرسالة الثانية فكانت من الماريشال "**بيتان**" التي تدعوه حسب معاهدة الحماية الوقوف في صف الجانب الفرنسي (المحور)[1].

- ونظرا لموقف "**المنصف باي**" المحايد قرر هذا الأخير أن يركز على تجسيم سيادة الشعب التونسي طبقا المعاهدة باردو 1881، وطالب أيضا بإطلاق سراح المعتقلين التونسيين داخل البلاد وخارجها، وفي 30 نوفمبر 1942 استجاب المقيم العام "**استيفا**" لطلب "**المنصف باي**" وأطلق سراح المعتقلين الوطنيين التونسيين منهم " **الدكتور الحبيب ثامر**"[2]، "**الطيب سليم**"، "الحسن التريكي"، "**الرشيد إدريس**" الذين تم استقبالهم من طرف "**المنصف باي**"، وفي اليوم نفسه أعلن المقيم العام "**استيفا**" عن عفو سياسي عام المسجوني غار الملح وهذا زاد من شعبية الباي. وفي هذه الأثناء العلم المنصف باي فرصة انسحاب القوى الفرنسية إلى الحرب تاركا البلاد وملكها الذي تعهدت بحمايته تحت الاحتلال الألماني.[3] لذلك رأى هذا الأخير ضرورة إنشاء حكومة وطنية تحت رئاسة السيد "**محمد شنيق**"[4] بتاريخ 01 جانفي 1943 ضمت عدة شخصيات وطنية معتدلة، الدكتور "**محمود الماطر**" وزيرا للداخلية و "**صالح فرحات**" وزيرا العدلية، و"**العزيز الجلولي**" وزيرا خط للأوقاف.[5]

---

[1] عبد كريم عزيز، **المرجع السابق**، ص 326.

[2] **الحبيب تامر**: ولد الدكتور المناضل التونسي الحبيب ثامر بتونس سنة 1909، وزاول تعليمه الثانوي في المدرسة الصادقية ثم سافر إلى فرنسا والتحق بكلية الطب ثم نشط في المجال السياسي وترأس خلية الحزب الدستوري في فرنسا سنة 1936 وعند عودته لتونس ترأس الحزب الدستوري رسميا في 1939 ولتفاصيل أكثر حول الحبيب ثامر، ينظر: رشيد الذوادي، عظماء بلادي الحبيب ثامر، دار النجاح للطباعة والنشر والتوزيع، 1977، ص ص 7-11.

[3] مجموعة من الباحثين، **المرجع السابق**، ص 116.

[4] **محمد شنيق (1889-1976)**: ينتمي إلى عائلة ميسورة الحال، درس بالمعهد الصادقي وحصل على شهادة في المحاسبات التجارية من مدرسة الخلدونية، وشغل منصب رئيس الحجرة التجارية الأهلية للشمال بين 1920-1948 ثم أسس 1938 الجامعة العامة للنقابات التجارية والصناعية التونسية ولتفاصيل أكثر حول محمد شنيق، ينظر: الهادي التيمومي، تاريخ تونس الاجتماعي 1881-1956، ط 1، دار محمد على الحامي، تونس، ص ص 47-48.

. أحمد توفيق المدني، **المصدر السابق**، ص 500-502.

[5] خليفة الشاطر وآخرون، **المرجع السابق**، ص 115.

لكن هذه المبادرة والتي قام بها "**المنصف باي**" آثارت غصب الفرنسيين المستعمرين بتونس لأنهم طلبوا منه الانسحاب مع الجيش الفرنسي إلى الغرب واما بقاءه في قصره لكن خالف أوامرهم وما هالهم أكثر من ذلك أن الملك قد شكل حكومة لنفسه وهذا لا يتلاءم إطلاقا مع نياتهم الخبيثة نحو تونس التي كانوا يعتبرونها جزءا من فرنسا، نظرا لذلك سارعت السلطات الفرنسية إلى إقناع الأمريكيين والحكومة العسكرية بالجزائر بوجوب إلغاء نظام العائلة المالكة الحسينية والحاق تونس بفرنسا، وتسرب هذا الخبر وعلم "**أحمد توفيق المدني**" به واجتمع مع الكولونيل ويتيكير وأكد له صحة ذلك الخبر وأن الفرنسيين بلحون الحاجا شديدا في المجلس العسكري على ثلاثة أمور عزل "المنصف باي" حالا إلغاء نظام العائلة المالكة ، إعلان تونس كالجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا.

عند ذلك طلب منه أن يتقدم للمجلس بأي رد فعل لكونه ممثل الحزب الدستوري وهذا ما حدث فعلا فقدم "**أحمد توفيق**" المدني بمذكرة واقية ضافية عن البلاد التونسية ووضعيتها وحالتها السياسية الحاضرة، وما ترجوه من المتحالفين ساعة تحريرها من أيدي الاحتلال الألماني وذكر خاصة ما تطالب به تونس في مختلف المراحل، حيث بدأها في[1]:

**أولا: مبادئ عامة:** شملت النقاط التالية:

- المحافظة على العرش الحسيني.
- الاستقلال الإداري التونسي وتأسيس حكومة تونسية قوية.
- العفو العام عن التونسيين الذين شاركوا مع حكومة فيشي العاملة تحت الألمان.

**ثانيا: قبل استرجاع تونس**

- تشكيل حكومة تونسي بالكاف إلى جانب الجنرال جوان تتولى رعاية مصالح التونسيين السياسية والإدارة.
- تشكيل حكومة تونسية غير خاضعة للاحتلال الألماني مكونة من سنة وزراء حالا لكي تدير البلاد.
- تشكيل أربعة لجان كبرى، حول هذه الحكومة التونسية.

**ثالثا: بعد التحرير**

- تشكيل لجنة إصلاحات تنظر في إحداث التغييرات الجوهرية بالبلاد.
- لجنة تشريعية مكلفة بدراسة وسن القوانين تعمل إلى يوم إعلان الدستو.
- لجنة اقتصاد وطني[2].

---

[1] أحمد توفيق المدني، **المرجع السابق**، ص 502.

[2] **المصدر نفسه**، ص 503.

- لجنة البحث عما الحقته الحرب من خراب بالبلاد من أجل تعويض المواطنين عن ذلك.
- إبعاد الإنجليز الغير المتجنسين وإعطاء ممتلكاتهم لمن أصيبوا بالحرب.
- توزيع إغاثات سريعة على سكان المدن والبادية أثناء لخطر المجاعة.
- حرية الصحف التونسية.
- إعلان الحكومة التونسية الحرب على دول المحور وانضمامها للميثاق الأطلسي وتدخل ضمن نطاق هيئة الأمم المتحدة وتشارك في الحرب بفرقة تونسية تحت العلم التونسي.
- السماح لكل التونسيين الذين اعتنقوا الجنسية الفرنسية بالرجوع لجنسيتهم التونسية.[1]

**رابعا: بعد انتهاء الحرب**

- يشارك وفد تونسي في مؤتمر السلام.
- يكون لتونس من يمثلها في كل المؤتمرات العالمية.
- تشكيل لجنة تأسيسية كبرى، للتحرير الستور البلاد التونسية.
- إلغاء معاهدتي الحماية المتعقدين سنة 1881 و1833، وتعويضهما بمعاهدة جديدة تصون مصالح الجانبين[2].

وبعد كل هذه المطالب التي ركز عليها "أحمد توفيق المدني" طبعت مائة نسخة من مذكرته وسلمت حسب استشارة "**ويتيكير**"، نسخة للجنرال " **كاثرو**"، ونسخة للكابتان "**مونتاني**" ونسخ أخرى للكابتان "**ويتيكير**" كي يسلمها لرجال العسكرية الأمريكية، وأرسل أيضا للجنرال ديغول " وكبار المسؤولين السياسيين والعسكريين من رجال المتحالفين. وبعد أسبوع من تسليم هذه الأخيرة اتصل ويتيكير بأحمد توفيق المدني " وأكد له أن الفرنسيين قد أرغموا على تعديل موقعهم الذين طالبوا به، فلا التحاق ولا إلغاء نظام العائلة المالكة، وأنهم لا يريدون التعاون مع "**المنصف باي**" نهائيا وسيضعون على العرش ولي عهده واتفقوا على أن بقية المطالب ستدرس فيما بعد.

وبالتالي فإن السلطات الفرنسية الاستعمارية تسعى دائما للتماطل لأجل كسب الوقت وعدم إدلاتها بإجابات صريحة على مطالب الشعوب المغاربية المستعمرة[3].

---

[1] أحمد توفيق المدني، **المصدر السابق**، ص 503.

[2] المصدر نفسه، ص 504.

[3] المصدر نفسه، ص 505 506.

وبذلك تأكد الشعب التونسي عامة والقادة التونسيين خاصة بفشل مطالبهم الإصلاحية التي نادوا بها منذ انتصاب الحماية الفرنسية على بلادهم وضرورة تغييرها إلى المطالبة باستقلال تونس وهذا بالفعل ما تجسد فيما بعد عند اتحادهم في كتلة واحدة عرفت " بالجبهة الوطنية التونسية. (1942-1943) (1942-1945).

## المبحث الرابع: موقف الحركة الوطنية

مع اتضاح معالم تونس الجديدة غداة الهزيمة الفرنسية أمام ألمانيا وإعتلاء حكومة المارشال "بيتان" السلطة، بدا واضحا لزعماء الحركة الوطنية خاصة الدستوريين منهم، بأن الهزيمة العسكرية دليل صارح على عجز فرنسا السيطرة على تونس لدة طويلة.

إذ أن الهزيمة الفرنسيو هي التي وقرت أجواء سياسية وعسكرية جديدة تخدم فكرة "**حركة تصفية الإستعمار**" التي تزامنت مع إنعقاد مؤتمر "ميثاق الأطلسي" 12 أوت 1941، حيث كانت التناقضات السياسية تتعلق بالموقف الذي أبدته طبقة من النخبة المنحازة لفرنسا والجناح التقليدي من الدستوريين عندما أفرحهم سقوط النظام الفرنسي[1].

حيث كان أغلبية الشعب التي كانت تترقب جديد الحرب وأعضاء الحزب الدستوري الجديد فكانت لهم نظرة أخرى، فتظاهروا مرات عديدة سنة 1941 بكل ما لذلك من أخطار على مستقبل الحزب والوطنيين[2].

وهكذا تأسست جمعية "الشباب المسلمين" برئاسة "سعيد البسبس" و "رشيد إدريس" في مارس 1941، وتحولت بعد ذلك إلى تنظيم ثوري لمقاومة الإستعمار تحت إسم "**اليد السوداء**"، الذي إعتمد على أسلوب المظاهرات، إذ نظم الحزب مظاهرات 18 ماي 1941، وإنطلقت من "حلفاوين" متوجهة نحو مقر الإقامة العامة من أجل تقديم بيان تطالب فيه بإطلاق سراح زعماء الحركة الوطنية المنفيين[3].

---

[1] عز الدين زايد، **نزول قوات الحلفاء وأثره على منطقة شمال إفريقيا**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف محمد مجاود، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي لياس، سيدي بلعباس، 2015، ص. 177.

[2] **المرجع نفسه**، ص 178.

[3] **المرجع نفسه**، ص 179.

أصبح نشاط التونسيين قريب جدا من العمل الثوري، حيث تضاعف عند الشباب وصل إلى حد القيام بإتلاف السكك الحديدية وقطع الأعمدة الكهربائية وإضرام الحرائق وإستعمال المتفجرات، الأمر الذي يوحي بأن الشعب على فوهة بركان، خصوصا مع سجن معظم زعماء الحركة الوطنية[1].

وبداية 1943 غير الشيوعيين إسم الحزب الذين سبق لهم تأسيس سنة 1939، فأصبح يسمى "الحزب الشيوعي التونسي" بدلا من الإسم السابق وهو "**الحزب الشيوعي بالقطر التونسي**" ويعود تغيير إسم الحزب لسببين رئيسيين:

**أولهما:** رغبة الحزب الشيوعي التونسي في الإستقلال عن هيمنة الحزب الشيوعي الفرنسي.

**وثانيهما:** "عودة الوعي" إلى الششيوعيين، وتبنيهم من جديد لشعار الإستقلال السياسي لتونس.

وقف الحزب الشيوعي ضد ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية في إطار الحركات الشيوعية في العالم الفاشي الخط الأكبر مما أزم علاقته بالحركة الوطنية التي يتزعمها الحزب الجديد خاصة مع تأجيل مطالب الإستقلال والموقف المعادي للمنصف بأي سنة 1943[2].

لم يتوان الزعيم بورقيبة في توجيه رسالة يوم 3 جوان 1943 إلى الولايات المتحدة الأمريكية متذمرا فيها تصرفات قوات التحالف إتجاه التونسيين داعيا إلى تدخل الولايات المتحدة للوساطة وإعانةالحركة الوطنية في مطالبها، في هذه الأثناء قامت السلطات الفرنسية بلإقالة المنصف باي في 14 ماي 1943 بأمر من الجنرال جيرو ممثل لجنة التحرير الوطنية الفرنسية، وعين الأمين العام باي على عرش البلاد منذ 15 ماي 1943.

حيث إتخذ كافة التيارات السياسية التونسية بإستثناء الشيوعيين حول المطالية بإرجاع المنصف باي، وفي سنة 1944 تم وضع محمد بدرة ومحمد كاهية تحت الإقامة الجبرية لأنهم ممن ترأسوا العريضة المطالبة بإرجاع المنصف باي[3].

ثم تولى الهاجي نويرة مهمة محاولة إذكاء حركة مطلبيو وطنية إرساله في 08 مارس 1944 مذكرة إلى المقيم العام "ماست" قدماه له حسن فلاتي، وذكر فيها بتاريخ العلاقات بين تونس وفرنسا والتجاوزات

---

[1] عز الدين زايد، **المرجع السابق**، ص 179.

[2] الهادي البكوش، **شهادات على الاستعمار والمقاومة في تونس والجزائر والمغرب**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعة، الجزائر، 2013، ص 203.

[3] مجموعة من باحثين المعهد، **المرجع السابق**، ص 120.

القانونية التي قامت بها فرنسا مذكرا أنه رغم معاهدة الحماية فإنه يوجد كيان ودولة تونسية تغاضت عنها فرنسا وأن هذه الدولة ممثلة في شخص الباي الممثل لجميع التونسيين[1].

كما عرفت هذه المرحلة إتجاه التونسييت الدستوريين نحو تدويل القضية الوطنية ونقلها إلى المنابر اتلدولية وخاصة بعد ميلاد الجامعة العربية والأمم المتحدة وقرر الديوان السياسي إيفاد الحبيب بورقيبة لإبى مصر في 26 مارس 1945 للتعريف يالمسألة التونسية[2].

يبدو ان الحرب العالمية الثانية شكلت صعوبة على الحركة الوطنية التونسية من خلال التغييرات التي أحدثتها على النشاط السياسي كذلك الإعتقالات التي تعرضت لها الشخصيات السياسية.

[1] **المرجع نفسه**، ص 121.

[2] الحبيب ثامر، **المصدر السابق** ، ص 105.

**خلاصة**

وفي الاخير يمكن القول انا تونس خلال الحرب العالمية الثانية سلطت عليها حملة دعائية استخدمت فيها جميع الوسائل للمتاحة من الاطراف المتصارعة ( دول المحور_ والحلفاء) وكان لها تأثيرا كبير على التونسيين ساهمت في انتعاش العمل الوطني نتيجه الضغط الحلفاء على السلطة الفرنسية لتغيير سياستها اتجاه الوطنيين من جهة ومن جهة اخرى الحقت عمليات الحلفاء أضرار جسيمة بالبلاد التونسية ومع سقوط فرنسا تحت الاحتلال الالماني تكثف النشاط الوطني خاصة مع تولي منصف باي زمام الحكم ولم يمنع عزله ونفيه في مواصلة التحركات بل زادها نشاطا وحماسا على المستوى الداخلي والخارجي للمضي إلى غاية تحقيق الاستقلال التام

## الفصل الرابع:

# نظام الحماية وتطور الحركة الوطنية التونسية 1945-1956

**المبحث الأول:** نشاط الحزب الحر الدستوري الجديد 1945-1956

**المبحث الثاني:** الإتحاد العام للشغل التونسي 1946-1956

**المبحث الثالث:** المفاوضات والإستقلال 1952-1956

**تمهيد:**

وتطرقنا في هذا الفصل الى الحديث على انعكاسات الحرب العالمية الثانية على الوضع في تونس حيث فتحت مجال امام تواصل الكفاح من اجل التحرير وتطورت معه الوسائل النضالية للانتقال من العمل السياسي عبر وسائل جديدة حيث دعمت الساحة الوطنيه بنشاط مكثف الفترة ما بين 1945 و 1956 وتمثل هذا في نشاط الحزب الدستوري الحر الجديد والاتحاد العام للشغل التونسي الذي توج في النهاية بالاستقلال.

## المبحث الأول: نشاط الحزب الحر الدستوري الجديد 1945-1956

خيبت إصلاحات سنة 1945 آمال الوطنيين في تونس حيث تم تغيير التركيبة الوزارية وظهرت وزارة جديدة خاصة بالشؤون الاجتماعية، ولكن الصحف التونسية هاجمت التركيبة الوزارية لعدم إعطاء بعض الإدارات الكبرى للتونسيين وكذلك لعدم إنشاء وزارات للمالية والاقتصاد والأشغال العمومية والتعليم والنقل والمواصلات، ولقد شعر الشعب التونسي والحركة الوطنية بخيبة كبيرة ومن ثم كان لابد من الاستنجاد بقوات خارجية لعلها تسلط نوعا من الضغط على فرنسا من أجل تطبيق بعض الاصطلاحات ومن جهة أخرى ضرورة إيجاد تكتل حزبي قد يساعد على إقناع الرأي العام الفرنسي العالمي بأن المطالب التي ينادى بها التونسيون وراءها تشكيل سياسي قوي، وقد اتجهت أنظار التونسيين هذه المرة نحو الجامعة العربية[1].

وكان لتأسيس جامعة الدول العربية الاثر الايجابي على تقارب وجهات النظر بين الحركات الوطنية في المغرب العربي في الداخل والخارج، وبعد سفر بورقيبة ومحي الدين القليبي إلى القاهرة تولى قيادة حزب الدستور الجديد المرحوم صالح بن يوسف وبتوليه قيادة الحركة عمل ليل نهار على اعادة تنظيم الحزب وربط خلاياه بعضها ببعض وأظهر صالح بن يوسف مقدرة تنظيمية خارقة للعادة.

ودعا حزب الدستور الجديد في 22 أغسطس سنة 1946 إلى عقد مؤتمر سمي بمؤتمر ليلة القدر الذي تم تحت رئاسة القاضي الوطني العروسي الحداد وقد حضر هذا المؤتمر الوطني كل القوى السياسية في البلاد بما فيها الأحزاب والنقابات العالية والزراعية ونقابات الموظفين ومندوبون عن جامع الزيتونة وقد كان لهذا المؤتمر صداه البعيد إذ وحد بين جميع الاتجاهات والمشارب السياسية وجعلها كتلة واحدة متراصة في مواجهة العدو الاستعماري.

وقد أصبحت الحركة الوطنية في تونس بجميع تشكيلاتها متجهة جميعا في اتجاه الوحدة العربية وقد أعلن رئيس المؤتمر القاضي الوطني العروسي الحداد من فوق منصة المؤتمر الحكم بالاعدام على النظام الاستعماري في تونس والمغرب العربي كله واتخذ المؤتمر قرارا بالاجماع بالمطالبة بالاستقلال التام والانضمام إلى جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة.

[1] جوليان، شارل أندري، **إفريقيا الشمالية تسير**، ترالمنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس. 1976، ص 202.

فما كان من السلطات الاستعمارية الا ان ردت على المؤتمرين بحملة من الاعتقالات شملت عددا من المؤتمرين ووجهت لهم تهمة التآمر على أمن الدولة الداخلي والخارجي واجتاحت البلاد موجة من الاضرابات شملت التنظيمات العمالية، ونقابات التجار والحرفيين، ونقابة الموظفين ونقابة الفلاحين .[1]

وتم اعتقال خمسين شخصا من الحاضرين، وقد أعقب المؤتمر تنظيم إضراب عام دام ثلاثة أيام، واحتجاجات رفع فيها شعار الإستقلال، وسعيا وراء تهدئة الأوضاع قام المقيم العام ماسط بالإفراج عن الموقوفين، وإعلانه عن إصلاحات في 21 نوفمبر 1946 أمام المجلس الكبير[2].

وفي 16 جانفي 1947 قامت الحكومة الفرنسية بتعيين –جان منوص –مقيما عاما جديدا وتكليفه بتطبيق الإصلاحات المعلنة من طرف ماسط والمتضمنة:

– إلغاء الرقابة على الصحافة واستئناف الاتصال بالدستوريين.

– زيادة عدد الوزراء التونسيين إلى 06 وزراء بدل أربعة ومنح الوزير الأكبر صلاحيات واسعة.

وكانت هذه الإصلاحات صورية لا ترقى إلى المطالب الجوهرية التي كانت تنشدها الفئات الوطنية.

وتم رفضها وأعلن التونسيون احتجاجاتهم ضدها إضافة إلى تدعم النشاط الجمعوي منها الإحتفال بالمولد النبوي والمنظم من طرف جمعية قدماء المعهد الصادقي في فيفري 1947، واجتماع رياضي وتخصيص مداخليه لإعانة الطلبة التونسيين، ونشاط الجمعية الخلدونية التي أصبحت تنشط محاضرات سياسية من طرف الفاضل بن عاشور والشاذلي بلقاضي في جانفي 1947 تم تنظيم محاضرة حول شكيب أرسلان، وتعدد التظاهرات الثقافية المشارك فيها من طرف الجمعيات التونسية مثل الاحتفال بالعيد العالمي للشباب الديمقراطي يوم فيفري 1949، ومؤتمر الثقافة الإسلامية المنظم من طرف الجمعية الخلدونية برئاسة الفاضل بن عاشور بتونس يوم 10 سبتمبر 1949[3].

وبتاريخ 19 جويلية 1947 تم تعيين مصطفى الكعاك في منصب وزير أكبر وكلف بتشكيل الحكومة الجديدة ولكن الإصلاحات قوبلت برفض من طرف المعمرين وفشل الأمين باي الذي لم يحظى بقبول من طرف التونسيين.

وكانت السلطات الفرنسية تحاول إقناع قادة الشعب بقبول مشروع الاتحاد الفرنسي لكنهم رفضوه كما رفضوه في السابق عندما عرض في دستور فرنسا الجديد ومن أبرز نشاط الحزب الدستوري على

---

[1] الطاهر عبد الله، **المرجع السابق**، ص ص 71 72.

[2] الحبيب تامر، **المصدر السابق**، ص 106.

[3] أحمد قصاب، **المرجع سابق**، ص 605.

الساحة التونسية في هذه الفترة هو تنظيم الاحتفالات الشعبية الرائعة يوم 22 مارس سنة 1947 بكافة المدن والقرى إحياءها للذكرى الثانية لتأسيس جامعة الدول العربية وكانت هذه الاحتفالات عبارة عن استفتاء عام قام به الشعب التونسي ليبين لفرنسا أن أنظاره متجهة إلى جامعة الدول العربية لا إلا المشاركة في الاتحاد الفرنسي[1].

النشاط الثاني هو إعلان الحزب الجديد والقيام بإضراب يوم 12 ماي 1947 وهو يصادف الذكرى السادسة والستين للاعتداء الفرنسي على تونس بفرض الحماية الفرنسية عليها، وإعلان الاضطراب العام يوم 13 ماي 1947 احتجاجا على خلع محمد المنصف باي أي اليوم الذي كذلك اعتدي فيه الفرنسيون على عرش تونس. وباختصار فإن الإصلاحات التي كانت تأتي بها السلطات الفرنسية كانت عبارة عن اصطلاحات صورية فقط لم تغير شيئا في جوهر الوضعية التونسية، فأجمع الشعب على رفضها وفي مقدمته قادة الحزب الدستوري الذين صمموا على رفض أي مشروع تتقدم به فرنسا لا يكون مبنيا على أساس الاستقلال التام للبلاد، لأنهم ملوا من سياسة الوعود الكاذبة التي لا تسمن ولا تغني من جوع[2].

عرف النضال التونسي على الجبهة الخارجية نشاطا مكثفا عن طريق الوفود والشخصيات الدبلوماسية للتعريف بالقضية التونسية في المنابر الدولية والاقليمية، حيث لم يقتصر عمل الحزب الدستوري الجديد داخل المملكة التونسية فقط بل رأى الحبيب بورقيبة أنه لابد من تعزيز الكفاح الداخلي بعمل خارجي يتسع نطاقه شيئا فشيئا حتى يمتد في أغلب القارات لتكوين أنصار لتونس، وجلب عطف الحكومات والشعوب، والتعريف بالقضية الوطنية والاساليب الاستعمارية الفرنسية حيث كان لبورقيبة النصيب الأوفر وتمثلت في سفر بورقيبة إلى القاهرة.

استقر "بورقيبة" بالقاهرة وأسس مكتبا للحزب الدستوري الجديد حتى يحقق التكامل بين المناضلين في الداخل والخارج، وفي سنة 1946 التحق "الحبيب ثامر" و "الطيب سليم" ببورقيبة فقاموا جميعا بنشاط دعائي مكثف في القاهرة وسائر أقطار المشرق العربي ونشروا الفصول التوضيحية بالنشريات العديدة الصادرة عن لجنة تحرير المغرب العربي[3].

قرر زعيم الحزب الدستوري الحبيب بورقيبة الهجرة إلى القاهرة بعد أربعة أيام فقط من تأسيس الجامعة العربية في شهر مارس 1945 م للتعريف بالقضية التونسية، ومحاولة إدراجها ضمن جدول أعمال

---

[1] شايب قدادرة، **المرجع السابق**، ص 185.

[2] **المرجع نفسه**، ص 185.

[3] شوقي عطاء الله جمل، **المرجع السابق**، ص 276.

جامعة الدول العربية، بعد أن علق قبلها آمالا على الحلفاء خلال الحرب الكونية الثانية على أساس المثل الديمقراطية والأهداف التحريرية التي نادوا بها، لكن سياسة الاستعمار الفرنسي في تونس لم تسمح للحبيب بورقيبة بممارسة نشاطه السياسي فيها فكان عليه مغادرة تونس عساه أن يحرر وطنه، وعن ذلك يقول: "ونرجع الآن إلى الحديث عن خروجي من تونس، لبث الدعاية ولتوسيع نطاق الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي، وبما أني تيقنت قبل ذلك أن الحرب ستنتهي بانتصار الحلفاء، فقد حرصت حينئذ على تجنب ما من شأنه أن يوقعنا فيما وقعنا فيه عام 1920 عندما بقينا وجها لوجه مع فرنسا، واتجهت النية نحو العمل من أجل كسب الأنصار وبث الدعاية في البلدان العربية وفي الولايات المتحدة الأمريكية، والذي لا يمكن أن يتيسر ذلك إلا بالخروج من تونس"[1].

جامعة الدول العربية اتخاذها بورقيبة كقاعدة للانطلاق نحو البلدان الأجنبية التي يأمل منها الحبيب بورقيبة أن تقف إلى جانب القضية التونسية، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي يوجد بها مقر منظمة الأمم المتحدة، لكنه بقي تقريبا سنة كاملة معزولا، وعن ذلك يقول: "وبقيت بالقاهرة سنة كاملة من 1945 إلى 1946 أعمل من أجل القضية الوطنية، وفتحت مكتبا للحزب ووجدت هناك السيد الشاذلي المكي من حزب الشعب الجزائري، وثلة من طلبة المغرب الأقصى".

ابتداء من فيفري 1946 استطاع أن يكسب صداقة ممثل المملكة العربية السعودية وممثل سوريا والعراق وفلسطين، على إثر نجاحه في كسب صداقات ممثلي الدول العربية المشرقية اتصلت به سفارة فرنسا بالقاهرة لإجراء حوار معه.

وفي سنة 1949 أدرك بورقيبة اليأس من تجربة الاعتماد على الجامعة العربية فقرر العودة إلى تونس وكان ذلك في شهر سبتمبر 1949 وهو مقتنع بأن النضال الحقيقي يجب أن يكون على أرض الوطن، وعاود الفكرة لتحقيق أمنيته القديمة وهي التفاهم مع الفرنسيين مباشرة، وفي أفريل 1950 سافر إلى باريس لهذا الغرض لكن الصعوبة إلي كان يصطدم بها دائما هي استمرار السياسة الفرنسية على عدم الاعتراف بشرعية الحزب الدستوري الجديد منذ أن حل سنة 1938، واعتقادهم أنه من المخاطرة التفاهم مع ممثلي الشعب ولذلك تمسكوا بالفكرة القائلة بأن الحكومة الفرنسية لا تعرف مفاوضا شرعيا سوى الباي الذي عقدت معه معاهدة الحماية، بل أن بعض الساسة راح يشيع التهم الباطلة حول الدستوريين فاتهموهم بالانتماء

[1] [1] شايب قدادرة، **المرجع السابق**، ص 191.

.

إلى الشيوعية الدولية، وحتى يبطل الدستوريون هذه التهمة جعلوا الاتحاد العام التونسي للشغل ينظم إلى الاتحاد الدولي للعمال الأحرار وهو الاتحاد الذي تشترك فيه النقابات الأمريكية ويعتبر معاديا للنقابات الشيوعية وبهذا يكون الحزب الدستوري الجديد قد قام بنشاط خارجي مكثف جلب إلى القضية التونسية دعما سياسيا ومعنويا كبيرا[1].

[1] شايب قدادرة، **المرجع السابق**، ص 191.

## المبحث الثاني: الإتحاد العام للشغل التونسي 1946-1956

تكون الإتحاد العام للشغل التونسي في مؤتمر إنعقد بالخلدونية في 20 جانفي 1946، بضم إتحادات "**إتحادات النقابات المستقة بالجنوب،**" و "**إتحاد النقابات المستقلة بالشمال**" و "**إتحاد النقابات المستقلة بالوسط**"، و "**الجامعة العامة للموظفين التونسيين**" وإنتخاب فرحات حشاد[1] (1914 - 1952) أمينا عاما لها[2]، وتركز مطالب الإتحاد العام للشغل على الجانب الإجتماعي وإصلاح أوضاع العمال مثل: العقود المشتركة والزيادة العامة في الأجور -أنظمة التقاعد- المنح العائلية ومجالس التحيكم والعطل الخالصة والأّجر - المشاكل الإقتصادية المتعلقة بالمواد الغذائية- تقسيط الزيت وملابس الشغل - تحسين وضعية العمال الفلاحين من حيث الأجر والمنح العائلية والعطل مدفوعة الأجر وتحديد حجم ساعات العمل لكل عامل[3].

وقد حرص الاتحاد بزعامة فرحات حشاد على إقامة علاقات مع كل القوى المساهمة في حركة التحرر الوطني وانظم إلى المنظمة النقابية التونسية الأجراء المنتمون إلى الحزب الدستوري الجديد والقديم وأساتذة من جامع الزيتونة، هذا الاستقطاب للنخبةالتونسية وعمالها داخل التنظيم النقابي قد اعطى الاتحاد بعدا نقابيا وسياسيا، فقد برز التقاطع بين الحركتين النقابية والوطنية في مستوى الأهداف والميدان وهذا ما يظهر في لوائح مؤتمراته وابرزها ما دعا إليه الاتحاد في مؤتمر: 15-16-17 أفريل 1947.

تأميم المؤسسات الكبرى العامة، توفير الشغل والقضاء على البطالة، التكوين الفكري والتعليم الإجباري، الارتقاء بوضع العمال وتحسين القدرة الشرائية، والتشديد على ضرورة حل المجلس الكبير، وتعويضه بمجلس وطني منتخب انتخابا حرا مباشرا، ويكون مجلس نيابيا غير منقوص النفوذ ولا النظر وتكوين وزارة تونسية حقيقية غير صورية كاملة النفوذ والتصرف على قاعدة النظم الديمقراطية[4].

---

[1] **فرحات حشاد:** زعيم نقابي تونسي أسس الاتحاد التونسي العام للشغل أول منظم نقابي في العالم العربي وإفريقيا، تزعم الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي، ودافع عن حقوق العمال وساهم في حصول على الاستقلال، توفي سنة 1955 بتونس انظر: عبد السلام بن حميدة، **الحركة الوطنية الشغلية بتونس 1924-1956**، ج 2، تر: رضا بساس وآخرون، دار محمد علي الحامي، صفاقس، تونس، 1984، ص8.

[2] المرجع نفسه، ص ص9-10.

[3] خليفة شاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 135.

[4] بن جيدة يوسف، **النظال السياسي التونسي بين موقف السلطات الاستعمارية والحرب العالمية الثانية (1933-1945)**، محاضرات السنة أولى ماستر تاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2018، ص 12.

كما أن هذه المطالب التي اهتمت بالفئة الشغلية جعلت الاتحاد العام للشغل يسعى إلى التفطن إلى الحقيقة المؤلمة التي كانت وراء هذه المشاكل وأن سياسة الاستعمار هي المسؤولة الوحيدة عن ذلك، وهو ما جعل التنظيم يربط اهتماماته النقابية بالسيسة عن طريق افضرابات ضد الممارسات الفمعية ومنها إضراب 23 نوفمبر 1950[1].

وفي 23 أوت 1946 الموافق لـ 26 رمضان 1356 مؤتمر ليلة القدر بحضور حوالي 300 شخص من ممثلي الأحزاب الوطنية ومختلف التنظيمات السيسية والاجتماعية والنقابات العمالية والزراعية ونقابات المةزفين وكذا الاتحاد العام للشغل التونسي بزعامة فرحات حشاد، وبعد أن درس الحاضرون حالة البلاد السياسية واستماعهم لمختلف الخطباء وافق المؤتمرون بالإجماع على ميثاق وطني أعلنوا فيه:

بطلان الحماية الفرنسية على تونس باعتبار أن تونس كانت قبل 1881 دولة ذات سيادة مرتبطة بالخلافة العثمانية برابطة روحية أكثر منها سياسية، الانظمام إلى الجامعة العربية، رجوع الباي وإطلاق سراح المساجين واسترجاع أراضي المعمرين ومنحها لصغار الفلاحين[2].

وأثناء إلقاء صالح بن يوسف للكلمة اقتحمت القوات الفرنسية مكان الإجتماع فتوجه بن صالح إلى الجمهور الحاضرين بقوله: «افستقلال الإستقلال»، وثم إعتقال خمسين شخصا من الحاضرين[3].

[1] خليفة شاطر وآخرون، **المرجع السابق**، ص 138.

[2] بن جيدة يوسف، **المرجع السابق**، ص 13.

[3] الحبيب ثامر، **المصدر السابق**،ص 106.

## المبحث الثالث: المفاوضات والإستقلال 1952-1956

أمام تصاعد المقاومة في تونس وعجز الجيش الفرنسي في القضاء على الكفاح المسلح، وكذلك هزيمة فرنسا في الهند الصينية في معركة "**ديان بيان فو**" 1954، لجأت فرنسا إلى المفاوضات مع تونس ففي 18 جوان 1954 دعا اليساري الفرنسي "**بيار منداس فرانس**" وهو مثقف يهودي ينتمي إلى الطبقة البورجوازية الفرنسية إلى رئاسة الحكومة الفرنسية لإنقاذ فرنسا من إفلاسها الاستعماري في آسيا وإفريقيا[1]. ثم سارعت حكومة "**منداس فرانس**" بعد إنتهائها من مفاوضات جنيف مع الفيتناميين إلى الاتصال بزعماء الحركة الوطنية التونسية وتم الاتصال بين "**الحبيب بورقيبة**" و "**منداس فرانس**" سرا لاطلاعها على المبادرة الفرنسية وهو في قصر "**لا فيرتي** "بفرنسا" وقد علق "بورقيبة" عن هذا اللقاء بقوله: «إن الإستقلال يظل الطموح الأكبر للشعب التونسي، وتشكل مقترحات فرانس مرحلة حاسمة»، ويدخل موقفه هذا في إطار استراتيجية تمكن في قبول الحلول المرحلية للتوصل الى الاستقلال التام[2].

وفي 31 جويلية 1954 قدم "منداس فرانس" إلى تونس في زيارة مفاجئة أعدت في كنف السرية مرفوقا بالمارشال "**جوان**" و "**كريستيان فوشي**" والمقيم العام الجديد "**بوبي دولار تور**" وتوجهوا كلهم إلى قصر قرطاج حيث أعلن رئيس الحكومة الفرنسية "**منداس فرانس**" وبحضور الباي عن الاستقلال الداخلي لتونس واستجاب "**الحبيب بورقيبة**" من منفاه إلى هذا الخطاب وصرح يوم 01 أوت قائلا: «إن الاستقلال هو الهدف الأسمى للشعب التونسي».

وبعد مفاوضات عسيرة ثم توقيع اتفاقيات 03 جوان 1955 التي تعترف بالإستقلال الداخلي، وتقضي بتحويل السلطة إلى التونسيين باستثناء تحديدات ونقائص تختص بالأمن والقضاء والسيادة الخارجية والإستقلالية الاقتصادية والثقافية والتواجد العسكري الفرنسي بتونس، فالاتفاقية في الشؤون الخارجية سمحت بإحياء الدولة التونسية وبإلغاء الفصل الأول من اتفاقية المرسي، وإبطال حق المقيم العام الذي أصبح مندوبا ساميا في الإشراف على الإدارة وإصدار القوانين، وتحديد مدة لإتفاقية مشروط زمني به 20 سنة للأمن و15 سنة للقضاء، وكذا تونسية الإدارة رغم مكتسبات الموظفين الفرنسيين، وللفرنسيين الحق في تمثيل عن طرق الانتخاب في البلديات حسب العدد.

---

[1] لمياء بوقربوة، **المفاوضات التونسية الفرنسية واستقلال تونس**، مجلة المقدمة لدرسات الانسانية ولاجتماعية، ع03، 2012، ص 226.

[2] خليفة الشاطر وآخرون، **المرجع السابق**، ص 169.

وفي يوم فاتح جوان 1955 كان قد عاد الزعيم الحبيب بورقيبة إلى أرض الوطن فخصه الشعب باستقبال منقطع النظير، ولكن لم تمض سوى ثلاثة أشهر حتى ظهرت بوادر الانشقاق في صفوف الحزب هو الدستوري الجديد، ففي سهر سبتمبر 1955 عاد إلى تونس الكاتب العام للحزب صالح بن يوسف وبادر بالتعبير عن معارضته للاتفاقيات الفرنسية التونسية التي اعتبرها خطوة إلى الوراء داعيا الشعب إلى استمرار الكفاح ورغم مصادقة المؤتمر الوطني المنعقد بصفاقس في 15 نوفمبر 1955 على السياسة الواقعية التي انتهجها الديوان السياسي للحزب[1].

فقد انضم عدد كبير من الحزب الدستوري الجديد إلى "**صالح بن يوسف**[2]" الذي فصل من الديوان السياسي وعوض بالسيد: الباهي الأدغم بصفته كاتب عام للحزب، نشبت منذ ذلك الحين معارك حامية بين الوطنيين وأنصار بورقيبة وأنصار صالح بن يوسف، كادت تتحول إلى حرب أهلية.

فاغتنم رئيس الحزب الحبيب بورقيبة فوز الأحزاب اليسارية الفرنسية في الانتخابات التي جرت في فرنسا في جانفي 1956 وطالب بإجراء مفاوضات جديدة مع الحكومة الفرنسية لمراجعة بنود الاتفاقيات الفرنسية التونسية التي تعارض حق تونس في استقلال البلاد التونسية استقلالا تام.

آلت الأزمة التونسية حول الإستقلال الداخلي إلى إعادة توزيع القوى السياسية في البلاد وانفراد شق البورقيبي بالسلطة، كما دفع هذا النزاع الحزب الدستوري الجديد إلى التشدد في المطالبة بالإستقلال التام، واضطرار الحكومة الفرنسية بقيادة غي مولي باستقلال تونس من حيث المبدأ، بعد مفاوضات سريعة يوم 20 مارس 1956 والإمضاء على بروتوكول الإستقلال بين" **كريستا بينو**" عن فرنسا والطاهر بن عمار عن تونس وقد تضمن البروتوكول مايلي:

- الإعتراف الصريح باستقلال تونس في نطاق التكافل مع فرنسا.
- الإعلان بأن معاهدة باردو في 12 ماي 1881 غير صالحة كأساس للعلاقات بين فرنسا وتونس ووضع حد للحماية الفرنسية للبلاد التونسية.
- تعديل نصوص اتفاقية الحكم الذاتي 03 جوان 1955 أو إلغاؤها بما يتناسب مع الوضع الجديد.

---

[1] شايب قدادرة، **المرجع السابق**، ص 194.

[2] **صالح بن يوسف:** ولد صالح بن يوسف 11 اكتوبر 1907 بجزيرة جربة من أسرة ثرية ، تلقى مبادئ القراءة والكتابة في كتاب بمسقط رأسه و لما بلغ الثامنة من عمره أرسله جده للدراسة في تونس العاصمة ثم سافر إلى باريس وحصل على شهادة البكالوريا في الحقوق والعلوم الانسانية من جامعة السوربون (1933) عاد إلى تونس سنة (1934) اشتغل بالمحاماة لا وتولى وزارة العدل في حكومة محمد شنيق (1956-1952) قاد المقاومة المسلحة في تونس (1952-1954)، اغتيل صالح بن يوسف يوم (11 أوت 1961) في فرانكفورت بألمانيا، انظر: صافي سعيد، مصدر سابق، ص 190.

– حق تونس في مباشرة نشاطها في ميادين الشؤون الخارجية والأمن والدفاع وتأليف جيش وطني تونسي

– التوصل إلى تنظيم تعاون بين فرنسا وتونس في ميادين المصالح المشتركة المتعلقة بالشؤون الخارجية وتحديد أشكال الإعانة الفرنسية للجيش الوطني.

– احتفاظ فرنسا بقاعدة "**بنزرت البحرية**"[1].

أصبحت تونس دولة مستقلة ذات سيادة ليتم بعد ذلك قبول تونس عضوا في الأمم المتحدة، وأخذت تونس تمارس سيادتها فعلا، وتألفت حكومة وطنية برئاسة "**الحبيب بورقيبة**"، رئيس الحزب الدستوري الجديد، وجرت انتخابات نيابية وأنشأ جيش وطني[2].

وبهذا تكون تونس قد دخلت مرحلة جديدة بعد كفاح مرير وطويل، والتي ساهم "**الحبيب بورقيبة**" فيه كثيرا في وصول إلى الاستقلال التام، مواصلا عملية بناء والتشييد من أجل بناء دولة وطنية تونسية عصرية.

[1] عز الدين معزة، **المرجع السابق**، ص 344.

[2] حسن جوهر، **تاريخ تونس**، دار المعارف، مصر، 1961، ص 56.

**خلاصة**

ومن خلال ما تم عرضه في هذا الفصل تبين لنا ان الحزب الدستوري استطاع إعطاء دفع قوي للقضية التونسية والتعريف بها من خلال بيان 22 فيفري 1945 ومؤتمر ليلة القدر التاريخي يوم 23 أوت 1946 وبيان السبع نقط، وتجربة بورقيبة في المشرق العربي وفي بعض البلدان الغربية، وكذالك حرص الاتحاد على اقامه علاقات مع كل القوى المساهمة في حركات التحرر الوطني حيث اعطى بعد النقابيا وسياسيا وأبرز التقاطع بين الحركة النقابية والوطنية.

ولقد قبلت فرنسا بمبدأ التفاوض مع تونس لوقوعها بين الضغط الدبلوماسي من جهة وتصاعد وتيرة المقاومة المسلحة من جهة أخرى.

# الخـــــاتمـــــة

في ختام دراستنا هذه توصلنا إلى مجموعة نتائج وملاحظات لخصناها كما يلي:

• شهدت تونس قبل فرض الحماية أوضاع مزرية نتيجة البذخ والفساد ومحاولات الإصلاح على طراز الأوربي وتهاون البايات والوزراء أمثال مصطفى خزندار ومحمود عياد، لتجد البلاد نفسها تتخبط في أزمة مالية واضطرابات داخلية جعلتها محل تنافس بين الدول الأوربية.

• نتيجة العوامل السياسية والاجتماعية التي تعرضت لها تونس سارع الوزير الأكبرخير الدين باشا إلى تطبيق مجموعة من الإصلاحات في كافة المجالات مما عكس الوضع سلبا على الإيالة، وكان سببا لتدخل العنصر الأوربية خاصة فرنسا.

• استغلت فرنسا ضعف البلاد وأرغنتها على توقيع معاهدة الحماية تتويجا لجهود متواصلة منذ سنين من التدخل السياسي والمالي غير مشروع، قابلها الشعب التونسي بمقاومة شعبية مسلحة للإعلان رفضه القاطع للاستعمار.

• اختلفت المواقف بعد فرض الحماية الفرنسية على تونس بالأخص الباي الذي كان بجانب فرنسا هذا المقاومة التونسية، أما شيوخ الطرق الصوفية منهم من أيد الحماية كطريقة التيجانية ومنهم من عارضها كطريقة الرحمانية.

• فشل المقاومة الشعبية وعدم حصولها على الدعم وتجرد العثمانيين اتجاهها، جعلها تلجأ إلى المقاومة السياسية والتي لم تصل كذلك إلى الهدف المنشود.

• تبلور الوعي الوطني وظهور حزب دستوري سنة 1920 برئاسة عبد العزيز الثعالبي تضمن عدة مطالب لكن الحماية لم تتفاعل كثيرا مع الحزب ولم يستطيع تحقيق المطالب التي وضعها، وبسبب التنافس على الزعامة ظهر حزب دستوري جديد سنة 1934، وأصبح في تونس حزبان دستوريان: القديم برئاسة عبد العزيز الثعالبي، والجديد برئاسة محمود الماطري مما أثر على نشاط الحركة الوطنية.

• عبر الشعب التونسي من خلال المقاومات التي شملت الشمال والساحل وكذلك الجنوب التي أدت إلى عرقلة الزحف الفرنسي لمدة وجيزة ذلك راجع عدم تكافؤ في وسائل الكفاح وكذلك لأحداث الزلاج 1911 م، الذي عبر فيها عن تمسكه بدينه وعرشه واستعداده الدفاع عن صفوفه وتأكدت على محفة الشعب المغرب العربي وأيضا في مقاطعة التراوماي في 1912 التي كانت من نتائجها نفي مجموعة من النشاطات الذي يسعون في مناهضة الاستعمار.

• ركزت السلطة الحماية على أجهزة الإدارية لخدمة مصالحها وأيضا تسهيلا لخدمة الاحتلال من خلال الاحتكارات الإدارية العامة وإبعاد التونسيين عن المناصب الإداري حتى يسهل عليها إصدار القرارات وسيطرة على الحكم محليا وعملت على ضرب الاقتصاد.

• نتيجة لعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية ونمو الوعي الوطني لدى التونسيين شهدت تونس مع بدايات القرن العشرين حركة وطنية قادتها أحزاب سياسية انتهجت تيارات مختلفة للدفاع عن القضية الوطنية.

• تأسيس الحزب الدستوري التونسي 1920 كأول منطلق منظم وقاعدة سياسية مهيكلة بزعامة العلامة عبد العزيز الثعالبي، هذا الحزب الذي كان يهدف أو يطالب بعدة مطالب أهمها التعريف بقضية بلاده وأحقيتها بالإضافة إلى تكوين برلمان تونسي وفصل السلطات الثلاث غير أن هذا الحزب عرف نشاطا كبيرا و توسعا من إصدار الجرائد إلى تكوين الشعب ليصبح محط أنظار السلطات التونسية التي رأت أن لابد أن تضيق الخناق عليه، كما إستطاع الحزب الحر في فترة وجيزة أن يحقق بعض أهدافه محاولا رفع راية بلاده من أجل تحقيق الإستقلال، غير أنه وقع في فخ الصراعات بين أعضائه ليبرز إختلاف في الإيديولوجيات فانقسموا بين من رأى أنه لابد من تحقيق الإستقلال الفوري والمطالبة بالحكم ديمقراطي وبين من كان يرى أنه لابد للحصول على هدفهم وحريتهم وهم أنصار الثعالبي.

• في إطار التحرك النقابي المستقل للعمال التونسيين، انبعثت أول منظمة نقابية تونسية أكتوبر سنة 1924م، على يد محمد علي الحامي فكانت جامعة عموم العمل التونسية ولم يكتب لها النجاح، وفي بداية الثلاثينات بدأت بوادر ظهور تنظيم نقابي جديد، وبعد سلسلة من الإضرابات، قرر العمال التونسيون إحياء جامعة عموم العملة التونسيين سنة 1937 م وأنتخب بلقاسم قناوي أمينا لها، لكن فشلت هي أيضا.

• ساند الحزب الجديد الاتحاد العام مساندة قوية باعتباره أكبر القوى في البلاد اندفاعا وقوة، من خلال أحداث صفاقس 1947 م، وقامت علاقة متينة بين فرحات حشاد وصالح بن يوسف خلال فترة هامة من 1945–1952م، كان يسودها الالتقاء الجهوي بين قادة الاتحاد العام والحزب الجديد، عبر من خلالها صالح بن يوسف في مواقف كثيرة عن مساندته لفرحات حشاد.

• إن الدور الذي لعبه فرحات حشاد ولد حبا كبيرا في نفوس الشعب التونسي، ولوحظ ذلك من خلال الدعم الكبير الذي قدمه الشعب التونسي لنضاله في وجه الاستعمار فكان مناصريه في الصفوف الأولى، في كل الإضرابات التي يقوم بها فرغم القمع الذي يتعرض له الشعب جراء الاحتجاجات والإضرابات من قبل سلطة الحماية، إلا أنهم لم يتراجعوا ولم يتخلوا عنه.

• كانت الظروف الدولية السائدة خلال وبعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945) لصالح الحركة الوطنية التونسية للمطالبة باستقلال تونس خاصة بعد ظهور شخصيات قيادية جديدة كصالح بن يوسف والحبيب بورقيبة وغيرهم ممن خاض معارك المفاوضات أمام مناورات فرنسا التي لا تنتهي حيث لم تستجب لمطالب الحزب الدستوري الاستقلالية لسنة 1946، وبفضل جهود بورقيبة وحزبه اعترفت فرنسا لأول مرة بضرورة المفاوضات بدل الإصلاحات سنة 1950، لتشكل سنة 1954 الانطلاقة الحقيقية نحو الاستقلال بعد هزيمة فرنسا في الهند الصينية واندلاع الثورة الجزائرية المظفرة والتي استغلتها تونس كوسيلة ضغط على فرنسا للوصول إلى تحقيق غايتها.

• قطعت المفاوضات التونسية الفرنسية أشواطا بفضل الحزب الدستوري الجديد برئاسة الحبيب بورقيبة الذي ساهم في التعريف بالقضية التونسية، وصالح بن يوسف الذي أجبر فرنسا على الخضوع للتفاوض تحت ضغط المقاومة المسلحة خاصة مع اندلاع الثورة الجزائرية، واعتمد بورقيبة على سياسة المراحل وتحصلت بها تونس على الاستقلال الداخلي في 03 جوان 1955، ثم طالب بتجاوز هذه الاتفاقيات لتبدأ مرحلة جديدة أثمرت باستقلال تونس التام بتاريخ 20 مارس 1956 ومواصلة تسوية المشاكل العالقة مع فرنسا والتي تأثرت بتطور الثورة التحريرية.

# الملاحق

## الملحق رقم (01): معاهدة باردو[1]

معاهدة باردو أو «قصر السعيد»

«إنّ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس – لما كان من غرضها أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتي حصلت أخيرا على حدود الدولتين بسواحل المملكة التونسية وأن يحكما علاقات ودادهما القديم وروابط حسن الجوار – قد اتفقتا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين السامين المتعاقدين. وبناء على ذلك فإنّ فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد عيّن العماد بريار نائبا مفوضا من طرفه فاتفق جنابه مع سموّ الباي المعظم على البنود الآتية :

**البند الأول** : إنّ معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى الموجودة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس قد وقع تأكيدها وتجديدها.

**البند الثاني** : لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التي يتحتّم على دولة الجمهورية الفرنسية اتّخاذها للوصول للغرض الذي يقصده الجانبان العاليان المتعاقدان فقد رضي سمو باي تونس بأن تحتلّ القوات الفرنسية العسكرية المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل، ويزول هذا الاحتلال عندما تتفق السلطتان الحربيتان الفرنسية والتونسية –، وتقرّران معا بأن الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن العام.

**البند الثالث** : تتعهد دولة الجمهورية الفرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحمايته من كلّ خطر يمكن أن يهدّد ذاته أو عائلته أو يعبث بأمن مملكته.

**البند الرابع** : تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين السلطات التونسية ومختلف الدول الأوروبية.

**البند الخامس** : يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباي وزير مقيم عام تكون وظيفته السهر على تنفيذ هذه المعاهدة ويكون هو الواسطة بين الدولة الفرنسية وبين السلطات التونسية في جميع القضايا التي تهمّ الجانبين.

**البند السادس** : يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرنسا في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها. وفي مقابل ذلك يلتزم سمو الباي بأن لا يعقد أي عقد ذي صبغة دولية من دون إعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها مقدّما.

**البند السابع** : تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي لنفسها بحقّ الاتفاق على وضع نظام مالي بالمملكة التونسية من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائني المملكة.

**البند الثامن** : تفرض غرامة حربية على القبائل العاصية بالحدود والسواحل وتحدّد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتّفاق يعقد فيما بعد وتكون حكومة الباي هي المسؤولة عن تنفيذ هذا الاتفاق.

**البند التاسع** : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر فإن دولة سمو الباي تتعهّد بأن تمنع قطعا إدخال السلاح والذخائر الحربية الأخرى بالمملكة التونسية.

**البند العاشر** : يقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليها وتسلّم وثيقة التصديق عليها بعد ذلك لسمو باي تونس في أقرب وقت ممكن.

وكتب بالقصر السعيد في 12 ماي 1881

الإمضاء : محمد الصادق باي- العماد «بريار»

[1] خليفة الشاطر، تونس عبر التاريخ، **المرجع السابق**، ص 22.

## الملحق 02: معاهدة المرسى. [1]

«اتفاقية المرسى»

لما كانت عناية سمو الباي المعظم متجّهة إلى تحسين الأحوال الداخليّة بالمملكة التونسيّة وفقا لأحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من شهر ماي سنة 1881، وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية راغبة تمام الرغبة في تحقيق أغراض سموّه توثيقا لعرى المودّة بين القطرين العامرين، اتّفق الطرفان على عقد اتّفاق لتحقيق هذا الغرض، واعتمد رئيس الجمهورية في ذلك سمو بيار بول كامبون وزيره المقيم بتونس الذي قدم أوراق اعتماده لعقد الاتّفاقيّة المحدّدة في البنود الآتية :

البند الأول : لمّا كان غرض سمو الباي المعظم أن يسهّل للحكومة الفرنسيّة إتمام حمايتها، تكفّل بإدخال الإصلاحات الإداريّة والعدليّة والماليّة التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إدخالها.

البند الثاني : تضمن الحكومة الفرنسية قرضا يعقده سمو الباي لتحويل أو لدفع الدين الموحّد البالغ 125 مليون فرنك والدين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز 17.550.000 فرنك، ولكنّها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك، وقد تعهّد سمو الباي المعظم بأن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب المملكة التونسيّة دون إذن سابق من الحكومة الفرنسيّة.

البند الثالث : يخصّص لسموّ الباي المعظم من مداخيل المملكة. أوّلا: المبالغ اللاّزمة للقيام بواجبات القرض الذي ضمنته فرنسا، ثانيا : مخصّصات سموّ الباي وقدرها مليونان من الريالات التونسية (أي 1.200.000 فرنك) وما فضل من ذلك يعين لمصاريف إدارة المملكة ودفع مصاريف الحماية.

البند الرابع : هذه الاتفاقيّة مؤكدة ومكملة للمعاهدة المعقودة في 12 ماي سنة 1881 فيما يحتاج منها إلى التأكيد والتكميل، ولاتتغيّر بها الأنظمة التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربيّة.

البند الخامس : تعرض هذه الاتفاقيّة على الحكومة الفرنسية للمصادقة عليها وتسلّم وثيقة التصديق إلى سمو الباي المعظم في أقرب وقت ممكن. إيذانا بصحّة ما تقدّم حرّرت هذه الاتفاقيّة وختمها الموقّعان بختميهما.

وكتب بالمرسى في 8 جوان 1883

الإمضاء : على باي /«بول كامبون»

[1] خليفة الشاطر، تونس عبر التاريخ، **المرجع السابق**، ص 23.

## الملحق 03: أهم المعارك المقاومة الشعبية 1881-1882 [1]

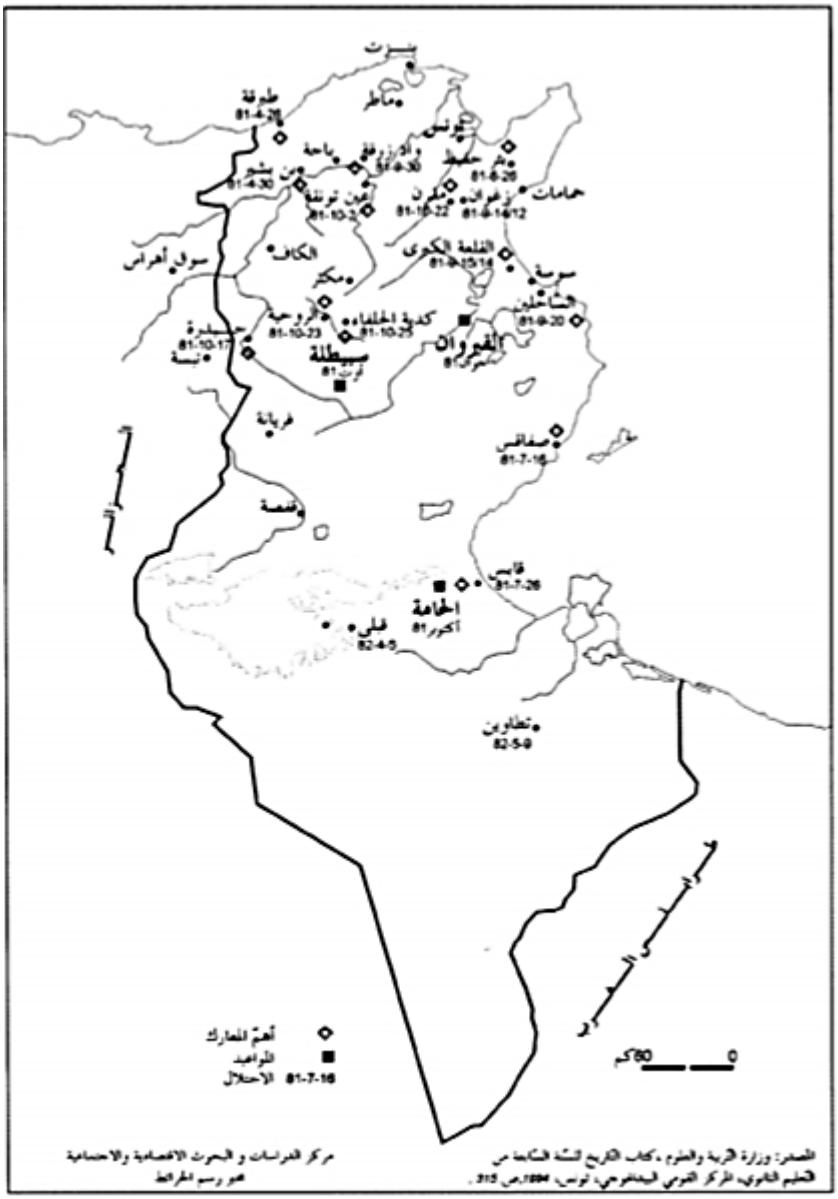


[1] خليفة الشاطر، تونس عبر التاريخ، **المرجع السابق**، ص 25.

**الملحق 04: مظاهرات 08 أفريل 1938 بتونس العاصمة[1]**

[1] جريدة صوت الشعب، 20 ماي 1933.

**الملحق 05: مؤتمر صفاقس 15 نوفمبر 1955** [1]

[1] خليفة الشاطر، تونس عبر التاريخ، **المرجع السابق**، ص 172.

**الملحق 06: شعار النقابة العمالية التونسية "جامعة عموم العملة التونسية[1]**

[1] طاهر حداد، العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية، **المرجع السابق**، ص 183.

## الملحق 07: عبد العزيز الثعالبي[1]

[1] أحمد القصاب، **المرجع السابق**، ص 501.

**الملحق 08: الحبيب بورقيبة[1]**

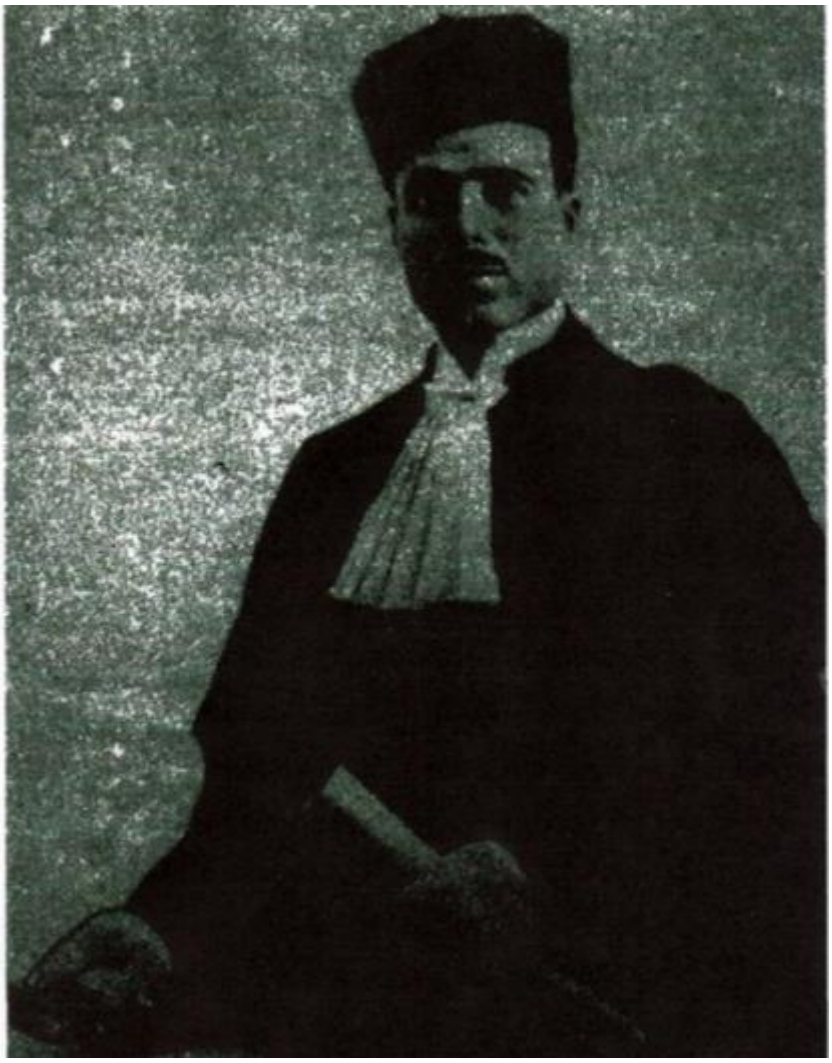

[1] أحمد القصاب، **المرجع السابق**، ص540.

# قـائمـة المصـادر والمراجـع

**المصادر:**

1) ابن أبي الضياف أحمد، **اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، ج 4، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999.

2) بن خوجة محمد، **صفحات من تاريخ تونس**، تح حمادي ساحلي، جيلالي بلحاج يحي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986.

3) 4جان غانياج، أصول الحماية الفرنسيةعلى تونس، ت ر، عادل بن يوسف، محمد حسن البواب، برق للنشر والتوزيع، د ن، 2009.

4) جوليان، شارل أندري، **إفريقيا الشمالية تسير**، ترالمنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس. 1976.

5) الحبيب تامر، **هذه تونس، ت ق: الرشيد إدريس، تع: حمادي الساحري**، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1988.

6) خير الدين التونسي، **اقوام المسالك في معرفة أحوال الممالك**، ط2، الدار التونسية لنشر المؤسسة الوطنية لكتاب، تونس، دت.

7) سعيد الصافي، **بورقيبة سيرة شبه محرمة**، رياض الرياس للكتاب والنشر، بيروت، 2000.

8) شار اندري جوليان، **افريقيا الشمالية تسيير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر المنجلي سليم المهيري وآخرون**، الدار التونسيه للنشر، 1976.

9) الصادق الزمري، أعلام التونسيون، ت ح حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986.

10) طاهر حداد العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية، دار صامد للنشر والطباعة، صفاقس، تونس، 1997.

11) الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية رؤية شعبية قومية جديدة، 1830-1986**، ط 2، دار المعارف للنشر والتوزيع، تونس، 1990.

12) عبد العزيز الثعالبي، **خلفيات المؤتمر الاسلامي القدس 1350 هـ 1931** م، نق وتح حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988.

13) علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط6، مطبعه النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003.

14) علال الفاسي، **الحركة الاستقلالية في المغرب العربي**، ط 6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003.

15) علي البلهوان، **تونس الثائرة**، مؤسسة هنداوي سي اي سي، المملكة المتحدة، 2018.

**المراجع:**

16) ابو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، جزء4، دار الغرب الاسلامي، 1978.

17) أحمد اسماعيل راشد، **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث وزالمعاصر (ليبيا، التونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)**، دار النهضة العربية، بيروت، 2004.

18) أحمد عبيد، **الفصائل والاختلاف في حركات التحرر المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)**، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

19) أحمد قصاب، **تاريخ تونس المعاصر 2881-1956**، تع، حمادي الساحلي، شركة التونسية لتوزيع، 1986.

20) اسماعيل العربي، **المدن المغربية**، دط، المؤسسة الوطنية لكتاب، 1984، ص203.

21) البشير بن الحاج عثمان الشريف، **أضوء على تاريخ تونس الحديث 1881 1924**، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، التونس، 1974.

22) بن جراد محمد بلقاسم، **قابس عبر التاريخ**، د ط، مطبعة السريعة، تونس، د س.

23) التليلي العجيلي، **الطرق للصوفية ولاستعمار الفرنسي في تونس 1881-1939**، منشورات كلية الادب، ط2، تونس، 1992.

24) جلال يحي، **العالم العربي الحديث والمعاصر**، ج1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1991.

25) الجمل شوقي عطا الله، المغرب العربي الكبير في العصر (ليبيا تونس –الجزائر –المغرب)، مكتبة الانجل ومصرية، مصر، 1988.

26) الجيش التونسي في عهد محمد الصادق: الشيباني بن بلغيث، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق، المرجع السابق.

27) حسن جوهر، **تاريخ تونس**، دار المعارف، مصر، 1961.

28) حسن حسني عبد الوهاب، **خلاصة تاريخ تونس**، ط 3، دار الكتب العربية الشرقية، تونس، ب ت.

29) حسن محمد جوهر، تونس، **شعوب العالم**، دار المعارف، مصر، 1981.

30) خليفة شاطر وآخرون، **تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**، ج 3، د ط، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005.

31) رشيد الذوادي، عظماء بلادي الحبيب ثامر، دار النجاح للطباعة والنشر والتوزيع، 1977.

32) زهية قدورة، **تاريخ العرب الحديث**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

33) سعد توفيق البزار، **الحركة العمالية في تونس 1924-1956 نشأتها وتطورها السياسي والاقتصاد والاجتماعي**، دار زهران للنشر، تونس، 2013.

34) شوقي جمل وآخرون، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، ط 2، دار الزهرة للنشر والتوزيع، الرياض، 2002.

35) الشيباني بنبلغيث، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق، تق عبد الحليل التميمي، طار، دار الغرب صفاقس، 1995.

36) صلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر تونس المغرب الاقصى**، د ط، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، د تس.

37) الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية**، ط 2، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، د س.

38) عبد الرحمان ابراهيم العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1936-1945)، ج2، دط، المؤسسة الوطنية لكتاب الجزائر، د ت.

39) عبد السلام أحمد، **مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية**، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1987.

40) عبد السلام بن حميدة، **الحركة الوطنية الشغلية بتونس 1924-1956**، ج 2، تر: رضا بساس وآخرون، دار محمد علي الحامي، صفاقس، تونس، 1984.

41) عبد الكريم عزيز، نضال **الشعب ابي تونس 1881-1956**، مركز النشر الجامعي، تونس، 2001.

42) عبد الكريم غلاب، **التعريب واقعة ومستقبلية في المغرب العربي، مجلة الأصالة**، العدد 36، منشورات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، د س.

43) عبد الله عبد رزاق، أضواء على الطرق الصوفية في القارة الافريقية، المطبعة الفنية، الجزائر، 1990، ص 25.

44) عبد الله مقلاتي، **الأفكار الوحدوية في المغرب العربي**، مطبوعة الأفكار، جامعة المسيلة، 2018، ص 13.

45) عبد النور أحمد سعيد، **تاريخ أوروبا المعاصر**، دار الفكر ناشرون موزعون، عمان، 2010.

46) العربي اسماعيل، المدن المغاربية، المؤسسة الوطنيه للكتاب، الجزائر، د ت،

47) علي المحجوبي، **العالم العربي الحديث والمعاصر «تخلف فاستعمار فمقاومة»**، دار محمد علي لنشر، تونس، 2009.

48) علي المحجوبي، **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، دار سراس للنشر، تونس، 1986.

49) علي المحجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية، 1904-1934**، تج: عبد الحميد الشابي، بيت الحكمة، تونس، 1909.

50) علي سلطان، **تاريخ العرب الحديث، 1516-1918**، مكتبة طرابلس العالمية، د ت.

51) عمر عبد العزيز عمر محمد علي القوزي، **دراسات في تاريخ اوروبا الحديث والمعاصر 1815-1950**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت،1999.

52) فريزر لندلي، **الدعاية السياسية وأثرها على مستقبل العالم، تر: عبد السلام شحاتة**، دار الطباعة والنشر والإعلام، القاهرة، 1960.

53) لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديثة**، ط 8، الفرابي١، بيروت، 1958.

54) مجموعة من الباحثين، **موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (1881-1964)**، د ط، جامعة منوبة، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2008، ص 105-106.

55) محمد السيد، تاريخ دول المغرب العربي ليبيا تونس الجزائر المغرب موريتانيا، مؤسسه الكتاب الجامعة، الإسكندرية، 2010.

56) محمد الطالب دائرة المعارف التونسيه في تاريخ افريقيا، 1994.

57) محمد المرزوق، **صراع مع الحماية**، د ت، دار الكتب الشرقية، تونس، 1973، ص 91.

58) محمد الهادي الشريف، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تع، محمد الشاوش ومحمد معينة**، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993.

59) محمد حربي، **العثمانيون في تاريخ والحضارة**، المركز المصري لدرسات العثمانية وبحوث العالم التركي، القاهرة، 1994.

60) محمد محمود السروجي، **العلاقات الفرنسية التونسية من الحماية إلى الاستقلال، مكتب** الوطنية مطبعة، مصر، د ت.

61) محمد مرزوقي ويحي الجيلالي، معركة الزلاج، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1974.

62) محمود شاكر، **التاريخ الاسلامي التاريخ المعاصر بلاد المغرب**، ج، 14 ط،2، مكتب الاسلامي، بيروت 1996.

63) مؤيد العقبي، صلاح الزوايا وطرق الصوفية بالجزائر تاريخها ونشاطها، دار البرق، بيروت، لبنان، 2002.

64) ناهد إبراهيم الدسوقي، **دراسات في تاريخ افريقية الحديث والمعاصر**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011.

65) الهادي البكوش، **شهادات على الاستعمار والمقاومة في تونس والجزائر والمغرب**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعة، الجزائر، 2013.

66) الهادي التميمي وآخرون، **المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي**، المجتمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، 1999.

67) ياغي اسماعيل أحمد، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 1997.

68) يوسف مناصرية، **دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين**، د ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

69) يوسف مناصريه، **دراسات وابحاث في المقاومة والحركة الوطنيه الجزائرية 1830 1962**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

70) يونس درمونة، **بين الحماية ولاحتلال**، دار اليقضة العربية، دمشق، د س.

71) يونس درمونة، **تونس بين الاتجاهات**، د ط، دار الكتاب العربي، مصر، 1953.

**الموسوعات:**

72) الحرب العالمية الثانية في اوروبا، موسوعة هولوكوست الأمريكية، تاريخ زيارة 19 ماي 22، ساعة الزيارة 14:00.

73) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج 2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

موسوعة كشاف، جوان 2020.

**المذكرات والرسائل الجامعية:**

74) أحمد دركوش، **موقف الطرق الصوفية من الاستعمار في جزائر وتونس 1830 1914 القادرية التجانية أنموذجا**، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2011.

75) دهان سليمان، **الشركات الأجنبية بتونس خلال الحماية الفرنسية بين الهيمنة لاستعمارية ولاستثمار ل اقتصادي1881-1956**، رسالة لنيل اطروحة الدكتورة في تاريخ، جامعة الشلف، حسيبة بن بوعلي، 2019_2020.

76) دوحة عبد القادر، **الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لخير الدين التونسي منتصف القرن 19 وعلاقتها بالحضارة الغربية**، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 14، ديسمبر 2016.

77) عز الدين زايد، **نزول قوات الحلفاء وأثره على منطقة شمال إفريقيا**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف محمد مجاود، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي لياس، سيدي بلعباس، 2015.

78) عز الدين معزة، **فرحات عباس والحبيب بورقيبة 1899-2000 دراسة تاريخية وفكرية مقارنة**، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.

79) قارة فاطمة، **موقف الطرق الصوفية التونسية من الحماية الفرنسية 1881-1939**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير إشراف يحياوي مسعودة، جامعة الجزائر 2، 2011-2012.

80) قدادرة شايب، **الحزب الدستوري الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934-1954 دراسة مقارنة**، أطروحة مقدمة لميل درجة الدكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

81) نور الدين صحراوي، **النفوذ الأوربي (الفرنسي_ الأنجليزي_~ الإيطالي)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ كلية العلوم الانسانية ولاجتماعية، جامعة ال جزائر2، 2012 – 2013.

**المعاجم:**

82) أبو عمران الشيخ، **معجم مشاهير المغاربة**، منشورات الدحلب، الجزائر، 2000.

83) يحيى محمد نبهان، **معجم المصطلحات التاريخية**، دار يافا، الأردن، 2008.

**المقلات والمجالات:**

84) ادولف هتلر، **كفاحي**، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت.

85) بن جيدة يوسف، **النظال السياسي التونسي بين موقف السلطات الاستعمارية والحرب العالمية الثانية (1933-1945)**، محاضرات السنة أولى ماستر تاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2018.

86) لخلافات الإيديولوجية الفكرية للحركة الوطنية التونسية 1933-1937، مجلة تكريت، ع 04، مج 23، نيسان 2016.

87) خليفة شاطر، **المقاومة التونسية في سنة 1881: مضاهرمختلفة**، بحوث الندوة الاولى لتاريخ الحركة الوطنية ردود الفعل على لاحتلال الفرنسي لبلاد التونسية في 1881، سيدي بوزيد، تونس، 1986.

88) السعيد عقيب، المؤتمر أفغاريستي بقرطاج، ماي 1830، مجلة البحوث والدراسات، العدد 22، جامعة الشهيد حامة محمد بوطيبي.

90) **تطور النظام النقابي في تونس ما بين 1924 1956 من خلال النشاط جامعه عموم العملة التونسيه والاتحاد العام التونسي للشغل**، مجله تاريخ المغرب العربي، ع، 8 جامعه يحيى فاس المدية، 2017.

91) العجيلي التليلي، **المصالح اللمانية ومصير الرعايا الألمان في بلاد المغرب العربي أثناء الحرب العالمية الأولى**، روافد، العدد 4، 1998.

92) لمياء بوقربوة، **المفاوضات التونسية الفرنسية واستقلال تونس**، مجلة المقدمة لدرسات الانسانية ولاجتماعية، ع03، 2012.

93) غيلان سمير طه التكريتي، **الحركة الوطنية التونسية في سنوات ما بين الحربين 1918-1939**، مجلة الآداب الفراهيدي، العدد 13، ديسمبر 2012.

94) محمد زروق، **تأثير الدعاية المتضاربة على تونس خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945)**، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الجامعي علي كافي تندوف، العدد 4، 2018.

95) محمد سليمان عصفور، **الحماية الفرنسية على تونس**، 1881، والموقف العثماني والأوربي منها، مجلة دايلي، العدد 56، 2012.

**جرائد:**

96) **جريدة صوت الشعب**، 20 ماي 1933

# فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات


| المحتوى | الصفحة |
|---|---|
| **شكر وتقدير** | / |
| **إهداء** | / |
| المقدمة | أ-ب-ج |
| مدخل: **الحالة العامة في تونس قبل فرض الحماية الفرنسية** | |
| **المبحث الأول: الأزمة المالية في تونس وأثرها على المجتمع التونسي** | 05 |
| **المبحث الثاني: الامتيازات الأجنبية في تونس** | 08 |
| **المبحث الثالث: اصلاحات خير الدين باشا** | 12 |
| **الفصل الأول: فرض الحماية وموقف السلطة التونسية 1881م-1939م** | |
| **المبحث الأول:** المقاومة الشعبية | 16 |
| **المبحث الثاني:** موقف الباي | 23 |
| **المبحث الثالث:** موقف الاعيان وشيوخ القبائل | 25 |
| **المبحث الرابع:** المقاومة السياسية | 29 |
| **الفصل الثاني: سياسة نظام الحماية في مواجهة الحركة التونسية 1920م-1939م** | |
| **المبحث الأول:** نشاط الحركة الوطنية | 38 |
| **المبحث الثاني:** رد فعل سلطة الحماية من تطور نشاط الحركة الوطنية التونسية | 47 |
| **المبحث الثالث:** أزمة الحزب الدستوري الحر وآثارها على تونس | 49 |
| **المبحث الرابع:** مظاهرات 9 أفريل 1938م وأثارها على الحركة الوطنية | 54 |
| **الفصل الثالث: سياسة نظام الحماية وردود الفعل التونسية (1939م-1945م)** | |
| **المبحث الأول:** انهزام فرنسا وأثرها على تونس | 59 |
| **المبحث الثاني:** الدعاية الألمانية | 63 |
| **المبحث الثالث:** موقف منصف باي | 65 |
| **المبحث الرابع:** موقف الحركة الوطنية | 70 |
| **الفصل الرابع: نظام الحماية وتطور الحركة الوطنية التونسية 1945-1956** | |

| | |
|---|---|
| **المبحث الأول:** نشاط الحزب الحر الدستوري الجديد 1945م-1956م | 76 |
| **المبحث الثاني:** الاتحاد العام للشغل التونسي 1946م-1956م | 81 |
| **المبحث الثالث:** المفاوضات والإستقلال 1952م-1956م | 83 |
| **الخاتمة** | 88 |
| **الملاحق** | 92 |
| **قائمة المصادر والمراجع** | 101 |
| **فهرس المحتويات** | 110 |
| **الملخص** | / |

**الملخص:**

أولا: باللغة العربية:

تتناول هذه الدراسة موضوعا هاما يتمثل في السلطة القائمة في تونس ونظام الحماية الفرنسية (1881م-1956م)، حيث عرفت تونس خلال هذه الفترة نظام الحماية الفرنسية الذي طبق عليها منذ يوم 12 ماي 1881 م، قد قابله الشعب التونسي بالرفض واعلانه للمقاومة المسلحة ضد هذا النظام منذ الوهلة الأولى. تميزت المقاومة التونسية بالشمولية، حيث عمت مختلف أرجاء التراب التونسي بالشمال والساحل إلى غاية الجنوب.

فشلت المقاومة الشعبية أدى هذا الي توقف الكفاح المسلح فتغيرت وجهة وأسلوب المقاومة إلى النضال السياسي، وقف وراء الكفاح المنظم رجال عظماء كان لهم الفضل الأكبر في التصدي للقمع الفرنسي أمثال: فرحات حشاد، لحبيب بورقيبة، لتاتي الحرب العالمية الثانية (1939م-1945م)، وتغير الموازين لصالح الحركة الوطنية التونسية، نتيجة لضغط الدبلوماسي الذي وقعت فيه فرنسا وخاصة بعد هزيمتها في معركة ديا بيان فو، قبلت بمبدأ التفاوض لتنال تونس استقلالها في الأخير سنة 1956.

ثانيا باللغة الفرنسية :

**Résumé** :

Cette étude traite d'un sujet important représenté dans l'autorité existante en Tunisie et le système de protection français (1881 AD 1956 AD) Pendant cette période, la Tunisie a connu le système de protection français qui lui était appliqué depuis le 12 mai 1881 AD. Armé contre ce régime dès le premier regard. La résistance tunisienne a été caractérisée par le totalitarisme, car elle s'est propagée sur tout le sol tunisien au nord et sur la côte au sud.

La résistance populaire a échoué. Cela a conduit à l'arrêt de la lutte armée, de sorte que la direction et la méthode de la résistance ont changé pour derrière la lutte organisée, de grands hommes ont eu le mérite d'affronter l'oppression française, tels que : Farhat Hashad, d'Habib Bourguiba, l'avènement de la Seconde Guerre mondiale (1939-1945) et le changement d'échelle en faveur du mouvement national tunisien, à la suite des pressions diplomatiques dans lesquelles la France est tombée, notamment après sa défaite à la bataille de Dia Bien Phu, a accepté le principe de la négociation pour que la Tunisie obtienne son indépendance l'année dernière [1956].